

5,588
~~SECRET~~
CIA

وبه نستعين

حیرت و غم و غم و غم

نظام



الحمد لله القدير يا له من الحامد لا يبتغي الشكر له على مال توجهت نحوه وضرفها القوايد الصمد احمد خدام نوره شانه العلي الاشيا
والنظار بربن هبل لقوايد وتكبير المفاصل فجميع اواند والمصا واشكرو من يقين بانها لقوايد بانها في الصمد والضمائر فجا زيد ملك من
الاطاف الكافية لاشافينا اشرف به الباطن الظاهر وشهدنا لا اله الا الله وحده لا شريك له المقدر من يدنا نتمت كلامنا صدق الله في
لكلنا نسبحا والفاعل الباشا لامصا له في ضله عم الانام كوما وجودا فكلت جعل الكلام عاين بقو بوصف مفرد فضله نزهت لانه العلي ع
لحدث في وان غلت ان بجوط بها طرف مان وظرف مكان واشهدات سيدنا محمد عبده ورسوله لمبعوث خلاصه لعن الله مناب
الكرم المقص عليه ثاب لظفي نوح الارسل لمبعوثا حسن الاسما واشرب لاقاب لوصوفه كتاب كاتبة الباطن من بين يديه ولا من خلفه بفضل
الخطاب صلي سلم عليه على له الذي اشرف بقوايدهم بها الذي انصب فهم وفضل عدلهم ملام الحق البقين الهادي ميمهم
الحا وضع المسالك المالكين انهم الفضل فانهم الامال لها وانما لك شيع الفتوة والهادية وبنت النبوة والولاية وعلى اهل الكوثر
واباب التواضع والخوف المققين ثارة المناهين نحوه صلوة وسلافا رجوينا النعما العافرة وانما جليل الذكر في الدنيا اوجوب الكوثر
الاخرة اما جعل فيقول الفقير الى بركة الغني على صدره الذي الذي ابراهيم نظام الدين الحنبل الحنبل ما لها الله بكم من فضله
الشمع غير خاف ان علم العربيتهم من هم ما تفرقت اليه الهمم لعلية انه هو المرات الى هم كمال الجليل العظيم والوسيلة الى معرفته ببقية الكرم
وهما الذي ربي الى السجادة الالهية تروى من الشفاة اكسر ما تروى لاجرم لا يحصى ما فيه للسلف الخلف من مصنف مؤلف وان من
ما صنف فيها المختصر السليق بالقوايد الصمدية صنفه شيخنا الامام العلامة والهام القادر والقها قد سيد العلماء المحققين سند العظماء
المدققين نادرهم وزمانه واقعه عصره ولوانه ملاذ البحث في شرفهم بحرا الى البقين ومغفرتهم سيحيا ومولا ناهنا الذي نحن القاطن
سبح الله تراه وحبل بجوفه القدر وسواه فانه كتاب صغير في بابه قد نظوي من هذا العلم على لب الباشا استعمل على جملة ومغفرته وقواعده
وضوابطه ومثله ما دخل اليه من باب الاشغال رابدا لا وكان عليه بقوايد القوايد بايد لكنه فيها احتاج في بعض الباشا الى شرح
النشأ ونصير ما اوحى المير بديع الاشارة ولم يقع لمرح ذلك شديدا بديل مصونه وبير من جناباه مكفونه فاشخبت الله نعم وشرفه شرا
بكيف مؤوده وبظهر من مطاير كوزه ويرض حجابا ويعضل بوارده ومعا به مع قوايد الحقنها وفرايد في سلك الافادة نظمتها فاجادهم
سبحا وافنا بالمراد منها لاصناف الزوار والرواد منظوبا على يد القوايد محوبا على يد القوايد ومتمية بالحدايق الدرية في شرح القوايد
الصمدية ومزجت عبارتي بيانته وتوفرت على كل محقق اشارته فاعندل بتوفيق الله من اجما واستبانوا لما يبد منها بها وقد
في النقل به على الكتب الغيرة كما قصدت انتم نعم خرم خبره والله الهادي الى الصواب اليسر في المراجع والماب لتقديم امام المقصود كمالا مختصرا
يتعلق بمرجعة الصمدية فيقول هو الامام الفاضل المحقق النجاشي رحمه الله الفقيه المجتهد القوي الكبير مالك زنة الفضائل والعلوم خرم فصلا
السبق في حلقته المنطوق والمفهوم شيخ العلم وحامل اوائد الفضل وكوكب ما من اجل الفضائل بها والذي نحن في شرح عاين الدرسين
الشيخ عبد الصمد بن الشيخ الامام شمس الدين محمد بن علي بن محمد بن صالح الجبلي العاطل الحارثي الهادي رحمه الله نعم مولده عند عرفة الثمن
يوم الاربعاء سابع عشر من المحرم سنة ثمان مائة وثمانين وشعنا ان كان نقلنا من خط والده نعم كان فاضل ظاهرا وادبا هاديا
للعالم فياد او اعمل فيها واجبا داخبا في المعاني ووضع ورفع ما شاء ووضع فاضح وهو المختلف اليه والشوق عليه حجة فاطمة في حجة
ساطع به همدك السارون ومنه في حكا المنارون لم يكن في زمانه من يجاريه ولا يباريه ولا يفيده ولا يبيد اليه ترجع الا قول الصمد

روزگار و دنیا

ويعملون في علم العرب بنحو هذا الفن فنعرف من علم العرب ما فيه من غوامض

معان قومًا يبحثون عن غوامض هذا العلم ودوافعه حتى يستوفوا فيه الكتب القديمة والرسائل المحترقة واشربللقاوتحقيقه هذا العلم حوائج
 يتعلمون ليس من العرب بل من غرض من صلاح لغتهم لطفًا من الله لهم بهذه اللغة الشريفة لئلا تضيع او تختل قواعد ما فقت على قرآننا
 وهي مستيدة الا وكان وما احسن ما انشده العالم من الذي اوجعنا من نفسه من قصيدة طويلة يمدح فيها القوي وسبيو والتحليل ثم ختمها
 بجمع اربع اخر هو العلم لا كالمعلم شيء ترويه لقد فانا عينا ورائج فاصدك وما فضل الا اننا الا لعله ولا اما اننا لا تافك لذقن وامد وقد
 فصر اعاننا وعلو منا يطول علينا حصرها ونكاد ونفي كلها خير نكن اصلها هو الحق فاحذر من جهول بها فاندك فاهلك من علم علم
 مشتهر ميانك كروا لك هو شريك وما نل هذا العلم فيفسد اذه جهادك فخذاه وثقا صدك ولقد ابدع القوي براعة لا سهل الا من
 الكلمة والكلام والا بتداع والخبر العلم والرفع والتصب لكسر والجزم هو من محاسن الابدع المرعوب فيها وبعد البناء على الفهم لقطع
 عن الاضانه لفظا وهو طرف زمان كثير امكن خليا فها صانع لثلاثا باعينا اللفظ ولثلاثا باعينا الريم والاولا شينا وثلثا
 في الطرف ما يفهم من الشيا من مثل قول العالم فهذه الفاء زائد دخلت على قوما ما اشعار بلزوم ما بعد ما قبلها وقيل الاصل ما بعد
 فخذت ما رعو عن الفاء تخفيفا لدلالة الفاء عليها ولا شانه مجاز فيكون التحقيق كما يكون ثلثا هذا المحسوب فاذا اثير بها الى بعد
 او التحويلات كما لا تدبر الفاء بغير الجنس كان ذلك مجازا من لا يحصون وهذا العقل منزلة الحسوس الخاضعة لثلاثا فها الى المثلث المتغير
 عنه بالحوالي الصديقه والمراحم ما لا لفظا المحصون من حيث دلالتها على المعاني المحصون من حيث جبرتها بالالفاظ
 المحصون واما عن القوم المحصون من حيث دلالتها على الالفاظ المحصون واما المعاني المحصون من حيث جبرتها بالالفاظ
 منها حصون في الخارج سوى النقوش اما الالفاظ فلعل محصون فاني الخارج محصون واما المعاني فكم والمركبات فلا شانه الا انقل على
 جزم معدوم في الخارج ثم مجموع النقوش الخاضعة لثلاثا فها صانع لثلاثا باعينا اللفظ ولثلاثا باعينا الريم والاولا شينا وثلثا
 ليست من اعلام التخصيص ولا كان الالفاظ على غير شخص واحد كما ثبت به مجازا بل من اعلام الجسدية الموضوعية لا شانه الى الحقائق
 الكلية وليس لها حصون في الخارج فعلى تقدير لا شانه الى النقوش تكون الاشارة الى الخاضعة التي من هكذا حرة غير واحد من
 الحقيقتين وهو التحقيق في واقع في كثير من كتب المؤلفين من ان الاشارة في مثل هذا تارة تكون حقيقة وتارة تكون مجازية يجب وضع الخطير ليس
 لشيء القوايت الصمدية الال لعمري المحصور نحو هذا الرجل والعلويك جميع فاذن وشيا معناها لغز وعرفا والصمدية نسبة الى عبد الصمد
 على ما نقله من ان المركب الاشارة الى المعروف صمد به بغيره تكون التسمية الى مجزوء ويجوز لها الصلة لان العجز هو المقوم بمدلولها كزبير شيلو
 ابن الزبير وكذا اذا كان كغيره ككلمتي شنبه الى ام كلثوم والحق بهما لما في شنبه من اللين شنبه الى عبد الاشهل ومثاني شنبه
 عند منان وهو هنا كك ما بناه ضلل من جزئي المضافات منسوبا اليه ككلمتي شنبه الى عبد شمس فشانه والمحفوظ منه الالفاظ ليس فلا
 يتأس على علم العربية الى ككلمتي شنبه على تشبيهه ملائمة ما بين اللفظ والمعنى بلا جنة نظرية فانه يجعل المعنى طرفا للفظ كما فعل
 المصنف من جهة كونه خاضعا لخذ الجوابه بحيث لا يخرج طرف عن القطع طرف من المعنى وهو امر شائع يقال لهذا الذي في حكم كذا وهذا النكاح
 في علم كذا وانه يجعل اللفظ طرفا للمعنى كما يقال هذا المسألة في كتاب كذا وهو طرف حتى شاع ان الالفاظ او عينها لفظا وتوالت لها بمنزلة
 الكسوف واللباس المراد به علم العربية هنا علم القوف فقط انما يشتمل الكتاب على غيره وكثيرا ما يطلق عليه علم القوف
 وقد يطلق على ما هو عام منه كما هو صرح بعضهم حيث قال علم العربية وعلم الادب مترادفان وهو اعنى علم الادب علم مختص بمرء من الجمل
 العرب لفظا او كانا وقد صرح الزمخشري وغيره بانفسا الى ان شئ عشرين ما فيها اصول واللحن فيها اما عن المبررات فان كان من حيث جواهرها
 وموادها فهو علم اللغة وان كان من حيث صورها فهيها فهو علم التعريف وان كان من حيث انساب بعضها بعضا بالاصالة والقرنية
 فهو علم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق اي موزنة او غير موزنة فان كان باعينا هنيئا انها التراكيبية فادبها المعانيها الاصلية فهو
 علم القوافي وان كان باعينا افاذتها المعاني فمما لا اصل المعنى فهو علم المعاني وان كان باعينا تلك الا فاذ في مراتب الوضوح فهو علم المنا واما
 عن المركبات الموزنة فان كان من حيث وزنها فهو علم العروض وان كان من حيث اوزانها فهو علم القافية ومنها فروع والمحب فيها انما
 ان يتعلق بنقوش الكتاب فهو علم الخط ويختص بالمتنوع باعينا النظر في محاسن معانيه من حيث هو منطوق وهذا هو العلم المستقر بقرص الشعر
 او المختص بالنقوش وهو علم انشا النثر من رسائل والخطب نحوها او المختص بشئ منها بل يكون شاملا لها وهو علم المحاصرات ومنه التوليد
 واما الابدع فقد جعلوه دلالا على المعاني والبيان بعضهم يجعله ما براسه هو الاولي فيكون الامتياز ثلثة عشر فيما حوت اى جميع
 او احرز ان يقال جواه اى جميعه ولعوزه من هذا الفن اى من العربية ولا شانه ههنا ايضه مجازية ومن البقيض ما ذكره مؤنواى شيا
 مقعة اعني من نفع ما لم يحو فبحور ان يكون الجار والمجرور كما هو الحال منها او موصولة بمعنى الذي فلا يجوز الخاليج بل الجار والمجرور متعلق
 بحو لا غير ومعرفته المستك في هذا العلم وهو الذي يند في رول يصل من الى حاله لست نقل فيها بصور المسائل فان بلغ الى حاله
 ليستقل فيها التصور المسائل وهو المتوسط وان استقل بالتصوير واستغنى عن البصير ذلك العلم وامكنه فاقه الاذلة عليه فهو المنهني
 اهمهم من معرفتها لم يحو فعممت اى اشتملت على قوايت جميع فاذن وهي لغز ما حصلت او ما حصل من علم اوصاف وعرفا ما نرى من العلم

مجمع
العلم

حليته في قواعده غريب فربما يرجع طبعها الى الالوان وضعها للخارج العز جند الصمد جملته من العلماء
 العالم ينفع بها جميع المؤمنين على خمس خصال الجدل الا في اثبات صحة القول بقول بين الفاظ العرب

عنه مغل من حيث ترتيبه على من حيثية على طرف الفعل ونهاية ديمه غاية فيخلفان غيبا وبقا الالفاظ لا خباثته وعبرها
 واما الغرض فقد يغسرنا لاجله اقدام الفاعل على فعله ويقتضي علانية ما يغيب عن الناس من الالفاظ والاعراض والاعراض
 الى الفاعل وعلى هذا لا يلزم فيه المترتب فيكون ثم من الفاعل من الغاية من وجهه لذلك قيل قد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطا
 في اعتقاده ما وقد يغسر به فائدة مترتبة على الشيء من حيث هو مطلوبه لا اقدام عليه وعلى هذا يجب فيه المترتب فيكون احق من
 الغاية والغاية صدى جليسة اى عظيمة من جل الشيء اذا عظم ومنه الجلي للامر العظيم في قواعد القربابى المخوفات المتشابهة مع
 ان باحث من الاعراب البناء معا لكونه اشرف اهل الاصل في الاسماء على الاصح ويطلق الاعراب ايضا على اجزاء الالفاظ المركبة على ما
 يقتضيه الاحكام النحوية كما يقال اعرب هذه القضية اذا اشبع الالفاظها وبغير كيفية جوفها على قواعد النحويين وارب هذا المعنى ايضا
 هنا اصح وعرفنا جميع متربته وهي الذوات والكبر والفراديل والذوات والكبر التي نظمت ونصبت بغيرها والمراد بها هيها الذوات المتشابهة
 والفواريد المرعوب فيها لم يطلع كبقول اى يظهر عليها الا اولها واولها هو اسم جميع الالفاظ من لفظه من مؤنثا كما يشاهدنا
 الالفاظ اى لعقول جميع ذوات فان لم يكن كل شئ خاصا له ذواتا فان ذواته لفظه فلو كان في الذوات لفظا لفظا في
 كتاب الظهور في الفضايلة لفظ اللب بعقول العقل بغير مفر ولا بغير مجموعا كقوله نعم لا ولي الا لانا قال ولم يرد لفظا لفظا مفرقا
 كقوله ما رايته من فاضل العقل والدين ان ذهب للرجل الخادم من احد لكن انضافا اليه كقوله فظهر حرجي بصر حرجي الذوات حتى لا يحل
 به ومن اضعف خلق الله ذواتا انتهى قبل هذا البيت والذوات قبله غرض فرائض العرب قبله ان يكون التي في طرفها حور فلنا
 ثم لا يجهن ضلانا وضعنا اى صنفها واذنا انها لا تخارج الاخر لاجله وفي القاموس لا عز العرب اى تراب عيدا الصمد بحسين اى عبد
 الصمد العالم وهو اخوه الا صغر كان يتخافا ضلانا لاني لا اتم في ربه راجد ولتخلف الى رايانا هذا مستوطنون ببلادهم
 والصمد السيد المصطفى في الخواص من صمد لا قصد الدائم لرفع وغائب عباس الصمد الذي كل في سوره وصفوا المشية لهم الله
 المعصية لا لا خوف له وروايت في ذلك لا يكون الا من صفته الجسم تعالى الله عن ذلك علو اكبر اجعله الله اى حقيقه وهي حقيقه خبر
 لفظا انما شئ معنى من العلماء العالمين بعلمهم والذوات من ذلك بها يرفق ارادة للغير له لا وروايت في ذلك من الاثار صحيح لا خباثته
 لها جميع المؤمنين الايمان احقر من الاسلام اذ هو اقرب الى الشئ يعرف ما يجتأ ويعمل الا كان الاسلام هو الا دل فقط وهما متردات فان
 كما ترى فيها رعبا قول اخر والكلام في ذلك يطول وليس هذا محله ويثبت اى هذه الفواريد الصمدية على حسن حدائق جميع حديقته
 الرقصة ذات النجوم والنبش من النحل وكل ما اطاب به البشاء او اقطع من الفلك كذا في القاموس في استعاره مطلقه فان قلت
 هذا الحدائق هي نفس الفواريد ولا معنى لا شئ اى على نفسه قلت انما لها عليها من قبيل الشئ الكلى على اجزاء ما غيب ان الشئ
 مجموع الاجزاء والمشتبه عليه كل واحد منها اذ ان اول مجموعها معا واثاني مجموعها لا معا لانه احاد الاخر اولا لا شئ يجهل ان يرد
 بالفواريد الالفاظ والنقوش وبالحدائق الخائى اى بالعكس ان يجمع ان بوق الالفاظ قوالب المعاني كما يصح ان بوق المعاني قوالب الالفاظ
 باعتبار ان كل مترتبة المحصر هذه الخمسة المذكورة فيها اما مقصود بالذات لا غيرا وما يتوصل به اليه مع شئ مقصود بالذات الثاني لفظ
 الاول لا ولا ان يجهت فيه غايتا بالاسماء الا الاولى الحديقه الثانية والثاني اما ان يجهت فيه غايتا بالالفاظ الا الاولى
 الحديقه الثانية والثاني اما ان يجهت فيه غايتا بالالفاظ الا الاولى الحديقه الثانية والثاني الحديقه الحامسة ولا يجهت في الحدائق
 لان المراد بصر المقصود بالذات وما يتوصل به اليه الحديقه الاولى فيما اردت تقديم من بيان تعريف العلم الذي هو وجوده واثباته
 وموضوعه تعريف موضوعه وشئ اخر من انبثاق التفصيل ثم قدم ذلك لما قد تقرر من ان من اراد ان يتوصل بعلم من العلوم على الاق
 الاكمل ينبغي ان يتصور ولا حقيقة ذلك العلم بحد لا يحصل له الا باطراف تجرودة الوحدة التي باعتبارها جعلت لسانا للكثر علماء هذا
 فيما من فوات ما يغيبه والاشغال بما لا يغيبه وان يعرف فاما من يعرفه بغايتا بصوت صغيرا يعكس وان يعرف موضوعا لا يعرفه علم الكون
 زيا من بصيرة في طلبه فين ذلك كله له فقال عزهاى هذا نعم العين المجردة وليست بالدار والمملكة وهي بياض وجهه المرص فوق
 الذنم والغرم من الشهرة ليله اسهل لال لغرم وفي القحاح غرة كل شئ اوله واكرم فعله التفسير لاولين يكون فيه استعاره مطلقه
 القوال اى الفاعل اجمع في الخضاض فوق الاصل مصدر شائع اى يحوت نحو كقصص قصصا ثم خصص به انحاء هذا القبيل من العلم
 كانت الفقه في الاصل مصدر فقيمت الشئ اى عرفته ثم خصص به علم الشرع من التخلييل والتحريم وذكر له نظائري فصرنا كان شائعا
 في جند على حد اننا قد قلنا وقد استعملنا العرب في هذا الشئ اى بالوجس بحدودها كل فنى هناك ومن نحو البيت فامدات انتهى قبل واما
 سقم هذا العلم بركات فير لو فني في الاصطلاح اصوله على اى لا سقما تقدم قال في هذا القوالا بالاسم فني بحدودها بكونه بلفظ الشئ و
 اصطلاحا علم وهو كالجس بحدود جميع العلوم على تفاوت معانيها بغير اى الفاظ العرب القوانين جميع قافون وهو الاصل لفظ يوناني
 او سقما في موضوعه على سطر الكتاب في الاصطلاح قضيه كثيرة يعرف منها احكاما جزئيا من موضوعها كقولنا كل فاعل يجب تعديا وكل معمول
 يجب نصبه كل مضان لغيره بحدودها على الاصل والاضطر هذا مضان اخرج به فاليس بقوانين الفاظ العرب وعلم اللغة

تفصيل في تعريف العلم
 الجان الثاني
 في تعريف العلم

وہی

م
مربع و المضم

في يوم الثلاثاء
العاشر من شهر ربيع الثاني

مجلس

والكلام فظ مفيد بالأسما

وهو اسم لفعل لا مفعول عن الفعل ولم يقل بذلك أحد غيره ولم يلتفت إليه أحد واعلم ان تقسيم الكلام الى هذه الثلاثة من تقسيم الكلام الى جزئياتها كإقسام الجوان الى الانسان وخرس وغيرهما فيصيرها ثلاثا انقسم على كل من اقسامه من اقسام ما فادعى ان اللفظ الواحد المجمع يفتقر ان يكون الكلام مجموع هذه الثلاثة ومن جعلها اقساماً للكلام فهو من تقسيم الكل الى اجزائه كإقسام التجميع الى حل وحل وحل فلا يصح خلاف انقسم على كل من اقسامه فادعى ان بعض المحققين جرت غاذه اربابنا الذين يتبعون المذهب في ما للقيمتان وما ينبغي انما تكبيل معرفة الحد او تحصيل معنويات الاقسام ببيانها لا يحض كحل من الاحكام انتهى وسمى الاسم اسماً اخذاً من السند ومن التوق على ما تقدم لا مفعول على متناه وادعى على اخويه ما سئلوا عنه من ان لا خيار له وغنى ولهذا فادعى عليها اني الذي ذكره الفعل فضلاً عن لا مفعول لا لشيء من النظم على الفعل للقول الذي هو الحديث واشبع به الاسم للاجتماع لا عند الحرف فالكلام يكون على نحو الحرف من الكلام من حيث انه لا يدل على معنى في نفسه وانما يقع على الكلام بخلافه فيها ولهذا الغرضها والكلام لغة يطلق يطلق على شئ معان الخطوط وان يكون معبراً عنها للفظ المفيد وصفه فثبتهم ما بين دفع المصنوع كلام الله تعالى والاشارة المفهومة منه قوله اذا كلمتني بالبيتوا القول من دون عليها بالذم والبولد واللفظ الذي لا يقتل وهذه الصلوة لا يصح فيها شئ من كلام الناس فانها بطل ولو كان بالكلام الواحد وما يفهم من حال التثنية وهو المعنى بلسان الحال ومنه قوله شئ الى على طول الشئ ومعلوم ان الجمل لا يمكنه انما امنت الشكوى من لسانها واسم الطن الذي هو التثنية ومنه قوله قالوا كلامك عند اوهي مصغرة في تكلمك عند ما في الفهم من المعنى ويعبر عنها للفظ المفيد وذلك كان يفهم بنفسك معنى قام به ولم يعد عرف فثبت ذلك الذي يفتقر كلاماً ما هو كلاماً هو المصنوع بعد ذلك النفس من قول الاصل ان الكلام لفي العواد وانما جعل اللسان على العواد ليلال قال ابو حيان في الاصل ان ذلك يقع ان ذلك كله على سبيل المحاذير لا على سبيل الاشتراك خلافاً لما روي ذلك اصطلاحاً لفظاً اي ملفوظاً ولو عبر عنه بالقول كان اولها امر اخر به غير ما ليس بلفظ وان كان جسيماً لما تقدم معناه في دال على معنى محسن التكون عليه لان الفأيدة في الاصل حيث وقعت في اللفظ والقول فالمراد بها الفأيدة الثابتة اي التركيبية لا الثابتة التي هي الاخرية اوهي غير معند بها في نظرها والمراد بحسن التكون عليه ان لا يكون مفقوداً الى شئ كافراً الى الحجوم عليه بالمحكومة وعكسها فلا اثر لا فتنار الى المتعلقات من المعاني غير ما وهل المراد سكوناً للتكلم او السامع او هما اقول اوجهها الاول لا مفعول لا تكلم فكما ان التكلم منفرد بالتكلم كذلك التكون صفة له كالمركب الا صافي و المرجح الا سنادي يستقيم به كتابتها ما يدخل في معناه لا يميل معنا كالتام فوفنا ولا رضى نحننا والناظر اذ ان يولد بالقيود المعقودا لفعل فلا يثبت كلاماً وعليه جري جمع وصح به انما لك شئ التسهيل ونقله عن سبويه وعينه والمحققون بل لا كثرين على خلافه واللام يكن شئ في القضايا البدئية مع كثرها كلاماً مع انها غير بلا شك كل جبر كلام ونافع ابو حيان في شرحه على التسهيل فيما نقل انما لك عن سبويه وقال ما اعلم احد يمنع قال ازيدنا اذارة وكما قال لكل اعظم من الجزء قال كان نقصان عصرنا يقول العجب من هؤلاء الخلاء يجنبون لا صد القضايا فيجعلونها لثبت بكلام كقولنا التقيض لا يجتمعان ولا ينفعان والاضدان لا يجتمعان وقد يرفعان ويلزمهم بانهم اشروا الكلام بان الذي يفيد السامع علم ما لم يكن يعلم ان الكلام اذ لم سمع الاشارة فاستقامته شيئاً مظهره بانها قد علم معنونه ولا انه لا يكون كلاماً باعتبار ثابته لا يفيد علمه علم ما لم يكن يعلم فيكون الشيء الواحد كلاماً غير كلام هو الفأيدة السامع هفت انتهى قوله بالاسماء وهو ضم احكام الكلمتين الى الاخرى لقيود الخطاب فادعى فادعى انما تلتبسية او الاستعانة او الاشارة او المصاحبة متعلق بالقيود منفرداً على افادته تلتبسية بذكره من قبيل التقييد فاعلم انما لان المفيد بالخط لا كور مستلزم للاشارة لكي لا كانت دلالة الا لزاماً منجوز في التعريف صرح به او المقصود من الحد بيان المهية وهي لا صرف الا بد كجميع اجزاها فصرحاً وادعى ان اخر خبره عن مثل علم زيد عمر وعلى سبل المعتاد ان لا يخفاء في ان لفظ مفيد مع انه ليس بكلام قطعاً فتمت زاعب بعضهم الكلام الفضل اي عضد التكلم افادته السامع لا خارج كلام السامع ونحوه فانه عار عن الفضد وقد يمنع كون ذلك ليس بكلام كما في ابي حيان ولو سلم فلا حاجة الى التبرع بالفضد كما في التبرع لان حسن سكون المتكلم ليندعي ان يكون فاصداً لما تكلم به لان ما خرج بغيره لا فاداه واعتبر بعضهم اتحاد الساطع ابقه احرازاً من ان يصلح شخصاً على ان يترك احد هما اسماً وفعلًا ويدكر الاخر من لسان او فاعل الفعل قال الزبلي في المعنى غير محتاج اليه بوجهين احدهما انه لا يصح اتحاد الكاتبة كون الخط خطاً كان لا بغير اتحاد الساطع في كون الكلام كلاماً والثاني ان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اخضر على كلمة واحدة انكلا على ظن الاخرى وفي الوجهية قد نسلم ان الكلام الواحد قد يصدر عن اثنين وهو لا يتصور التبرع من زه ان كل كلام مشتمل على نسبة احد طورية والتبعية بنفسه لا بفعل الخبري ولا يفهم ولا يجهل واحد منه عليه المراد في هذا المعنى اعتباراً اتحاد الساطع لم يقل عن محو فيما اعلم وانما ذكره بعض من تكلم في الاصول انتهى في البذر والذم ما ينبغي في شرحه على التسهيل ولا اكاد اعطى العجب من التبع جال الذي عند

فمنه فعل
وحيث ان
الشيء لا
في

فمنه فعل
وحيث ان
الشيء لا
في

سبب
مخولهم به

الفضاء
الشيء
الشيء

الكلام
الشيء
الشيء
الشيء

وَيَخْتَصُّ الصَّامِعُ بِالشَّيْءِ وَيَكُونُ لَهُ أَثَرٌ وَإِنْ كُنْتَ مِنَ الْخَافِقِينَ

وهو النظام

انفعا

فصل الأعراب اثر تجليبه للعالم في اخر الكلمة لفظاً أو نقلاً

خبر اتر آئے
معاذ اللہ

والبناء كيفية آخر الكلمة لا يجلبها على التواضع كرفع سكون فالأول فوجد في مخرج حجب

من الاحجاف فوجدت الحركة بعد حذف التثنية في كلامهم مثل شين من جهة واحدة ولا اعلان من جهة واحدة انتهى والبناء
لغة وضع شيء على شيء على صفة بلاؤها التثنية والصلح على القول بأنه لفظي كيفية وهي الأصل الحسية التي يكون عليها اللفظ
حال وجوده والمربط بها هنا هي من شدة الاعراب لا يجلبها عامل ولا يختلف باختلاف العواطف والبناء حكاية او اشارة او نقل
او تحريك من سكونين فقولنا من شدة الاعراب بيان للهيئة اي من الحالة المشافهة للاعراب كونهما حركة ختم ورفع وكسرة وسكون
وفي كونها في آخر الكلمة لا ياتي اولا ولا في حشوها وعلى الثاني لو لم اخر الكلمة لكانت واحدة لغير عامل ولا اعتلال وهذا هو هذا
قال لعله على القولين لكي لا ياتي على الاول كما فعلنا لفظا بوجه الاعراب وهو لفظي كما عرفت ولا يخفى انه يحتل على ايها احشا
لا حشا جده الرفع فيه لئيم بها والا فهو ناقص انا انا احشا على الاول فلا حشا جده المضاف فيه من سكون الكيفية والا انقص
بكل كيفية لا يجلبها عامل في الكلمة سواء كانت في اول الكلمة او في حشوها والقياس هو ان يكون اللفظ حكاية نحو من زيد في خطيب
من قال رايت زيدا فان التصحيح هنا ليس حركة اعراب خلافا للكوفيين ارباعا لما بعده كقراءة بعضهم الحمد وسبكر المدا والاول
كقراءة درش الذي علم ان الله رخصنا من سكونين نحو من زيد في الله سبحانه كما ذكرناه ولا تنقص بذلك كل ما ياتي واما اذا احشا
على الثاني فلا حشا جده الكيفية بكونها في آخر ولا اسف من اعلمت والقياس هو ان يكون اللفظ حكاية لغير عامل ولا انقص
لوزنه في اللفظ للاعتلال فيليب باء القاف فان قلت كيف خفي على المعاصرين اختلاف هذا المذهب قلت انهم قد مضى من جهة غير اللفظ وهو
قد اجبر فيه ان يكون اعم من المخرج كما ذكرنا في محله فليها ان الاول قال في الجمع على البناء من الكثرة لا يكون فيما نزل من اللفظ اعلم انتهى
قال بعض المحققين في غير فصل كيف قد مضى من ارباعا من نحو لطار ويا منس من جملة على لغير من لا ينظر في سكون هذه اللفظة الجدة على الذين
اللام اليه هي الاخر وكذا نحو يا رجلين ولا مسلمين ويا ريدان ويا ريدون واحكم عشرة ومجلبك وفيه بين يوم ويوم وبين بيت وبيت
يقوموا ونحوي امثالها فالبناء في هذه كلها وانما نزل من اللفظ في آخر من اللفظ ليس المراد بقولهم لا عراب البناء اعلمها
الاخر ان يكون لفظ الحرف من الكلمة لان الحرف على ما ذكرنا في محله صفة والحركات والتكون من صفات الاجسام فلا محل لتصلها
بل المراد انما كان ما في عقيب الاخير لا يفضل بعض حروف المد في الحرف ثم كذا كان حركات الحرف في الحرف في حروف المد وبذلك
سكون الحرف من الحركة اذن بعد الحرف لكنها من فطر انصافها به يتوهم انها معر لا افضل فاذا اشبع الحرف في بعض حروف المد في حروف المد
تاما فاعلم انهم في ملخص من اللفظ الذي يرفع شيئا من الحروف في رفعه كلام طويل اضربنا عن ذكره فليما انما يجاز والبناء
ايتم جلي من جهة انواع وانواع اعرابها لا اسف من كسرة ورفع وسكون وفيما في فقه وهو لا مثل فقه واستغنى بالافضل في
عدم الحركة ملائمة عليها الا يجب كالفاء ان اكين في نحو من ركون الكلمة على حرف واحد كفاء فمت وكونها فخره لا شدا
فيها الكلام لا بناء وكونها اصلها التثنية كاذل وكشبهها بالمرتب كصريف قاله في التصريح للبناء الاول لم يفرق التصريح
في جانب الاعراب والبناء فخير في الموضوعين بالانواع رابعا جدي في فقهها فخره في جانب الاعراب بالانواع رابعا جدي في فقهها
بعض شرح كلامه بانها لم يقل حركات البناء والنون في الواقع فقد ما يكون جليا شاملا لها بالنظر الى الاصل اذ الاصل ان يكون
حسرا لئلا يتغير في نوع واحد وهو التكون بالفعل فانهم قالوا الاصل في البناء والتكون فلما كان من حروف البناء وان لا يثبت في
الاشياء نظر الى الاصل لم يطلق عليها اسم الا مخرجها لئلا يجانب الاصل انتهى انا سمي الاول ضامالا تدبشا من ضم التثنية
اولا ثم رخصها ثانيا والاني كبير لا تدبشا من ايجار اللفظ الا سمي الى سفل ايجار اللفظ والاني الثالث في لانه يقول من يجر في فقه
في التصريح انا انك اخذت في حركات الاعراب هل هي ساقطة على حركاتها ام لا والعكس او ما منطابقان من غير ترتيب والاول
هو الاخرى فالله التثنية وهو خلاف لا يفرق في الارجح اخذت في حركات الاعراب هل هي ساقطة على حركاتها ام لا والعكس او ما منطابقان من غير ترتيب والاول
مثلا للمعرب مضموم والمبني مرفوع ام لا على مثل هذا مذهب فقام من قال لا يجوز اخلاق واحد منها على الاخر لان المراد الفرق في
ببدا من منهم من قال يجوز مجازا والمجاز لا يبدل من غير تدبر وذلك الغير يترتب منهم من قال لا يجوز اخلاق اسم البناء على الاعراب
ولا ينعكس فالله شيخ هذا الذي الفاس في تفسير على المعرب في شرح الكافية للرضي الزا اطلق الضم والكسر في عبارات
البصر في لا يقع الا على حركات غير اعرابية بناء كانه كانت كضمة حيا ولا كضمة فاف فقل ومع اللفظ يترتب على حركات الاعراب
ايضا والكوفيين يطلقون على الفاء احد التوابع على الاخر مع انهم في الاصل لا ياتي في انواع البناء وهو الضم والكسر وحذان
في كل واحد من الاسم والحرف تحذفها بدلا لئلا ياتي على شيء واحد وانما لم يوجد في التكون الفعل لكونه في التثنية لا يجلبها الى
احد العضلين وكليهما والفعل لا يعمل كما عرفت فلم يجعوا بين ثقلين اما وجود الضم في الاسم فهو نحو حيت وبيت عند غير فقه
لا تقتضيهما الى جملة افشا والارميا وكان البناء على مركز فراهين ما اصله البناء وبين ما طرئ عليه فلا شعا بان لها اصلا
في الاعراب وكان البناء على مركز فراهين ما اصله البناء وبين ما طرئ عليه فلا شعا بان لها اصلا
من ذلك كما صنعت قبل وبعد لا صفاة وذهب الى ان حيت موصولة وليست مضافه في بنى الذي كذا قبل

والبناء كيفية
آخر الكلمة لا يجلبها
على التواضع كرفع سكون
فالأول فوجد في مخرج حجب

وَالْمَضَارِعُ وَالْأَلْفُ فِي الشَّيْءِ وَهُوَ أَوَّلُ عَلَى الشُّبُولِ غَوَّغَرِ الْمَخَاطِيفِ

لقلته ودانهم الماتون ذكرها هو الاغلب لاكثر لانها هو الاقل ولا ندر اوقات المراد بجمع الموتى السلام ما جمع بالفت وباء من بابين فلما
بطريق ذكر الموتوم واداره اللزوم لان جمع الموتى لثلاثه عرف النفاذ فاع على الجمع وانشاء والملازمة العرفية بكيفية حتمه الحجاز
فان قلت فيلزم ان يكون الجمع الموتى لثلاثه مستعملا لثلاثه حقيقة فحجانه ان استعمل فيها جميعا فبني بجانه فقط ان استعمل في
صغير شامل لها وعلى التقديرين يلزم الحجاز على الخلاف في جواز الاول قلت تجاز مشهور على انه يمكن ان يدل على نحو اصطلاحه على
جمع موتى سائر حقيقة عرفية لا على خلافها اني بين ان الاول قول للسلام صفة للجمع كما قال بعضهم وحجوز بعض المحققين كونه صفة للموت
فانه موصوف بالسلام حقيقة لا متعلق على المضاف الثاني ورد على قولهم ما جمع بالفت وباء من بابين ان الذي جمع بها هو المفرد ليس هو
المركب في مقام الجمع المذكور واجيب بان الذي جمع بها معناه ان وقع عليه ما يجمع بها وهو المجموع بها فهو المفرد بوصف ضم غيره لانه
لا المفرد قبل ضم غيره ضابطه الذي يجمع بالفت وباء ساطر تامر بجمع انواع احدها ذواتها مطلقا الا نحو سائة وسبعة وانه ولفظ
وامراه وقلانه وقله ونقل في امراسيات والموت ويحتاج الى نقل من العرب انما في علم الموت مطلقا لا نحو نظام على تقدير من بني واشترط
ان يلج الوتيع العقل انما لثلاثه صفة مذكورة لا يعقل بخلاف صفة الموتى والاعاقل الرابع مصغره بحالات مصغر الموت الحاسم اسم الجنس الموت
بالا لا فعلا فعلا او فعل غير منقولين الى اللاحقة وتجمع حروف التثنية كان في اللفظ جازية وفعله بالاجماع فيقال في على الفصح
على الفصح بيات فليلا لثلاثه لثلاثه صفة مذكورة لا يعقل بخلاف صفة الموتى والاعاقل الرابع مصغره بحالات مصغر الموت الحاسم اسم الجنس الموت
بالموتى بيات فليلا لثلاثه لثلاثه صفة مذكورة لا يعقل بخلاف صفة الموتى والاعاقل الرابع مصغره بحالات مصغر الموت الحاسم اسم الجنس الموت
بالموتى بيات فليلا لثلاثه لثلاثه صفة مذكورة لا يعقل بخلاف صفة الموتى والاعاقل الرابع مصغره بحالات مصغر الموت الحاسم اسم الجنس الموت

والمخففة وهي كلا وكلنا مضافين الى مضمورا وثان فرعا

التي هي في المعنى القسمة وانما كان هذا من قبيل التعليل لانه المراد بالجزء المخرج والغذاء المخرج كذا قيل ودعوا خضرا به منبته على المشهور
والا فقد صرح بجاء من اهل اللغة ان الجزع هو الماء الكثير للحاكاك او عذبا على هذا لا يكون من باب التعليل لثالث كشرط في كل ما يشي
عند الاكثر من شجرة او ذاك فربما لا غراب وعدم التركيب التكميل والعلم بتكرم ثبته وانفاقا للفظ وانفاقا المعنى وقد علمت ما فيها وان كان
تثنيته بثنية غير غريبة فلا يشي سواء استغنا جسيما وهذه الشروط تعتبر في الجمع كما صرح به في الجمع وعبره الرابع اذا شئنا
جسيما غير مهموز او منزهة من هذه الحفظة العلامة من غير تغير كجلائل وامرئ ودولان وظبيان وشذاليان ونحسنا او مهموزا فان كان
ما قبل الحرف الف زائدا والحرف اصل افرس كقراءان في قوله بجمع القاف وشذبا لواء المنة وهو التثنية اسك بعد له من اصل فاف
او ككساعان في كساعا اصله كسا وشذبا كسا يانا ومخففة باصل فقلها واوا او ككساعا وان في طلبها اصله طلبا بيا لطلبها بغير
ثم ادلت اليا ههنا وبذلك لست اثبت كجرا وان في جرا وان كان متلاصقا متوقفا للحفظة العلامة من غير تغير بجمع سواء ردا بغير
في فاض او مقصورا فالقمة ان كانت زائدة على ثلثة او بدلا عن فاع او بجملة الاصل وامضت قلت ياء ككساعا في جليل فيثبات
في ومثبات في معنى سمي به ولا فوا وكهصوان في غصني وكذا وان في كذا شبيهه ومخففة اي لمخففات المشي والمراد بها الفاظ شبيهة
في الالة على معناه وليست منه لفظة لها اعتبار من الشرط وهي خمسة الفاظ كالا لذكر وكنا للمؤنثين ولا ينعكس على مثال
ظاهر ومضمرة ويكونان ملحقين بثلثي حال كونها مضافين للتذكير مستقيما على التعليل والنا اول المضمرة وهو ثلثة الفاظ كاله وها ونا
نحو كلاهما وكلاهما وكلاهما فلا يكون الا ثلثة فيهما علامه لرفع ما لم يكونا كذلك واما اذا اضيفا الى ضمير فاعلها لانه عرابا بحركات متقدرة
عليها لا تفعل الحركات وذلك لانها باعثة اللفظها مفردة وباعثا معناها مشبها لفظها بغيرها كعربا بحركات ومعناها
بغيرها كعربا بالحرف من نحو فيهما كلا الا اعتبارا في الاضافة الى انهما هو الاصل وعا ربها بالجر
التي هي الاصل نحو جاءني كلا اخوي لم يزلت بكلا اخوي ان اضيفا الى المضمرة الذي هو الفرج روي جانب معناها الذي هو الفرج
واعربا بالحروف التي هي الفرج نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما ورايت هذه التفرقة اطلاقا وان اختلفت الاعراب بالجر
مما وهي لغة كذا تارة والثاني الاعراب بالحركات وهي لغة الحارث سكاها الفراء وغيره وقال الرضي ولا ادري ما حقيقة انتم في جمعها
انتم في لغة الجمهور معربان بحركات متقدرة وان اختلفت لفظها احرار وضا للثنية بالرفع على ما قال ابن مالك وفي لغة كذا
دليل على ضعف هذا القول وثبته ولكون كلا وكلنا مفردان لفظا مشبهان معنى مجاز في خبريهما العمل على اللفظ مرة وعلى
العمل اخرى وقد خضع الامر في قوله كلاهما حين حد الحرفين بينهما فلا فاعا وكلا فيهما وابي وقال الله نعم كلاهما التثنية
ثم قال ونحوها خلاهما قال انطاسم ونحو لا يجزرون كلاهما فام لا هم جعلوها من حقيقة والثلث المحلقات الاخرات انما تذكير
ومرطاه وهما التثنية في لغة المحارز ومثبات في لغة بجم وكلاهما للمؤنثين ولم يعيد لهما ما في التثنية المشابهة لانها
ملحقة بالمشي مكم سواء اضيفا الى مضمرا ام لا لان وضعها وضع المثني وان لم تكن مشبها حقيقته اذ لم يثبت لها مفرد لا يقال
اش ولا انت ولا ثنت شيئا الا اول قبل هذا الاطلاق بوجه جواز اضافة التثنية الى كل ضمير وليس كذلك فانها لا اضافة الى
ضمير شي ولا يقال جاء الرجلان اثناهما والمران اثناهما فباسا على جامعي فلا تهم لات ضمير التثنية نعم في الاثنين كما
فاضافة الاثنين اليه مضافة التثنية اليه وقدرت على ذلك في شرح الانشاد واوردنا ما ذكره الخليل في حذو القوافي في
هذا المثل وتكلمت عليه فليخرج لية لثاني الحق بالثني كذا بان علما فيرفع ما لا لفظ كهو وينصب بجمتها لية مثله بجمتها
ويجوز مبتدأ مجرى مجرى سلمان فيعرب اعرابا لا لا يصرف للعلية وذا في الالف والتون واذا دخل عليه لاء لفظ جربا لكسر
الثالث نون المثني لا يجوز الا كسرهما مكم عند الضرورة واما انكسائي والقرء فجمعها مع البناء لا مع الالف واجاز بعضهم
مع الالف لغة واما مع البناء فلا يجوز كاه التثنية او قبل من الرب من يجعلها مضيقا لا عراب على هذا فجمع مع البناء مضيقا
حرا وحدها الاضا فذكر كثير وشبهه الاضا فذكر ثلثي عشر والفتحة بركة الاضا فذكر ثلثي عشر وادخلني بدل ولتقصير لصله مكم عند
والقرء خلافا للمبرور مضيقا على قولك اللذان والثلثا فله في الاضافات واما الواو فتكون علامة للرفع نية في التثنية في بعض
اصناف الجمع المذكورة وهو فاعل على كثر من اثنين بزائده في اخره مع سلامة بناء مفردة ومن لم يسمه سالما وبيعه بالجمع كان
على حد المثني لثنيه لذي كونه اعرب محرفا وسلم فيدرء الواو وحتم ثنونا في هذا الصنف وقد بقا للجمع بالواو والفتحة
لثنيه لم يشر في حاله بالجمع على محرابين لكونها باقية على تحيين نازة بالواو ونازة بالياء قال السجستاني في شرح المفصل وقد
عدهم لهذا الواو ثمانية معان فاعلها على اربعة المعان والعلية والفعلة والرفع وحرف الاعراب والتذكير
انتم في موضعنا الساجدة لا تحذف وشرط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاث شروط احدها ان يكون ما قبل التثنية فلا يجمع نحو طلحة و
عائشة الثاني ان يكون له كونه لا يجمع نحو زينب كذا حاصلا لثلاث ان يكون لثاني فلا يجمع نحو واشق علما ككساعا سابق منه
لغيره بشرط ان يكون ما قبله غير مركب تركيبا استناديا كذا في جيبا فلا يجمع نحو برفي محرم ومعد ككساعا صفة لثاني او نذلة

المخففات

وذكر في الكتاب

انها هاء

ما هي

نوعه فمهم

المعجم

والوافي الحج المذكور السالم وملحفانه وفي الثوا عشر يا ايها الرضا

جميع العرب

المفرد والجمع والاسماء والاشياء والاشياء والاشياء

ذكرها المنصرفين بفتح ما قبل اليا صفة للمفرد والجمع والاشياء المنصرفين بفتحها بالفتحة كاشياء والاشياء المنصرفين بفتحها بالفتحة كاشياء
 التنوين والاشياء على الـ لا مكينة ومجربا بكنهه وقد انخفض مما مر في هذا ان الاسم المقدر والجمع المكمل المنصرفين بفتحها بالفتحة وتنوينها
 بالفتحة ومجربا بالكنهه هذا هو الاصل نحو جاء زيد ورجال وايت زيدا ورجالا ومجربا بفتحها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة
 كما انفتح وتنفتح والاشياء بالجمع الموقوت بالفتح والتنوين بفتحها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة
 مررت بالهندات وكذا ما حمل عليه وما اليا فتكون علامة للمجربا بفتحها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة
 المفرد مذكر فاضل عن انما بفتحها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة
 ابو حيان في الاك بفتحها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة
 زيات الا عرابا يد على كلة فيؤد على بقاء فيك وفي حال على حرف واحد ولا نظير لذلك واجاب لفتحها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة
 محمد وفي جعل الاعراب من شخ الكلمة لغرض التخصيف فخصر على ما يصلح لادعاب من سخها كما افترض في الشئ والجمع على ما يصلح
 للاعراب من سخها اعلة علامة للتنوين والجمع اذ هي من شخ المشي والجمع انتهى قالوا وانما اعربت هذه الاسماء بالجر كانهن
 لما اعربوا المشي والجمع بالجر كانهن اذ هي من شخ المشي والجمع انتهى قالوا وانما اعربت هذه الاسماء بالجر كانهن
 ناقص لان الحرفين وان كانت مرفوعة للحركات الا انها اقوى منها لان كل حرف علة كحرفين فلهذا اسيد المشي والجمع
 الفرعين اعنى المقوم بالاعراب ما لا قوى فاخترنا لهذا الاسماء وجعلوها معربة بالحرف ليكون في المقومات الاعراب الاصل
 وهو الحركة وبالا قوى وهو الحرف وانما اخترنا الاسماء لانه اعرب كل الشئ والجمع تلك فحماوا في مقابلة كل اعراب اسما
 وانما اخترنا لهذه الاسماء التنوين لانه اعرب كل الشئ والجمع تلك فحماوا في مقابلة كل اعراب اسما
 صالح كاعرابها حين الاعراب سماعا بغيرها ساء لا ساءا الحذف في الاعراب كيد ودم فانه لم يفتح بها من العرب غادة
 الحرف وحسبوا ما ذكره كمالا راضا عنها لفقول الشئ بغير ظهور التعدد وقال ابو حيان والتخصيف انها معربة بحركات مفردة في
 الحرف وانما اشبع فيها ما قبل الاخر فاذا قلت قام ابوك فاصلا بوبك بوزن فوسك ثم اتعت حركة الياء بحركة الواو وضابوك
 فاستقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت وايت اباك فاصلا بوبك بوزن فوسك قبل فحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت
 الفوا قبل ذهبت بحركة البناء لفتح حركة الواو ثم انقلبت الواو والفا لظركها وانفتاح ما قبلها فانا قلت مررت بابيك فاصله
 يا بوبك على وزن هرسك ثم اتعت حركة البناء بحركة الواو وضارت بابوك فاستقلت الكسرة على الواو فحذفت وسكنت فقلت
 ياء كما انقلت في ميزان قال وهذا التتابع وجد نظيره في امر وانهم على حروف اللغتين فيها فقول هذا انهم وامر ودان امر ارباها
 ومررت بامر وانهم وهذا مدحبه نصيرين وذهب لكونهم الى ان امر وانما معربان من مكانين فالحركة في اراء والتعديست
 اتباعا لحركة الظرف واليم واللغة الاخرى فيها فتح الراء طلوت في الاحوال الثلاثة ولم يفتح ما بين ياءهم ولا يجمعها الواو والنون
 ولا ينكبهم قال وهذا المنع من اتباع ما قبل الاخر لا يجر هو مدحبه بنو بوير والفارسى الجمهور من البصريين واخطا بنا
 انتهى قال لما بينه ولا خفاء بما في هذه التقدير من الكلف تلك الاشياء بوجوب ياءه الثقل من غير ما على اليم بنين لا يجر على
 ثم رفعوا وجد بيدهم هو يجر على ان يجر على كسبه على ان يجر على ياءه لان خطه ذلك كان بالكوفي واليا
 فيه من غير من الواو في الكل فاشبه على من درع خطه البناء بالواو وانما هي ياء وهذا الخط المعروف لان انما هو حادث قال
 ابن خلكان اول من نقل هذا الطريق من الخط الكوفي وبرز ما في هذه الصورة على من نقله لوزن انتهى فقلت بل هي واو
 وهو محمول على الحكاية وعليه حديث فابل من محمد رسول الله الى شيخ المهاجرين ابي جابر قال ابن الوردي في شرح التنوير
 وعندك ان الواو في ابوقها انما هي نسبة على الاصل في الخط ولا ينطو بها في اللفظ كما لو اوفى الصلوة والركوة فاعرفه وهو حق
 انتهى وفي شرح الكافي لا مثلك يمكن ان يكون من الحكاية ما كتبوا في خط الصلوة بغير فلان بن ابوفلان بالواو كما فانه قال
 ابن المقول في ابوفلان والخطا عند المحققين ان يفر بالواو ان كان مكتوبا بالواو كما نفع الصلوة والركوة بالالف وان كانتا
 مكتوبين بالواو بنينها على ان المنطوق منقلب عن الاول انتهى وقال الشيخ خالدا لا زهر في التصريح وعندك ان نفعه بالواو لو جهين
 احدهما ان الفرض انه يحكى فلهذا فلهذا البناء لغوي ذلك بخلاف الصلوة والركوة فانها غير محكيين والاشياء انما يكون
 وصح بالواو فيكون من استعمال الاسم على اول حواله وذلك لا يغير انتهى والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 فخلق فلتخص ان المشي بفتح بالالف والجمع بالواو وكلها بفتحها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة وتنوينها بالفتحة
 وانما اعربها من ذلك اعنى بالحرف لا نهما مرفعا الولحد وفي اخرها حرف يصلح للاعراب هو علامة للتنوين والجمع فناسا ان يجعل
 ذلك الحرف واعرابها ليكون اعرابها مرفعا الاعراب كما انها مرفعا لان الاعراب بالاعراب بالحرفين فرع الاعراب بالحركات واحسن
 المشي في الوض بالالف والجمع في الواو وكان المشي اكثر دونا في الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة لغيرها

فقطها واواة

وهو رُبْعُ الْأَوَّلِ الْعَالِمِ الْمُسْتَدِيرِ الْعَامِلِ فِي الْعَالَمِ

[illegible]

وهو ظاهر فيهم فالظن في الضمير زود وسنر ولا يشترط في الفعل في شئ ما خرج فعل لا في الواحد لا في الاثنين
المبداء في الخطا الواحد والآخر في الواجب والفعل الاستثنا وفعل النجب نحو من ذلك يجوز في كل من يوصف

سنة

من حيث انعام في الاول من حيث الوقوع في الثاني فاني يتحقق طريقتا انعام فيهما الفاعل لازم فلا يتحقق فيه الا المصدر المتلقى
للفاعل والخاص بالصدر الذي هو الاثر لا يتم بعد في المفعول ويسجل عجزا في الفاعل انتهى فبينها ان الاول اخلف في التام
في الفاعل ارفع فيضيل هو السند حقيقة ان خلاص من والباء انرا يد بين وحكما ان جوا جها نحو ما قام من رجل وكفى بالله شهيدا
او با صانعة السند بخور ولا يقع الله الثاني فهو من هو من هو على الضم وعمل الضم وعمل لا سنا وهو من هو خلف راجع
مضى الكوفيتين الى امر الحركات الفعل واجابوا عن محركات الضم والهمزة في يد با ترمي صا من العجز ما هو محركات المحرك
بالا لانه يصل له في مقام المصالح فيطابق يد سنا المرص جعل كل واحد كانه فاعل الثاني قد نصب لفاعل سندا
اذ انهم الحق كقولهم خرق الثوب استمر رفع الثوب وضرب استمر روجله ابن الطراقة ميا سنا مطر دا ما قراءة تبعه ثم فيل في ام
من رير كليات نصب اذ وقع كليات فيمكن جملة على الاصل لا من لفي شيئا فقد تعلقا بالآخر وهو اى لفاعل فثمان فثمان فثمان
وقسم مضمر وسيا في حذ انما وضع لمتكلم او مخاطبا وغايب الظن ما عله فالظاهر ظاهر في لا يحتاج الى بيانه تظهوره في
زيد واقام الزيدان والمضمر ثمان بارز وهو ما لا صورة في اللفظ كيت وسنر وهو ما ليس بصورة في اللفظ بل في
ولا سنا اهل سنا الضمير عيب في الفعل في سنا وواضع احد فاضل الامر الواحد المذكور كهم بخلاف الامر الثاني او المجموع او الواحد
فانه يبرز في الجميع صوروما وقوموا وقلن ومن وقوى نهيا خشن لما نفي الى ان ليا في قوى حروف ما نيت والفاعل مستوفى
فيل ويلز منها الجمع بين علاقته اثنا نيت في نحو نفومين قال ابن هشام في شرح المحرر وليس في لان التاء للخطاب شلها في انت نفوم
والياء وحدها للتاني والثاني والثالث والرابع الفعل المضارع المبدوء بياء خطاب الواحد كقوله مجلد المبدوء بياء التانيه
نحو هتد تقوم فان استسا جاز في سنا واجب بخلاف المبدوء بياء خطاب الواحد في التنية والجمع فانه يبرز في الجميع نحو نفومين و
نقومان ونقومون ونفمن او المبدوء بلفظ المتكلم فاضل المذكور كان او مؤنثا كقوله مضارب والمبدوء بانون للمتكلم ومن معه مذكرا
كان او مؤنثا كقوله مضرب والمخاض من الفعل الاستثنا كحلا وعدا وليس لا يكون نحو ما خلا زيدا وما عدا عمر وليس كوار
لا يكون زيدا لاداعي خلا وعدا لا يكون وليس ضمير مشر وجوبا غايد على البعض المضموم من كتيه السابى على اسم الفاعل
المفهوم من الفعل السابى او على المصدر المفهوم من الفعل ايم على الخلاف الا انه في بياننا نانا الاستثنا لوافقه والشارع فصل
النجب كما احسن الزيد في احسن ضمير مشر وجوبا مرفوع على الفاعل واهل موضعين اخرين في غير الفعل يجب فيها الاستثنا
احدهما اسم الفعل غير الما فيه كانه ونزال والثاني المصدر الثاني بغير ضمة تامة نحو فترابا رقاب فيهما ايض ضمير مشر وجوبا
مرفوع على الفاعل غير الما فيه كانه ونزال والثاني المصدر الثاني بغير ضمة تامة نحو فترابا رقاب فيهما ايض ضمير مشر وجوبا
الظاهر في مسئلة الكل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على الفاعل حوزت برجل فضل منه انت اذ لم يبرح انت مبتدا ولعد
احسن المضموم في عذركه له والخوف يد تلك في المالك كور من الواضع النجب فيها الاستثنا حوزت برجل فضل منه انت اذ لم يبرح انت مبتدا ولعد
مشر وجوبا مرفوع على الفاعل عليه والمخفي ان ذلك جملة منهم انضام في الاوضع خلا لا في يفس وانما ملك وذلك ثمافها المشر
الى المشر وجوبا والمشر حوزا فالاول ما لا يخلفه ولا ضمير منفصل وهو المشر في مواضع المذكورة الا والثاني ما يخلفه ذلك
وهو المرفوع بفعل لعاب حوزت برجل او يفرق لولعابيه نحو هتد فانت ونقوموا والصفات المحضة حوزت برجل او يفرق لولعابيه
او اسم الفعل الما فيه حوزت برجل فالا فاعله مشر هذه الامثلة وما شابهها من مشر حوزا بدليل انه يخلفه الظن او الضمير المنفصل
فيقال قام ابو وما قام الا هو وبقيتها انضام بان استسا الضمير حوزت برجل فاعله مشر حوزا بدليل انه يخلفه الظن او الضمير المنفصل
ان يكون هو فاعلا لقيامه وكون الظن او الضمير المنفصل قد يقع في موضع هذا الضمير استثنا لا يوجب ثبات الجواز الاستثنا له وذلك
التركيب يد قام ابو وما قام الا هو غير تركيب يد قام وليس الكلام فينا غار يد قام ضمير واجبا استسا وانما لا يظهر في حين
الاحياء ولو قلت زيد قام هو فهو توكيد للضمير المشر لا فاعل وكذا قال اوصى بوجوب الاستثنا في ذلك وفي جميع الصفات وما
نقاه من ان يكون هو في حوزا هو فاعل فينبعث فالتة الضمير والمفعول عرس بوبه لانه جازي هو من حوزا فاعله ان يمل هو ان يكون
فاعلا وان يكون توكيدا وفعل الما فيه عند يكي في شرح السهيل لانه جازي هو من حوزا فاعله ان يمل هو ان يكون فاعلا وان
يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له وبرز الضمير يكون فاعلا باقانا البصوين والكوفيين قال والنظر فيجد
ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وارجحها مشكل لا لا يخلو ما ان يرد واجبا الاستثنا انما يجوز ان يبرز الضمير متصلا او
منفصلا والاول مستند في الثاني في مخالف لما اصلوه من القواعد وهو ان اذا امكن الاستثنا لا يبعد عنه الا في بعض الافعال كاستثنا
وليس هذا صا نفي قال المحقق الثاني في حاشيته على الاوضع قول ابن مالك ومن واقعه ما اضاع ذلك ليس معنا ان ذلك
يخلفه في نادير معناه بل في ريع عامله اياه فنعني وجوب الاستثنا وجواز عدمه وجوب كون المرفوع بالفاعل ضمير مستترا وجواز
لا وجوب كون الاستثنا في الضمير المستترا واجبا وخلافا لغيره ان ليس لنا ضمير مضمت بالاستثنا يجوز ظهوره انتهى لما كان معنا

مظنة سؤال وهو ان يكون محوكم انت وافوم نافذ ظهر فيه الضمير وقد ذكرت ان من المواضع التي يجب فيها استناده اشارة الى الجواب
عن ذلك بقوله ربما يظهر من الضمير في بعض هذه المواضع كما قدم انا تأكيد للضمير المستتر لافعال بل ليل انك لا تفعل الا افعالا
ولا تفعل الا انت وهو كقول ما في كون انا تأكيد للفاعل الذي هو ضمير بارز متصل فلا نقض به وسباني منه ذكر الجهرات في
المبتنيات ثم نعم فلينظر هذه ضميره في الحق علام في الثاني بفاعل الفاعل ويجوز ان الاول والثاني وجهان
في اخوان كان ماضيا وفي اوله ان كان مضارع ان كان على اي فاعل الفعل المسند الى الفاعل على ظاهر جفيفة الثانية وهو صحيح كما
ان لم يفضل بينهما في غير باب نعم ومبر كاسيا بنا من ايد انا من اول الامر بنا في الفعل فاعل مفعول كان كقامت هند وتقوم هند ومنى
كقامت الهندان وتقوم الهندان ويجوز ان لا يكون كقامت الهندان وتقوم الهندان ويجوز ان لا يكون كقامت الهندان وتقوم الهندان
او على اسند الجواب بالاية اذا جاء ذكر المفعول وعقوله حسنة قام المناجاة وتنفقت جوبيا بيل ماتم وعدود والجواب عن الايراد
حذف لنا وفيه الفضل بالمفعول عن المبتدئ ما تعلق بقوله وهو متوالى كقوله انما يحيا في فرع حال محذوف وحكى سيبويه مخرج
العرب قال فلانة استعنتا ما لوقت الظن على انفسه فيقول هو شاذ لا يقاس عليه ويحل يقاس على فله واجاره الاحضض والرضا في
المرحلي وانكروا المبر قال الرضي ولا وجه له نكارا محكما سيبويه مع امائه وتنفذ قال الشاعر اذا قالت حلاله فمعت فوها فاق القول
ما قاله حلام واما قول الآخر الحق انفساني ان يفتش بوجهها فيل انا من الاربعين ومضمر ضمير فان قد بالفعل ماضيا فان قد مضيا

٧ ولازم الفعل
المستند الى الفعل الى
فعله وجوبا كرم
الشيء اذا لم يفعله
جاءا كان او مضى
فاما لو افصا علامة
النايبت م

ولكن

وَمِنْ مَعَالِيقِ الْفَصْلِ أَنْ قَامَ الْأَمِيرُ وَكَانَ فِي بَابِ بَيْتٍ يَخْرُجُ إِلَى الْمَدِينَةِ فَسَلَّمَ وَأَمَّا مَنْ شَدَّ عَلَى الْفَصْلِ فِي بَيْتِ أَبِي حَفْصٍ
أَوْ كَرَاهِي الْقَاعِ لَمْ يَمُوتْ مُنْجِلًا لِيَا الْفَصْلَ فِي مَنَاحِي

[illegible]

والفعل إذا اتصل بغيره لم يفتى وبالفعل المضارع وهو غير متصل أو وقع ضمها لم يعرب ولا بعد معناه حجب ما بعده التثنية والتفاعل والمفعول
القائم مقاماً وصيغة

والسلام علی من بعدہ وبخیر

فعله فعل وفعلك لا يتبع ثابته باب علم

والانهاهم والوند والخيف والاعظام والعلم والجمل والاختصاص والتجمع والوفار والاثار القام مقامه بضم الميم مكان من
 اى مقام الفاعل على استاء الفاعل التبر وجوب خيره منه واستحقاقه ولا تضال به وامتناع خلافه وما يثبت غاملا لثابت كذا قبل
 اتد ان زيد فنام مقامه على اضلال الاستاء الفعل ثابت له ولا يصير وثبه ثابت فاعل وان اريد قيامه مقامه في الاستاء التبر
 على جبهه فنام به وتوقعه عليه فظم انه لا محال لهذا المعنى اصلا وهذا مع حياء المراد اذ لم يعلم جميع هذه الاحكام والمراد بالفاعل الفعل
 الهوى فلا اشكال في ان التبع الفعل وضيعه فعلا مستندا له مع بضم اوله وكسرها مثل اخره ان كان ماضيا او بفعل بضم
 ارله ومع ماضيل اخره ان كان مضارعاً والمراد بهما التثنية اى فعل وفعل وخوفها التبر نحو افعل واسم فعل بفعل وبضم فعل
 وعرضها من الافعال المحمودة المراد بها وانضوى على الثلاثى لكونه اضلا ومافيل من ان المراد بهما الماضى المحمولى والمضارع المحمولى
 وهو ثابته بل لعلم الورث صفته كونه كافي لكل فرعون موسى اى لكل ظالم عادى فينبذات الصفه المشتهرة بها فعل وفعل هو
 الماضى المحمولى والمضارع المحمولى من الثلاثى المجرى لا الماضى المحمولى والمضارع المحمولى مطلقا كذا قيل فيهما ان الاول اذا اعتدت
 عن الماضى وهو ثابته كقام وباع فعلة لغات ثلاث لا وفى الكسرة مخلصا كقيل بجمع وهو اللغز لعلها التانية لكسرتها مما
 ببيتها على ان التضم هو الاصل ومعنى الاستاء الى التضم مع التلظى بالكسرة وهو اللغز لوسطى الثلاثى التضم مخلصا
 محمول روع وهى ضعفتها ونجى للغات الثلاثى في نحو خناروا فنادى اعل غيبه واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثى المصغر نحو
 محوشه متدا قال انهم نام والنحو قول بعض الكوفيين ان الكسرة جازية وهى لغة بني نسيه وبعضهم يفرق علقه روثا لينا ولودوا الكسر
 وموزا سالك الاستاء ايت وقال المها ناذى من اشم فى قيل وبيع اشم هنا انتهى فاق في النظر وعلى الكسرة لغيره يقال ما وخر
 ريع الماء في قولهم ان الماء بكسر الجيم ورفع الماء وجوابه ان اضلاله ان زيدا الماء فى الموصوف اذا صنفه فاعل وان يثبت
 المعقول وكسرت الحرة على حد روث البتة كسر الزاء انتهى الثاني لا يخلو العاقل في هذا الباب ان يكون فعلا او اسما
 اسم معقول او مضدرا فالفعل مخصوص بـ و يضرب عمره واسم معقول يجوز ان يضره غلامه والمضد نحو عشت من كل الطعام
 بشور اكل الطعام فمعنى من اكل الطعام ويجوز ان تضيق فتقول من اكل الطعام ويكون فى موضع رفع كما يجوز ان يضره فى
 نصب على ان الفاعل حذف ولم يثبت عنده شئ كافي او اطعمته فى يوم دجى وسنعه بينهما فاق لا يضره فى شريح اللحم وانما التضم
 نحو عشت من ضرب عمره فى رفع عمر هل يجوز ان يكون ما يجرى كما يجوز ان لا يجرى ان يكون فاعلا اجازة الجمهور وسعد لا عشت لادباس
 واخاره الشاويين واجازة ابن حزم لا كسرت نحو عشت من جنون ما علم ريد ومن اكل الطعام اى من ان جرد زيدا بالعلم وان اكل
 الطعام وجب الايضاح اجازة ابن حزم ان يترك مرفوع بعد المضد لثقل المضد بان والعمل الذى لم يسم بانه يكون ما بعد مرفوع
 بالبناء ومن التماس من منع وهو الاصح ان ما يرفع الفاعل من الفعل والصفة لا يكون على صيغة ما يرفع المعقول والمضد
 لا يختلف صيغها فلا يصلح فيها ذلك انتهى الثالث قد كلاً ما حيت قال وصيغه فعل وفعل ولم يغير بالاعتبار والنحو بل كما
 فعله كثير من ان صيغته اصل راسه وهو مذهب كوفيين والبريد وابن ابي عمير شرح الكافية عن سيبويه والمادى ريد
 جمهور البصريين الى ان يرفع عن الفعل الفاعل ويعلل سيبويه قال بوجهاً وهذه الخلاف لا يتجمل كسرها فاق لا يرفع فعله لا يثبت
 الا من منعت واما الجاهل فلا يسميه انما فاقا واخواتها خلاف والمجهول على جواز البناء منها وعليه فاق لا يرفع
 حرمه ان لم يثبت فى الظرف اى ولا يعين حيز المضد ولا يتبع ثابت لفاعل ثابتى مفعول باب علمت ملايق علم قائم ريداً
 ولا ثالث مفاعيل يا با علمت ملايق علم قائم ريداً عروا وعلوا ذلك بان كلاً من هذين المفعولين مستند الى المفعول الاول
 في باب علمت الى الثاني في باب علمت فلو قام مقام الفاعل والمستند اليه صان في حاله ولحقه مستند ومستند اليه فاصبح
 قال الرضى فيها قالوا انظر لانت كونا البشئ مستند ومستند اليه شئ اخر في حاله واحده لا يضر كافي قولنا احببت ضرب يد عمره
 فاقه مستند الى مرفوع ضرب مستند الى بيد واجبة بالرفع فاق كلاً من المفعولين مستند ومستند اليه باسناد تام بخلافه
 فان المضد وان كان مستند اليه باسناد تام الا انهم يكن مستنداً باسناد تام ورد بان كونه استاءا ما لا يعقل بان يرفع في المنع فوبد عد
 قيام المفعول الثاني مقام الفاعل في نحو زيد معلوم اجوه مائ مع عد استاء الثام فلو كانت تمام الاستاء ما نعالا قيم لا ارتفاع المانع
 واما المورثى امتناع كونا البشئ مستند ومستند اليه هو تمام احد التبيينين والاخر وذلك فيما يكون بالتشبه الى بئى واحد هذا
 والمعظم هو مذهب المتقدمين واما الناحية فاحاروه فى الامس من اللبس بذلك كما اذا كان الثاني في باب علمت ملايق علم قائم
 علمت والتاكت في باب علمت تكة والاخر فهما معرفتان معلوم زيد قائم واعلم زيد اعلم فاقم لانت التكرير يشهد الى انه الخبر في الاصل
 واما اذا حصل الاستاء فلا فاعل ارضى الذى ارضى التاكت عن الفاعل الى الثاني والثالث يجوز ان يسمى معرفتان الثانية
 تكة واللبس مرفوع مع التزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا الى الاصل بعد ما كان مستنداً فتقول علمت زيداً
 انك علمت زيداً ابوك ولا علمت زيداً ابك علمك زيداً ابوك وليس معنى قيامه المفعول مقام الفاعل ان يلى الفعل بـ

رفع نحو

ولا ثالث ثالث ولا مفعول ولا مفعول معرب وتعين المفعول مرفوع أم يكن

ان يرفع بالفعل ورفع الفاعل فالرفع في المثال الاول ثلث المفعولين وفي المثال الاخر ثالث الفاعيل ولا ليس مع لزوم التركيز كما قالوا في ضرب موبى عيسى قال هذا من حيث العباس ولا شك ان الشاع لم يأت لا بتمام اول مفعولي علمت لكون مرفوعة بعد الفاعل بلا مفعول والحق بصفته وكذا لم يمتع الا بتمام اول مفعول علمت كقولهم بنيت عمر واخبرنا كوفيتي واكثر محبتة لنفسك ولا يقع نائب الفاعل مفعولا كرسوا كان باللام او بدونها كما يفتضيه الاطلاق فلا يقع ضرب فارب ولا ضرب للتأنيب وهو مذهب الجمهور واجاز بعضهم وقوعه اذا كان باللام معللا بان المصنوع انما يصنع لانه لو اقيم مقام الفاعل صار مفعولا فيقول لا شعار بالعلية بخلاف ما اذا كان باللام فان المصنوع بالعلية هو اللام وهي موجودة فيه وندما لم يلزم منه حوازيها مرفوعة فقامت في ثبوتها بالعلية وليس كذلك بل المنع مطع حاصل وبان النصب في الظرف مشعر بالقرينة مع حوازيها مرفوعة يوم الجمعة والجواب عن الاول بان وجود الثبوت محمول على فقدانها طرأ للثابت عن الثاني بالقرينة فان رأت الظرف تفتحه الظرفية والنصب يدل على مضد ما يحتاج للمفعول له فان ذاته لا تفتحه العلية والمثال سلم عليه بالنصب لفضله ما فافترقا وعلل الرضى المنع بانه الثاني من الفاعل ينبغي ان يكون مثله في كونه مرفوعا في الفعل من حيث المعنى وليس للمفعول له كذلك ذرت فعل بفعل بل عرض لكونه عنيا ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لا يتمام مقام الفاعل كالمجرور بالام التليل نحو جيتك للتميز فلا يقع في التتمين انتهى ولا مفعولا معه لان الواو فيه تدل على المصاحبة فلو حذفه فانت وبخروج عن كونه مفعولا معه وجودها مانع من التثنية لزم الانقضاء اذا صلها العطف وهو دليل لا نقصان ونائب الفاعل كالفاعل في الانصال ولا يثبت من ضروريات الفعل ولهذا اشتهر بياض التميز المستثنى اجماعا وان الكسائي في بياض التميز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طلب نبد نفسا ملتبس وانما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكونه فاعلا في الجملة في الكلام من حيثها من التثنية عن المفعول الذي لا يرب لكل فعل عنه ويتعين للمفعول به ان يقع موقع الفاعل او واحد في الكلام بلا واسطة مع غيره من ساير الفاعيل التي يقع موقع الفاعل وهي المفعول المطلق الذي ليس للثابت كيد وظهرت الرمان والمكان والمجرور مجرور بفعل ضرب زيد يوم الجمعة امام الا مرفوعا بشد يدا في داره فتمتين زيد تعين وجوب عند البصريين وذلك لان غيره انما يتوجب بعد ان يفد ومفعولا به مجازا فاعلا للمفعول به حقيقة ثم يقدم من تقديم الفرع على الاصل من غير موجب ان يرفع تمام ولا في المفعول به مقدم يكون فاعلا في المعنى كقولك عطيت عمرا دينارا الا ترى ان احد وادخل من هذا صار زيد مفعولا لان الفعل صار مفعولا به وعرف حتى ان بعضهم حوز في هذا المفعول ان يرفع صفة مفعولا به بدعوى الجاهل لا ترفع المرفوع في الحقيقة انتهى مخالف الكوفيين والانتقاص من البصريين فقالوا انما هو تعيين او لوتيرة لكن الكوفيين اجازوا وقوع غيره مفعولا في جسر الجري فو ما كانوا يكتبوا لا تخش ثبوت تقديم النائب على المفعول متكا بقرانه شاذة لولا نزل عليه الفرات بالنصب بقوله ما دام مصنا ابدا كطلبه وبيانات اخر والكل من اول عهد المايين قال بعض المحققين ومثل الغيبين على الام لوتيرة شاذة مناسبه بقوله فيما ياتي فالجميع سوا لو فان لم يكن في فان لم يوجد المفعول به بلا واسطة في الكلام فالجميع اي جميع ما سواه من الفاعيل سواء في وقوع موقع الفاعل لا يفضل بعضها بعضا فان حذف زيد من قولك ضربت زيد يوم الجمعة ضربك شديدا في داره ولدت امة غيره انت ما شئت خسر عليه غيره احد منهم المجرور وانما الخاجب في بعضهم المجرور ولا في مفعول به وان كان بواسطة ورج بعضهم المصدا والظرفين لانها مفعول بلا واسطة ورج بعضهم المصدا كذلك ولا في الفعل عليه اقوى ورج اوجها طرفا لمكان لانه اقرب الى المفعول به لان ذلك في الفعل طيرة بالانضمام بخلاف المصدا والرمان قال الرضي ولا في ان يبق كل ما كان داخل في عنابة المتكلم وانما مذكورة وتختصر الفعل به وهو اولي بالثبوت وذلك ان مفعول المفعول به انتهى ثبوتها الاول يشترط في المصدا والظرف ان يختصا بالظرف فلا يجوز ضرب ضرب ولا صيم زمن ولا اعتكف مكان لعدم انحصارها فان قلت ضرب ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان حسن جاز لخصوص الاختصاص بوصف لا يجوز سبحانه الله على ان يكون تابعا عن فاعل فعله القداي ينج سبحانه الله ولا حيس عندك او فعلك لعدا القنوت والمصرون اقامه وصفت المصدا والظرف مقام موصوفيهما فلا يبق في ضرب ضرب شديد وضرب ولا في صيم زمن طويل صيم طويل واجاز الكوفيين ويشترط في المجرور ان لا يلزم الجار مجزا واحدا لا يستعمل كند ومصد ورت والكان وما حصل بقسم او استئنا الثاني المجرور ان يجر مجرور زائد فلا خلاف في كونه هو النائب وحده وهو في محل رفع من الثبوت كما حاد في ضرب من احد وان جري غير فيض اقول احدها وعليه الجمهور ان النائب هو المجرور وحده كما لو كان الجار زائدا الثاني ان حرف الجر وحده وهو مذهب لفرع قال ابن هشام ولهذا بعد في ذلك لان الحرف لا يحطها في الاعراب لا عطا ولا تحلا الا ان ان حرف الجر ومعاره هو قول ابن مالك قال بوجها ولم يقل بذلك احد غيره وقال ابن هشام انه غير ظاهر في ان نائب الفاعل مستلزم ولا اسناد الى مجموع الجار والمجرور وان كان الثاني شبهة منهم مشتر في الفعل وجعل

منه في الفعل مفعول به

فَالْمَجْمُوعُ وَالْأَشْيَاءُ وَالْأَوَّلُ الْمَبْدَأُ خَيْرٌ مِنَ الْوَسْطِ وَالْآخِرُ الْمَبْدَأُ خَيْرٌ مِنَ الْوَسْطِ وَالْآخِرُ الْمَبْدَأُ خَيْرٌ مِنَ الْوَسْطِ وَالْآخِرُ الْمَبْدَأُ خَيْرٌ مِنَ الْوَسْطِ

بها يتحمل ما يدل عليه الفعل في مكان أو زمان أو دليل على تعيين أحد هذه الخاصيات الثلاثية غير غايته إلى الصدق
 المفهوم من الفعل وهو قول ابن درسلو الساسي إذا بني فعل لازم للفعل ففي الأشياء قول أحدنا ضمه إلى أصله نحو جلس على المجلس
 وعليه لزجاجة ابن السيد وجعل بوحياك فيه اختصاصا أي الجاوبين الموجود ثابتهما ضمه مجهول وعليه الكسائي وضم لا نه
 لما حذف الفاعل مستند الفعل إلى أحد ما يحمل فيه الصدق والوقت والمكان فلم يعلم أيها المفعول فاضمر ضمير مجهول ثالث أن خارج
 لا ضمير فيه وعليه لقراءه في الجمع والثالث والراجح ما مر فوفا لا غير المبدأ والمعمور وسحق لا قل مستندا لثبتهما على حققة التقديم
 والأشياء خير لثبتهما على أنه مناط الفاعل حتى كانه الخبر الذي هو كلام أخمل الصدق والكذب وأنه يفتن الأجناد ولا كلام فالمبدأ
 هو الاسم حقيقة وحكما وهذا كالتجسس شامل للمجرد وغيره من الأسماء الجرمية عن العوامل جمع فاعل وقد عرفت له معنيين والظاهر
 صالح لكل منهما اللفظية المستوية إلى اللفظ لثبتهما في كلب أو الفاعل إلى الصدق والمبدأ غير الزائدة از وجود الزائدة كما
 وخرج برتبة المرفوعا شأن قيل الخبر به عن العوامل يقتضي حتى وجودها ولم يوجد في المبدأ عامل فطيل قدره لا يمكن
 إلا مكانا من لزجاجة الوجود كقولك الحقنار ضيقهم أو كبر وفهم سحبان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم البعيل وهو هنا من هذا
 القبيل لا يلقى الخبر به سلب الوجود من حيث اللفظ فاللام في العوامل لا تستغرق فيكون اللفظ المبدأ هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل
 عامل لفظي وسلب لكل بوجوب سلب لهو ولا عموم للسلب فمصدق عدم بعض العوامل ووجود البعض لأن الخبر به عن مجهول
 الوجود كما يكون مجهول العدم يكون بالافتراض ليعم لا تاتقول اللام في العوامل ليست تلك تستغرق بل للفتية وسلب مهية العوامل
 يستلزم سلب كل فرع منها فزادها سلطنا أنها لا تستغرق في الخبر بد وان كان سلبا من حيث اللفظ لكتلة ليس سلبا بيضا بل على وجه
 العدم وانما التفتية بما يتبرر وإثبات الخبر به عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب سلب العوامل
 المعنى هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي سلطنا أنه ليس بمتفصل سلب العوامل فمفصل العدم ولا فراق إلا أن لا ذلك
 منعتين هنا بالقرينة وهو لا صلاح على أن المبدأ هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي فالله الفاضل الهنك مستند إليه
 خال من التفتية المستكن في قوله المجرى وخرج به الاسم المبدء واسماء العدم ولا يقال واسماء الحروف الفتح والاصوات والصفة
 عطف على قوله الاسم وأولع الخلو دون الجمع وليست للتك والتشكيك ولا لتأنيف التعريف والمراد بالصفة المشق الذي
 له عمل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل والتجاري مجرما مشتق كالمنسوب خالكونها وأفعلة بعدد في
 مجرر واسم كاسمها أو استفهام كذلك لفظه خائفة من الصفة أي خالكونها وأفعلة لفظه خافا فام الزيدان أو تخبركم وهو الصفة
 المتفصل فام في حكم الظن من حيث الاستقلال هو أن غلبت في هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيين منع الصفة للضمير
 المتفصل فاضوا في نحو ما أنت كوت لا سمين مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير ضميرهم الزمخشري والتسهيل ونقل الخليل
 الإجماع على أن لك في ما ليس وهو م منه كما قال ابن هشام فظهر بطلان قول كثير من شراح الكافية من أن المراد بالظن في قوله فيها زاعقة
 لظن اللغوي لثبتهما في الصفة المتفصل فمخرج الظاهر من الظن ومكوبا بانه راوما لم يره وكيف وهو يصح بالإجماع على أن
 الصفة لا ترفع ضميرها منفصلا وجه الكوفيين أن الضمير المرفوع بالفعل لا يجاوز متفصلا منه لا يوق فام أنت فذلك الوصف واجب للظن
 وذلك لما انفصل مع الوصف لثبتهما لا يجرى مع العدم مع الفعل فام تكون بان زكفت وكان طلب الوصف
 المجرور دون طلب الفعل فذلك الحمل مع الوصف لأن المرفوع بالوصف شد في اللفظ شد واجب للفعل وهو الخبر جلات فاعل
 الفعل قال ابن هشام وثما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله ثم الأغلب أنت غير الحق وقول الشاعر خليلي ما أوف بهما إنما إذا لم تكونا
 لي على من أقطع فان القول بأن الضمير في الآية مستند كما زعم الزمخشري موقد إلى فصل الفاعل عن مفعولها الضمير والقول بذلك
 البين مؤد إلى الاختيار الثانيين بالواجب كما لا فام المذهب على أنه يمنع تغلغ التجار يغلب المذلولين المحدثين بل يجعل مبتدئا
 بعدد مبدل أنت مد قول عليه بالمنقذ أو اغلب أنت مرفوع غير الحق وغير البيت باحتمال أن يكون أنما مبتدأ خبر الجملة الشرطية بعده مع
 الجواب المحدث المدلول عليه بقوله ما أوف بهما والتقدير يا أختي خليلي إذا لم تكونا لي على من أقطع فمنا أحد أوف بهما أي من
 فاما كما مع على من أقطع سبب ذلك يكون أحدهما يجهل لأن من سواك ليس غدي في مرتبكا من حلول الموزة وضد الإجماع فإذا
 لم تتأكل وتكونا لي على من أقطع لم يبق أحد بهما كذا في رعا مائة حق قبل الوفا ونهية الأول قبل هذا منقوض بالخبر ويل
 ولو لا ذلك في نحو لعل زيد فام ولو لا ذلك كان كذا ردت على صاحب لفتة فام المرفوع في هذا الموضع مرفوع على أنه مبتدأ كما قاله الخليل
 في المعنى وغيره مع أنه ليس مجرما عن العوامل اللفظية غير الزائدة واجب ثبتهما في حكم الزائدة لثبتهما بها في كونها لا يتعلق بغير الثاني قبل
 هذا المبدأ منقوض بهم بقولهم لا نولك أن تفعل كذا فام النول هنا مبتدأ موان تفعل فاعل به عن الخبر مع أنه غير صفة انتهى فديجا
 يمنع أن تفعل فاعلا به وإنما هو خبر للنول كما قال أبو حيان الثالث وقوع الصفة بعد في استفهام شرط لازم عند جمهور
 البصريين وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير شرط مع الجمع والخاء انشغال ذهبا خفش والكوفيين إلى جواز ذلك فيج فاعل فاعل

مَفْرَأٌ بِفِيهِ وَبِهَا نَحْوُ ثَلَاثِ مِائَةِ زَيْدٍ أَوْ أَعْلَى زَيْدٍ أَوْ زَيْدٌ كُلُّ جُلٍّ وَصُغْبَةٍ وَكَثْرٌ شَرٌّ السُّوْفِيُّ مِلُونًا

[illegible]

لَا عَلَىٰ هَٰلِكَ عُمْرُكَ لَا تُؤْمِنُ

[illegible]

هو المفسر
الصواب

واريد ان يعرف
الله اخوه

فی وصف
المسلم

الناس

ولین لکن ولعوا علیہا عکس علیا

الاسم والبشرى لا يشبه بنفسه قال الرضا في الاثر ان يوحى في ذلك للتشبيه ^{بشيء} والمعوقات فيها مختص فانهم حتى سيعاين الاسم والغير حقيقة فبقية التشبيه الاثر لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم سببا للتشبيه كما في الضرب بغيره من الغصن من الخبز فهو الى الاسم لا الى اوصوفه لفظي فذلك نقول كان امثلي كما في ثمنى ولا اصل كما في رجل امثلي كما في ثمنى كما في ثمنى انتمى ثم الفائل بانها مركبة بقول بانها للتشبيه لو كانت مركبة من الكاف لمعينة للتشبيه وان المعينة للتأكيد فكان زيدا اسدا صله ان زيدا كما سددت الكاف على ان ليدل قلا الكلام على التشبيه من اول وهله فخصت ههنا في الجارضا حرفا واحدا مدلولها على التشبيه والتأكيد والفائل بانها بسيطة بلزمت ان يكون لفظ التشبيه لانها موضوع لكذا كما في فان قلت على لقول بتركيبها بمتعلق الجارضا قلت قال ارجح هو محمول لا يتعلق بشئ لفارقته الوضع الذي يتعلق به بالاستمرار ولا يقد له عامل غيره لتمام الكلام مدونه ولا هو رايد لا فاقته للتشبيه قال ابن هشام وليس قوله بانفس قول ابي الحسن ان كانت التشبيه لا يتعلق بانما قال ولا اراى الزيادة ان الجارضا انما زيد حذفت التلق قدراك ان ههنا السامية لمثل فلزله ان يقد له موصفا فقدره فاضطر الى ان قدر له خبر لم ينفق به فقط ولا الخ مفسر ليدفع الى معنى كان زيدا احواله مثل اخوه زيدا يا ك كائن وقال الاكثر ان لا موضع لان وينا بعد هذا لان الكاف وان صار بالتركيب كلمة واحدة قال زيدا وفيه نظر لان ذلك في التركيب لوضع لا في التركيب لطاري انتهى رده الذي منه بات هذا تركيب وضحي لان واضع اللفظ مخففة هو لا وهو الذي وضعه كذلك وليس من الامور التي طرأت في الاستعمال من غير ان يكون للوضع فيها مدخل انتهى ولا ينبغي التحقيق خلافا للكوفيين ولا يخفى لهم في قوله فاصبح بطون مكة مفسرا كانت الارض ليس بها هضام لانه محمول على التشبيه فان الارض بها هضام حقيقة بل هو مدخول فيها ولا للتقريب بخوكا بك بالدنيا لم يكن وبالاخرة لم يزل خلافا لهم ولا في الحسين الاضائي ولا للنفى بخوكا بك زال عليها اي ما انت زال عليها حالها للفاروق كيت وقديق لك فادله الياء ناء وادعاهما في الشاء ولوث وهي للمثني وهو طلب حصول شئ مستحيل او ممكن غير متوقع على سبيل الخبز كحل ولا ان يواطها ربحه شئ مستحيل او ممكن غير متوقع لان الفقه ليس بطلب الاستيلاء مع العلم بها سخطا لانه مغلقة والارز كثر كقوله بياك الشباب ليؤوبونما فخره فاضل للتشبيه وما اظف قول الدمايين مصمنا لبعض صدر هذا البيت مع التورية المستخر دماين دماين مما ساني فجاءت بخوس فانب سعود واصبحت من التورية بالتشبيه عليا فاني انما يعود وبالثاني فليل عوليت زيدا الحسن الى ان ساء اليه ولكن يجب الفقه انما كان متعلقا منك كذا ان لا يكون لك نوحا وطاعته في وقوعه الا صانعا جريا ولا يكون في الوجود لا يبق لك غدا بجي ما لا قال ان يجب في الحاضر ان لا يلبس جفاري انتقصا ياه يجوز ان يكون قولهم لبيك كذا وذلك ان الفقه لشيء مغرب لقصده وخارجا لبي فان قلت كيف يجوز الاستشقا من الحرف قتل وما في ذلك من الانكار وقد قالوا انغله بكذا اي قال له نعم وسوفت لرحل اذا قلت له سوفت فاعل وسائلك خاجة فلوليت لي اي فلي لا لا لا لان قتل كان يجب على هذا ان يكون في قولهم لاله بانيه معنى الفقه كما ان في انتم معنى الاجابة وفي لوليت معنى التعدد وفي لايت معنى الزوال قد يكون في المتن افع على مصرنا في المشتق منه كما ستموا الحمد لان ذلك انما لا ينال من حله ففعله من ماله وهو يفيض لا ينال وجازا لا اشتقاق من الحرف لانها صارت اصول كلامهم الا ان ذلك كانت جامدة غير متحركة كما ان لا وابل كانا انتهى لمخصا فاعل وليس اصلها على واللام لام الابداء خلافا للبر كاحكاما غنصنا جالفتاح بل على لغزونها كما شيئا وهي لتوقع مرجوا وخوف محو اعل الحبب اصل من الرقيب حاصل قال ابن هشام وعينه ونقصنا لم يكن وقول فرعون لعل بلع الاستبا استبا التواتر انما قاله رجلا او مخففة وانكا انتهى قال جماعة غنصنا لا خفش والكسائي ويكوى للتعبيل كاللاد ومما عليه قوله نعم لعله يتذكر او يخشى من ان يشتد بجملة على الرجا وبصرفه للمخاطبين اي اذعبا على سجاكم وحكي لا خفش امرغ علك لعلنا نغذي اي لا تغدوا فاولوا لهذا حرف بها عقيب كقوله ورؤاه التبر في ابن دريد في شرح الكتاب وداع دغايا من يجيب الدنيا فلم يشجبه عند ذلك محجب فقلت ارجح في الصون دعوه لعل ابي لمواظبتك تريب وقال الكومون وتكون للاستفهام وتبهم انما لك رجل من قوله وما يدريك لعله يركي وقوله لبعض الانصار فخرج اليه مستحجلا لعلنا اعجلنا والاية عند غيرهم محمولة على التوجه الحديث على الاشفاق نبيها الا ولا اضطررنا فوالهم لعل لولا فخر في قولهم لا سخطا له رقيب غير الموتى بخضوله عليه فقال نظرب رابوعا على الغليل فحق افعال الخليل لعلكم فرحون اي ليرجوا ولا تشقيم ذلك في لعل الكسائي عرق قرب الا لا يغني للتعبيل هنا وقيل هي لتحقيق الجملة لانه بعد ما ولا بطر في لعله يتذكر او يخشى انما يحصل من فرعون لانه لم يخشها وما قوله من الذي منه رجوا اسرا بل لاية فونية يأس لا يغني عنها ولو كان ثبوتها حقيقيا لقبيل من الخلق ما قاله سبويه ان رجلا والاشفاق متعلقان بالماخطين والاصل في الكلام ان لا يخرج عن هذا امكنه فاعل منه فخر لعل الخاطبين على ان يرجوا او يشفقوا كما ان السخط اركك.

ولا يفتقر احد معنويها مطلقا ولا خبرها على اسمها الا اذا ظرفا او جارا او مجرورا نحو استخرجني من السجن

نقلت

ولا يجهل ان يكون لوجاء او لا شعاعا من المتكلم لمعلل بل قد يكون منه وقد يكون من الخاطي قد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد
الثاني مجرور ولعل في موضع رفع بالابتداء لئلا يخلط لعل من لزم الجار والزاوية نحو جيبك وهم يجابون ما بينهما من عدم التعلق بغيره
في البيت ترتيبه وخبره ذلك لئلا يدعوا وشبهه لولا كان كذا على قول سيبويه ان لولا جارة وقولك رب جعل يقول لك ربي
الثالث لعل لعل عشره لغز ذكرها في الجمع وهي فتح اللام الثانية وكسرها وعلى الوجهين ولعن بابدال اللام فوفا وعن محمد بن
اللام من هذه ولا يبدل الالف ههنا واللام فوفا وان خذف اللام من هذه وعن بابدال اللام وامور من ركن بالعين المحر
بينما وعلى التملز وشغل بالبحر ولما ولون ولعل انتهي علمها اي على الموقوف لذكوره عكس العمل كان وهو نصب لئلا يدعوا
الخبر يحوات السابعة والثانية في اسم من ما تقدم في اسم كان واخوانها وشبهه لعل في الخبر في هذه الا حروب كما كتبها وهو
البصريين وهذا كوقوفون والتسهيل الى ثواب على فعله لا صلوا عليها في الرفع وهو المشهور واخا جاعه رصيه على انه لم
ومن قال بذلك ابن سلام ونز الطراوة والتشديد الطلوسى ذكره المصنف في حديثه المرفعات كالمرفعات في فخر جهم سبعين خريفا
وقوله بالثاني ام الصبي رواه عن ابي بكر بن محمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابي الحسن بن علي بن فضال عن ابي الحسن بن علي بن فضال
وناويل النواهد فالشعر الحديث مصد فخرنا الشيء اي بلغت فخره وسبعين طرقت اي اتت تده بلوغ فخرها في سبعين طرقتا واني
المصنوع باحال ومعنويها اي لغاهم اسدا ويحيى فان ذلوا ورا جارا ويوجد مطلقا قال بن هشام ولا يقدري فخير يكون
كاذب لئلا يكتفي لعل من تقدم ان ولو شترتين وفيه نظر فبنيته بعد بعضهم من اخوان ان عسى لعلها عمل ان في لغتي وفي معنى
لعل وشروط اسمها ان يكون خبرها كقولك فقلت عساها ثاكا ش وعطاها ثكا فاني نحوها فاذودها وهي حروف وفاء والتبديري
ونقله عن سيبويه خلا فالجهر في اطلاق القول بفعلها ولا بن التبع في اطلاق القول بجهرها قال في الرفع ولا يرد ذلك
على فضيلة كلام المصنف لشد فده اولها به الى ما ذهب اليه المبرم والقاري من انها باينة على علمها لعل كاد ولكن فليكن الكلام فعمل
الخبر فخره خبرا والعكس فان قلت قد رويها باستناده في قوله يا ابا علكا بن عساكا الا فليصل على ومصنوعه دون مرفوعه
ولا نظير لذلك قلت قال ابن هشام لها ان يجيب بان المصنوعها مرفوع في المعنى فمدعاها ان الاعراب قلب الغنى بحال انتهى ولا
يقتدر احد معنوها من الاسم والخبر عليها مع اي طرفا او جارا او مجرورا كان الخبر بغيره فلا يقال زيدان قائم ولا قائم او عندك وفي ذلك
ان نيدا وذلك لان لها صمد الكلام بلو قدم والى الصمدية واما ان الفتوحه فانه وان لم يكن لها صمد الكلام لكنها كالموصول اذ هي
مع معنوها في ناويل المرفوع فلا يقدّم عليها شيء منها قال الرضي كذا في خبره الكلام ويؤثر في معنوها وكان حرفا فخرية الصمدية
كحرف في الغنى والثنية والاسم في الغنى والفتوحه في الغنى والفتوحه في الغنى والفتوحه في الغنى والفتوحه في الغنى والفتوحه في الغنى
وكل واحد من هذه الحروف يدل على ضم من انما كل هي لتوكيد معنى الجملة بلفظ والتأكيد لفتوحه لثا بة فغيره لعل الا انها
مع ذلك وقعت مرفوعة ببناء كالكلام فوجب نصبها واما الفتوحه فكونها مع خبرها في ناويل المرفوع وجب وقوعها مرفوعة
كالعامل والمفعول وخبر المبدأ والمصنف لئلا يفتقد وان كانت في مقام المبدأ والى حقه الصمدية انتهى ولا يقدّم خبرها على
اسمها الصمدية في العمل لانها انما اعلمت بالجل على العمل لثا بة لانه فينا ترا الا اذا كان الخبر ظرفا او جارا او مجرورا فانه يجوز فقد روي
اسمها من الجواز فيخبر مضافا الى المضاف فيشمل ما تقدمه وواجب جازي نحو قوله نعم ان في ذلك لآية لغيره ان لدينا ما لا يقدّم الخبر الا في
في الاية الاولى وان لم يكن لولا الام ابتداء لكان وهو ممتنع وفي الثانية جازي على انص عليه في الجرح جازي واعنده غيره من جازي
اسم ان تارة محضه واما اذا نزلت مع الظرف والمجرور لانهم يتوسعون فيها ما لا يتوسعون في غيرها وما الطيف قبل الزعن بشاكو اخره
كأن من اخبات ان لم يجز لرحمة الغوان فيقدم على حرف جر من نال البحر فيك انيك فاضح في ذلك مقدما فانه انما جرت عاد
بالنوشة في الظرف والمجرور لان كل شيء من الحدان فاما ان يكون في زمان او مكان الا ان اذ افاضنا مع كل شيء كثر شيئا وكثر شيئا
منه تدخل حيث لا تدخل غيره كالحارم تدخل حيث لا تدخل الا حيزه واجرى النجاء مع المجرور نجاء كثر في الكلام مثله واخيرا الجرح الى العمل
او مع انبئها الاول ط كلاما من الخبر هو الظرف والمجرور في نفسه وفي ذلك اقوال اختلفا وهو قول ابي كليب ان الخبر في الحقيقة هو العامل
المحدث وان شئنا الظرف والمجرور غيرهما مجازا وعليه جمع من التحقيق منهم انما لك وان شئنا الثاني هو قول ابي علي في ذلك انه في
الفتح ان الظرف والمجرور في نفسه ولد العامل من انبئنا الثاني وهو مرفوع في الغنى والسيد عبد الله انه ما منعها ولا دار
هو التحقيق الثاني استثنى ان شئنا في الرفع على ما تقدم خبرها على اسمها مكم سوله كان ظرفا او غيرا ان شئت
لا يجوز تقديم معنوي خبرها على حرف عليهن مكم ولا على اسم من الا اذا كان ظرفا او مجرورا واطلق المصنف من يجوزون وسط بين
الاسم والخبر مكم خوان زيد اطعم ملكا كل فكل فادخلت كل من اسم من خبر من فيجوز ان اسم عند الجمهور في ضم الكلام و
مكرر اذا كان خبره ثلث كقولك ان من لا يبي بئس حسان المده والعصاة لخطوب وقوله ان من يذل الكيسه يوم ما يلقاها

ظلال الكسوة
فانها لا بد على
مقدم من ان

وكانها ما سلمها عريضة من نازيها فإبراهيم أخذ رجل كان ففتح لها زلفها وأجلسها إلى المراجاة الأربعة

جان زوطلباء وخرج عليه قوله ان من شئت لاسم عندنا يوم القيمة للصورة اي تالشان وانما يجعل من في البيتين اسماء لانها
 شرطية بدليل خبرها الفعليين فيها والشرط لما قصد فلم يعمل فيه ما قبله ومن خالف غير شان ملحا كما اخفقت انك ما وفوا لك
 اي تلك وقوله فليت دعيت لهم عتي ساعته وقوله ولو كنت ضييا غرفت مغالي ولكن ربحي عظيم اذا فرب ورجيا وقيل لا يجوز
 حذف في الكلام الا اذا كان صميها شات فلا يحسن حذفه الا في الضمزة وقيل هو ما صر بالشعر مكم وصحة بعضه ورواها في
 الفصل ويجوز الخبر انما علم مكم خلا فانما شرط تنكير الاسم من حذفه ولا سم مغرفة فوكلة ان الذين كفروا ويصدرون عتي قيل
 الله والتحد الحرام وقوله نعم ان الذين كفروا بالذکر انما جاءهم وقوله سوات حيا من قهرش ففصلوا على الناس وان الاكام ههنا
 اي فصلوا ومن حذفه ولا سم بكرة وقوله ان محلا وان محلا وان في التفرد مضوا مهلا وقوله ان ما لا وان ولد اي ان بنا
 وقد عقد سببونه لهذا بابا فقال ان بابا ان ما لا وان ولد والنم الحذف في بيت شعري مرفا باسئفها م كقولك لايت شعري
 هل يبتن ليلة بواد وحولي فخر وحليل قيل لان الاسم هنا يتد مستانجر مجله لا اسئفها في موضع ضيبي شعري ولست شك
 الرضوي القول لبدا لا سئفها م متا الخبر ان محلا شعري الذي هو مصدر بعد جميع بدول من فاعله ومفعوله فحله بعد لا سئفها
 فكيف يكون لا سئفها في مقام الخبر ومفنا بعد بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسد لكفه لا سئفها انما في الشعر عتي
 الفطنه مصدر من شغرت كضرت انظر قال سببونه اصله بيت شعري حذفه الحاء في الاضافه كما في قوله هو ابو عبد
 فله لم تثبت عند مصدر الا بالهاء كالشدة والافلا موجب لجمله مصدر من باب الهيئه كالجند والوكبة قاله الرضوي لم يفسها
 اي الحروف المذكورة ما التاكيد متفقا على العمل في افعال اخصاصها بالجل لا سمية الذي هو سبب علمها وصير زناح حرف لا يند
 تدخل على الجملين نحو انما زيد قائم وقوله كما تايانا فون الى الموت ولذلك سميت ما هذه كما قد والى هذا لم يفسها فبت قال لطف
 عز لوك لما قلت ما اعطى ولما من بدل او فاطت بان ما من يكف عن العمل واذا قلها العقل سميت موهبا لا فها هيب
 هذه الحروف للدخول على الفعل بعد ان لم يكن له صالحه وقد دخلت مع تحويف ما قبل بل هو لا دج بعد ذلك لخصاسها بالاسما
 فلا يقال ليها قام زيد خلا قاله البرج والرفع وذهب القراء الى وجوب الاعمال في قول الثانية فالتا لا يينا هذا الخا هنا الى
 جمانا ان نصفه فقد بالوجهين فالرفع على ان ما كافر وذا منكم والجمام بيا ولنا الخبر بالنصب على ان ما راية وذا اسم ليت
 والجمام بيان ولنا الخبر قاله ربه شام ونجمل ان الرفع على ان ما موصول وان الاشارة خبره هو محذوف اي ليت الذي هو هذا
 الجمام لنا ولكنه احتمال مرجح لان حذف الخا يند المرفوع بالا يند اعني ضله جزاي مع عند طول الصلة قليل اسنى وعك طول
 الصلة منزع في ذلك بل هو طويلها الصفة وقد صرح هو بمثل ذلك المعنى وذهب ابن التراج والرتاج والرتجسهي وذهب ابن
 مالك الى جواز اعمال الجملين فاسا على ليها ومنع سببوني خبرها للشماع المتشهور فيها روت ما عداها وخرج بقولنا الزايدة المستدرة
 والموصولة فلا تكفي عن العمل نحو اعين انما قمت اي فيا مك ونحو الخسبون انما تمهم بر من مال وبين وغلو انما غنتم
 من شيء فان لي حسمه اي ان الذي يدل على الضمير من يروم خبر ليها ان لا يعود الضمير الى على الاسما وكان عليه التقييد فاكنا
 صلا وكما تعذر على المثال فانه لا يصح ان يكون ما يند لا زائدة فتد رتبته هي هنا بحث لا باس بالعرض له وهو ان جماعة من الاصوليين
 منهم القهر الرازي في المحصول ذكر وان ما الكاف في التمع مع ان قاذية من ذلك سببها انما المحصر نحو انما الله الواحد لا لان ان تالاسا
 وما للتقي فلا يجوز ان يوتجما معا الى شيء واحد لا تة تافض لان ان يوجد التقي لكونه بعد ما لا تة خلاف الواقع اتفاقا فحين صرف لغير
 المذكور صرف لا يثبت للذكور فناء المحصر بعد غرض عليهم جماعة من اهل المسالك السكاكي ولبشاعه ومن القويين كما في جانب ربه شام
 قاله في المعية ان ما ذكره منية على مفديتين باطلتين باجماع القويين ذليبت ان تالاسات وانما هي ليوكيد لكلام ابنا نا كان مثل
 ان زيدا قائم او نفيما مثل ان زيدا ليس بقائم ومنه ان الله لا ينظم الناس شيئا وليست نالتقي بل هي خبر ليها في اخواتها اي ليها في الجمال
 ولكما وكما انما بعضهم بنسب القول بانها نافية للنفاد هي فكتاب شيئا رايات ولم يقل ذلك لانه لا يند في المشترقيات ولا غيرها ولا قاله
 نحوي غيره وانما قاله الفارسي في التبراز باننا نارب غاموا انما معاملة التقي والا في فضل الضمير كقولنا وانما بدافع غرضنا لا بان
 انتهى وبلغ هذا التوبل ما اجاب به العلامة النفسا ازا في شرح المفتاح عن الاصوليين فقال المراد ان كلتيه رضا في الاصل مكنا
 ان يعتبر فيها هذا المعنى انتهى ونوضيحات الاصوليين لم يند وان كل واحد من الطرفين اعني ان روت باي على التركيب على معناه الاصله
 ليخبر عليهم ما ذكره قوله بل هو بياننا شبه للضمير انما معني التقي ولا يثبت فان لم يفسر ذلك كان احد لها حال لا نفاد بحرف الا يثبت والآخر
 بحرف التقي ناسبت تلك في ضمن المركبة انما معني التقي ولا يثبت معا قال الحق الشريف وهذا لنا سبب اقوى من التقي ذكرها على التقي
 الرتبى روت على السكاكي في توجيهه فانها المحصر والمصدر ان محل محلات معموليها بان وجبت لك فحنت هتريها وخووا للفرق بينها
 وبين المكسوة ولا يحل لغير محلات معموليها بان لا يجوز ذلك كسرت هتريها وخووا وان جار الا مارب وبها الحلول وعد مجاز
 الا لان اي فتح الهمزة وكسرها وسما غيرهما المصدر عما استفاد بر على سببوني حيث عبر بالفرق من انه منقوض بغير نحو طنت زيدا مرفا حيث

مخوفون يكفروا انما انزلنا وقال الحق عبادي اني قد اخذت عليّ العهد ان لا يعبدوا الايها انما انزلنا وقال الحق عبادي اني قد اخذت عليّ العهد ان لا يعبدوا الايها

[illegible]

وَيَجْتَنِزُ عَلَىٰ رَأْسِهِ لَبِؤُهُ كَأَنَّهَا كَلْبٌ ذَوْنُ خَيْشُومٍ

هذا البيت من الصنوف فاعطفت القافية على الرفع قبل معنى الخبر وهو بدل البيت أعطفت أصبوح صيف على الرفع بالنصب
 صدر معنى الخبر بجنحنا المكسورة وان الفتوحة لفظا المكسورة حكما ولكن دون الثلث الآخر فعدى رفع العطف على المنهاض
 ذلك لا شئ لما يجزى عن الجملة كن كالعطف على اسمها من الرفع خال على محالها ويكون من عطف الجملة المفردات كالمثال
 مثله ان زيد قائم وعمر لا يكون خبرا على اثنين فان قلت دعوى ان ان الفتوحة لا تغير معنى الجملة ممنوعة بل هي خلاف
 الاجماع قلت قد استدلوا الى الجواب عن ذلك بتفصيلها بالاكسورة حكما قال بالخارج من الفتوحة اذا كانت مكسورة حكما جازمنا
 في العطف معاملة ان المكسورة لفظا قال وهذا موضع لم يذهب اليه الخوارج فانهم اذا قالوا اعطفت على اسم ان المكسورة دون غيرها
 او هو ان لا يجوز العطف مع العطف المفتوحة والمفتوحة بنفسه فتم يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسمه لا يجوز ان اسم
 لكن يجوز هو ان تكون في حكم المكسورة كقولك علمت ان زيدا قائم لا ترفع جملة المستقلة في المعنى لا شئ من المفعول
 في باب علمت على المحكوم عليه والمحكوم به بليل وجوب الكسرة فلا دخل في الامم فتعلمت ان زيدا قائم ولولا انها في حكم الجملة
 المستقلة لم تجز كسر الكسرة لا ترى انك لا تقول اعلمت ان زيدا قائم بكسر ان لانه في معنى الجملة المستقلة لكونه قاعلا والفتحة
 بجانب يكون مفردا لم تجز كسر ان المفعول ان علمت في معنى الجملة المستقلة وانما انضمت بعدها توفيرا لما تفيضه
 علمت من معنى المفعولية وان كان المفعول في حكم الجملة المستقلة لكون هذه الفتوحة بعد هاء في حكم المكسورة يجوز العطف
 بالرفع فيها وان كانت مفتوحة لفظا لانها مكسورة معنى باقية اما ذكرناه وان كانت الفتوحة على غير هذه الصفة لم يجز العطف
 على اسمها بالرفع مثل قولك اعلمت ان زيدا قائم وعمر لا يجوز الا انصب لا ينفصل الرفع بحال عطفا على اسم ان لا يقال
 مكسورة ولا في حكم المكسورة لانها موضع مفرد من كل وجه انتهى وعلى هذا التحقيق لجرى ان مالك وعمره قاله شرح الكافية من
 المحقق ان اذا كانت موضعها موضع جملة نحو علمت ان زيدا منطلقا وعمره كان الرفع فيهما قاله ابن الحاجب مع هذا التحقيق ليل
 نظر وذلك لانها مستقلة ان الفتوحة وما في خبرها بتقدير اسمين لا يجوز جعلها في خبرها بتقدير اسم واحد وان ذلك الاسمان بتقدير
 المفرد وهذا مع ان الجوز ان وما في خبرها ليست بتقدير اسمين بل هي من قول الامر بتقدير اسم مفرد اعني الصمد الذي انك
 الاسمان مولان به قال وانما ادغاه الى هذه النكاح برأى سبويه فشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله واذ ان من الله
 رسوله الاية وكذا من شهدا بقوله والافعلوا انا وانتم بغاه ما بعيننا في شفاء على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير
 خذنا الخبر من الاول والتقدير انا بغاه وانتم بغاه فلو ان الفتوحة بعد فعل الغلب في حكم المكسورة لما منع منه الا انك
 المذكور وبعض النحاة اجماعا على سبويه المكسورة بالفتوحة قال ان الفتوحة حكما مطعما حكم المكسورة في جواز العطف على محل
 اسمها لا يتأخر ان مؤكدا ان اصلها واحد يجوز العطف بالرفع نحو علمت ان زيدا قائم وعمره والسيراني ومن تابعه يفتنوا
 الى استدلال سبويه فقالوا لا يجوز العطف على محل الفتوحة قط اذ لم يبق معها الا ابتداء بل هي مع ما في خبرها في نازل
 اسم مفرد مرفوع او منصوب ويجوز رفعها في بعض حروف الكثرة انتهى وليس رفع المعطوف على هذه الاحرف المذكورة مطعما بل بشرط
 صحة الخبر كقولهم واذ ان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله يرى من المشركين ورسوله وقول الشاعر فمن يك
 لم يحب ابوه وامه فان لنا الام الفجينة والاب وقوله لاسر وما تضرع الي في الشاخي خولر ولكن عني الطيب الاصل والحال
 وانما لم يصح قبل معنى الخبر بخوان زيدا وعمره فانما ان لثلاثا وتوارد عاملان مستقلان هما الابتداء وان على معول واحد والخبر
 رفعاً واحداً فيه وذلك لا يجوز لان عوامل التوحيدها التوحيدها ولا تراها واحد في مؤثر مستقبلين كما رهن عليه في محله و
 خالف لكسائي والقراء فلم يشرطوا هذا المشط متصلاً بخوفه نعم ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون وخرج على
 مندا املا خبره والكلام على التقدير والناظر في ذلك يجزى ولا يلزمها احد بيت التوارد لان اخواتها لا تغل في الخبر شيئا عند
 الكوفيين كما شرط الفراء خفاء الاعراب بخواتم انا المعنى وزيدنا ههنا ولم يخصص لك بالثالث بل عمدا في الشبه
 عسك بقوله يا ليتني وانت يا ليتي في بلد ليس بها انبيى وخرج على ان الاصل وانت محي الجملة خاليتي نبيها الاول محل
 الخلاف في رفع الاسم قبل معنى الخبر انما هو حيث يقع كون الخبر لا محقق بخواتم وزيدنا ههنا وانما بخوان زيدا وعمره في
 الدارجان بافتقار تبه عليه انهم في شرحه بان شاعا قال وهذا موضع كثير فيه الوهم انك اخي جواز رفعه في الحاطف فيما ذكر
 حقه متفق عليه واختلف في تخرجه فيقتل هو معطوف على محل اسم ان كما ذكره القم وهو قوله نقله ابن قشاش عن بعض البصريين راو
 حيا في الاثر ان عن الكوفيين والجرى والارتفاع وجوب عليه ان يخلو في ذلك شرح كلامها وقيل هو مبتداء محذوف الخبر فيل
 معطوف على خبر الخبر وهذا الوجهان لا خلاف في تخرجه عما عدا اما الاول فادعى ان ذلك لا خلاف فيه انهم في رفعه في ذلك
 قال ابو حنيفة انفتقوا على جوار الرفع بعد معنى الخبر واختلفوا على ما ناهى عن رفعه في خبره والجرى لاجازة اصحابنا اثره على النكاح
 الخبر محذوف لانه لا خلاف عليه في رفعه في خبره وذهب ابو الحسن والمبرور والفارسي الى انه معطوف على الموضع فيقول موضع

هذا البيت من الصنوف
 على الجوز

شَرَطُ بَقَاءِ الْفِي ذَاكَ الْحَبْرِ بِشَرْطِ مَا عَدَّ ذَاكَ أَنَّهُمَا وَلَا شَكْرَ مَعُولِيهَا

كان ويكون على هذا القولين على خلاف الأصل قال الجمهور ودل عليها الحجة بقوتها بل بشرط اجتماع ثلثة أمور فيها معاسوى
 ما يفرق به كل منهما كما سيأتي في أحد ما يفتاء النفي أي في خبرها لأن ثلثها أي إذا كان لأجل النفي لكن شالها ليس به فكيف يعلم أن
 مع نوال المشاهدة بانتفاء النفي ولذلك وجب لزوم ذلك وجب لزوم ما أوردنا من الأدلة وما عدا ذلك لا يرد ولا رجل لا فاعدا وما
 زيدا لا فعله حسن وإنما قوله وما الذي لا يخفى ما بهله وما صاحب الحاشيات لا معتدا من باب ما زيدا لا سيرا و
 التقدير الأول لا بد من ذلك مخنون ويعدب معتدا أي يغدبنا وقال الزماليك أنه تكلف على أن سببها لا يرد أن صيغة المفعول
 يكون بمعنى المصدق قال والأولى أن يجعل مخنونا ومعتدا خبرين منصوبين في الحاشيات بل ليس قال وأقوى من هذا قول الأثر
 وما حق الذي يعنونها وأولها لا تكاد ولا جعل هذا الشرط وجب لزوم في الخطون ببل ولكن على الخبر مخنونا زيدا
 فاعدا بل ولكن فاعدا على أنه خبر مبتدأ ومعتدا ومعتدا خبرين منصوبين في الحاشيات بل ليس قال وأقوى من هذا قول الأثر
 كان أولى من غيره نعمهم بعد انتفاء النفي بالاشتهار لا انتفاء بل الاستثناية كما رأيت لا أنه لم عليه انتفاء
 بالاشتية إلى معول الخبرين نفس الخبر مخنونا زيدا فاعدا في ذلك بطلان وعليه أنه قد انتقض مع أن النصب
 واجب بالاجتماع فتدبر الثاني إذا انتقض النفي بكلمة غير مخنونا زيدا فاعدا فالأمر بحذف النصب ليس بواجب بوجوب الزرع الثالث
 ذكر من وجوب لزوم مطع في الخبر انتقض نفية هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطع وهو قول يونس والثالث جواز النصب
 بشرط كون الخبر مصفا وهو قول القراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين قال في التخرج
 والثاني آخر الخبر أربع هنا فالقول بطل العمل كقولهم ما هي من أضياف كفاة رجل وهو يجرى مسيلا على الأعمال وهو
 شاذ وأما المرفوع فاصحوا فاعدا الله نعمهم أدم مرفوعا وما مشاهير خبرها منصبا به رغبة قول قيل أن المرفوع قد انتهى
 أن الحجاز تنصبون الخبر لم يعلم أن ذلك يخص الخبرين من التقديم فغلط على الخبرين لا على الخبرين فاعدا ذلك في حفظ الأحكام
 وعمل أن العمل ما في الخبر لغز لغزها انتقام وهذه دعوى وقيل أن مثله ينصب على الحال وإن الخبر العامل في الحال محذوف
 قال وإنما في الترتيب ما لا يلزم بشرط هذا ضعيف لأن العامل في الأحوال وحذف وقيل أن مثله ينصب على الطرف كما
 تقول ما أحد مثل نبيد وانت تريد ما أحد فوفد في المنزلة ولا مكانة في الشرق قال الزماليك شاذ في شرح الجبل وقيل مثله
 بنى ومن لا يهايم مع أصنافه للمبني لثالثا ترمع معول الخبر على أنه فاعدا بطل العمل كقولهم وقالوا خبرها انتقام
 وما كل من رآه أنا طارف فبين نصب كلا لضعفها في العمل فلا يصرف في خبرها ولا مفعولها إلا إذا كان المعول طرفا أو مجرورا
 مجرورا للتقديم ولا يطل العمل مخونا عندك زيد بقيما وباني انت مستغنيا التوسيم فيها ما لا يتوسع في غيرها كما وقضيه كلامه
 كغيره أن تقدم الخبر يمنع العمل وإن كان طرفا أو مجرورا وصح به أن يملك وقيل لا يمتنع ج قال بعضهم وهو المختار فينا ساعلى
 معول الخبر على خبران وأخواتها وقال غيره ما صح أن يملك من منع تقدم الخبر لظنه لا بكا ويعقل فان تقدم المعول فرع
 تقدم العامل بل لو عكس فتح الجواز في الخبر المتع في معوله لكان أشبه بالصواب فان المعول قد يمنع تقدم حيث يجوز تقدم
 العامل لأنهم إن معول خبر كان لا يتقدم على اسمها مع جواز تقدم الخبر بشرط فيما حاصره عدم زيادته أن زيادته معها فلو
 زيدت بطل العمل كقوله بغيره أن زمانا أنت ذهب ولا صريح ولكن أنت عرفت لعدم زيادتها مع ليس المعولة عليها فاما
 زيدت مع ما تانيا في الاستعمال والقول بأن أن هذا زيادة وإنما بطل العمل هو قول البصريين وذهب الكوفيون إلى جواز
 النصب معها وإنما نافية مؤكدة وعليه خرج رواية ابن السكيت في ذلك ذهبنا وصريفا بالنصب في بعضهم وعكس أن الخلاف في
 أعمالنا ينبغي أن يكون مرتبا على هذا الخلاف قال الرافعي قد رد على الكوفيون بأنه لا يجوز الجمع في حرفين متعقبي المعنى لا مفعولا بهما
 كما في أن زيدا قائما وأما الجمع بين اللام وقد في معوله مع مع أن في كليهما معنى الحقيقي وفي الآن مع أن في الامة الحقيقي فلا
 قد يثبتها مع غيرها ومنها الثمري في التوقع فم يكن لجمع الحقيقي وكذا في الامة المعنى التبيين انتهى أما الخطت ما بعد الشرط
 لا أنه ياتي مع لا فلا تراء معها قبل وفي كتاب الأربعة لهم في أنها تراء معها ابنة وأند عليه طائر البين لا أن زيدا رجل
 قال زيدا لا زيدا وهو غريب وبشرط في لا خاصة فكيف معولها أي اسمها وخبرها فلا عمل في معرفة لا يبق لا زيدا فاعدا فالورد
 لضعف ما بينهما ليس خصوص النفي لأن ليس في الحال وهذا لظن النفي ومن ثم شد عملها حتى ذهب لأحسن الخبر إلى ضعفه
 صاعدا بوجهه وأبشع في هذا الشرط فاجازها في المعارفة وأند التثنية الجمع وحلت سوادا فلذلك ما باعيا سوا
 ولا عن جهتها من أجزا وأند التثنية في ذلك يمكن عندك أن يجعل ما مرفوع فعل مضمرا نصب باعيا على الحال تقديره
 لا أرى باعيا فلما أعمل في الضمير أفضل ويجوز أن يجعل ما مبدا والفعل لقد بعد خبرها نصب باعيا على الحال يكون
 هذا من باب الاستثناء بالمعول على الجائز لئلا لا ندر عليه انتهى مع أنه جازي في شرح التسهيل الغيا س عليه وأند في التسهيل
 بالتدوير فكأنه مختلف مثل قول الأثر أنكرت ما بعد أعوام الصين لها لا الدار دار ولا الجبل جبلنا وعليه أبو الطيب قوله

وَمَعَالِكُ بَطْرٍ مَدِينَةٍ جَالِيهَا أَفَّاكَ لِسْمِهَا مِصْرًا وَشِبْهَاهَا بِزُصَيْبٍ عَلَى مَا يُصِيبُ خَوْلَ الْجَلِ
خَوْلَ الدَّارِ وَلَا رَجُلَيْنِ فِي الدَّارِ

نقول في رجل موجود في نفس الرجل لا في صفة والوجود وان كان صفة لكن ان في عن الشيء يقال في الشيء ولا يقال في صفة
 الشيء ان في الشيء ليس في صفة الشيء لا في صفة وجوده في صفة صفة صفة في غير الوجود فلا يكون في صفة الشيء يكون
 في الجنس فلو عمل قولهم لا في الجنس على في صفة الجنس لم يتم التمتيز في الوجود ولعمل على في الجنس لم يتم فينا هو في صفة
 الجنس فلا بد في التمتيز من ملاحظة بعض الافراد في صفة حمل العبادة على ظاهرها فلا حاجة الى صرفها عند الشيء وقال في صفة
 الكافية سميت بذلك لانها لا تنفك عن الجنس فلا صفة لا في صفة والجنس يتم في الوجود وفي صفة التمتع الا في غير
 عليه في شرح الفريد من حمل العبادة على ظاهرها لا على تقدير الصفة ولا على جعل الا صفة لا في صفة ولا في صفة ولا في صفة ولا في صفة
 في الوجود يكون كلمة الشهادة من افرادها فائدة وفيه لا هذه لا التبريد لانها تنفي الجنس كما نقاد على البرائة منه قاله الامام
 ومفسر تلك الاطلاق على التاخير في صفة لا شئنا لعل على التبريد بل على كل ادوات النفي ولكنهم حضوها صفة لا في صفة لا في صفة
 لما فيها من تأكيد النفي قال في الدلالة من جعل نفس التبريد منها العكس كما في زيد بدل وعليه في التبريد صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 انه على خلاف مضاف الى ذات التبريد لعل في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 زيد كذا انتهى فينظر في عمل الا في كونه على ان مضاف الى اسم وشرع في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 لم يلاحظ في الاثبات يكون من حمل التظهير على التظهير والقيض على القيقض كذا قال غير واحد من المتقدمين باختصاصات بالاثبات
 غير صحيح لصفته مثل قولنا ان زيد ليس بفاعل قطعا انتهى وفيه ثبت لا ان التوكيد في التفسير بين اسمها وبينها وهي لا يكون الا
 ثبوتها وان كان نفس خبرها فيها شريطة عدم دخولها عليها فان دخل عليها كان العمل له وجب العمل عليها له في الجواز لان لا لا يحول
 بين العامل وعلوه نحو مثبت بل لا زود غضب من لا شئ قال في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 دخل عليها نفسها وان ما قبلها خضع في الاشارة عن غيرهم بل احرافا وفيها ما زائد كما في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 وان كانت مفيدة للمعنى وهو الصفة الا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 باسقاطها كما في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 الا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 محرم لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 اسمها اي اسم لا مضافا الى توكيدها اي بالصفات وهو ما اضل به شئ من تمام معنا سواء كان ذلك الشيء مفعولا محمولا
 فعله مفعول ام منصوبا محمولا طالعا خبرا محمولا محمولا خبر من زيد وجوده في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 والتمس طول من مطلق الحد يدان ما قبلها نصب في ظاهره ونصبه كان معربا بالانفاد كما في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 ارجوعا الى شئ في خلاف في علمه في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 وهو الحق لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 بخلاف ما جاء في رجل لا يجوز ان لا رجل في الدار ما جاء في رجل لا يجوز ان لا رجل في الدار ما جاء في رجل لا يجوز ان لا رجل في الدار
 رجلان ولا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 بحث رده ان الصانع بان المصنوع معنى من انما هو لا نفسها الا اسم التكرار بعد وقيل لتركيبها في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 والجمهور يوجبون انهم اذا صنعوا اعرابوا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 دليل لتركيب البناء من ثوبيه وهو مفعول مفعول لا صيد واما في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 قاله في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 بنفسه في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 ولا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 هو لا رجلين في الدار ولا مسلمين فامين عندك وعن المحدثات هذا معرب بعد بالثبوت والجمع عن صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 نحو يا زيدان ويا زيدا ولا فاعل به وان كان بنفسه بالكسرة في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 مسلمان فداضية كالمسألة وهو قول الاكثر وفيه ثلث اقوال خرافا كذا الا انهم يوجبون ان ثوبيه مفعول لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 ينافي البناء جرمه انما في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 بل مجموع المركب وهو لا والاسم فالله في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 الكسرة يثنون وهو الحق لثبوت عن العرب وقد رواها في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة
 بعد هذا الاختلاف ولذلك قيل لوصفها على السماع لما اختلفوا قال لوصفها انما في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة لا في صفة

وَهِيَ عَلَى مَا خَلَقَ كَأَن تَرَكَ وَتُكْرِمُ لَدُنْكَ الْمَرْءَ وَعَسَى لِرَبِّكَ لَوْ نَسَاوُا لَطَفَ الشَّرْعِ غَيْرِ فَتَحْلُكُمُ
كَأَن تَخَابِرُ مَا جَعَلَ مُبْدِئَهُ بِمُضَارِعِ

[illegible]

[illegible][illegible]

لا يَنْصَبُ عَلَيْهِمْ قَوْلٌ مِّنْهُ
 بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ
 ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصِفُوهُ
 عَلَيْهِمُ الْفُضُولُ
 بِمُؤَدِّ الْأَصْلِ

مکتبہ اسلامیہ

الصفحة

الانبياء

فأخبروه عن قد يتقدحون إلا فالحصر بنصر وجوب الزور الصد نحو ضرب الشاخي برب

سأله عن الله

اجنبوا هذا النفس عند وقوع ان وصلها عجزته باللام المفردة بل الجازوا مثل قولك انك فامثل اكرمت فقلت بجسيت ذلك بوقع
 في محذور ذلك المضى التعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء كان السامع ان مقنونة واللام مقدرة او ظاهرا مكسورة وذلك
 لان التعليل مستقيم من اللام المفردة ومع الكسر مستقيم من كون الجملة الصاعدة بآلة المكسورة متقع مثل ذلك في جواب السؤال
 عن العلة مفردة تقول اكرمت هذا فاضلا ولا تكرم عمره وانما اهل كانه قبل اكرمه اول اكرمه ففعل اكرمت فاضلا وانما اهل فاعظروا
 هذا اللفظ من الفتح والكسر يكونان بوقع في خلاف الغرض المطلوب لا يلزم من ذلك اعتناء بحيث يكون مؤثرا في خلاف الغرض و
 قد يقدم اى المفعول به على الفعل فيكون في الفعل ليس في ذلك خاصا بالمفعول به بل للمفعول به كماله الا المفعول به مع سواء في
 ولذلك عجز عن التعليل بغيره فيكون في فعله فيجوز ان حيث لا موجب للتقدم ولا مانع منه لا فائدة الحصر في حصر فعل الفاعل
 في المفعول نحو زيد ضربت اى لا عجزه او صفة مجبى يقتضيه النظام من قول الجمهور وكذا اهل البيت يطبقون عليه وخالف
 في ذلك ابن الحاجب في شرح الفصل الاخصا ص الذي يوجهه كثير من الناس وهم واستدلوا بقوله تعالى فاعبدوا الله مخلصا له
 الدين ثم قال بل الله فاعبدوا وادعوا الاستدلال بان مخلصا له الدين اعني عن اداة التحصين لا لانه لو لم يكن هذا المانع من
 ذكر المحصور في محل بغير ضمنية الحصر كما قال قلم واعبدوا ربكم وقال امرالا فاعبدوا الا اياه بل قوله تعالى فاعبدوا ربكم
 الاخصا ص فان فيها التا اشركت ليعطى حكمك ولولا ان يكون للاخصا ص وكان معناها عباد الله لما حصل الاخصا ص الذي
 هو معنى بل واعرض اوجه على مدعى الاخصا ص بخلافه فاعبدوا ربكم فاعبدوا واجب بان كان من اشرك بالله غيره كان
 امرهم بالشر كما تراه من تخصيص عباد الله بالعبادة ورد صاحب الفلك الذي لا الاخصا ص بقوله تعالى فاعبدوا ربكم فاعبدوا ربكم
 من قبل وهو من اقوى ما رده واجيب بان لا بد عجزه في اللزوم بل الغلبة وقد يخرج الشيخ عن اهل البيت اى الذين اتبعوا
 وقد اجتمع الاخصا ص على عدمه في اية واحدة وهي اية الله ندعون ان كنتم صناديق بل اياه ندعون فان التقديم في الاصل
 قطعا ليس في الاخصا ص اياه قطعا الاخصا ص انتهى على قول الجمهور فشرطه ان لا يكون التقديم مستقفا بنبه الجمهور ان الحصر
 في الاخصا ص من قبل فان واخار في الذي لا يشكي المقره بنبه افعال الله كرام الناس ان تقديم المفعول بغيره الاخصا ص
 وقد يعجز كثير من الناس عن الاخصا ص الحصر وليس كذلك راجعا للاخصا ص في الحصر شيئا اخر والفضل لم يند كوا في ذلك لفظة
 الحصر وانما عجز بالالاخصا ص القرني بينهما ان الحصر في غير المذكور وايقان المذكور والالاخصا ص ضد الخاص من جهة
 خصوصية من غير عرض لشيء غيره انتهى وقوله ان الفضلاء يدعون في ذلك لفظ الحصر ممنوع فقد ذكرها غير واحد وهذا مستلزم
 بياينة نطقنا بها سبحانه باللام ولا فالقديم والناخير الذي ان يلزمه التحوي نظر فيها ما انا الفضلة صناعه من الجواز والوجوب
 فقط لا يذكر فواتدها ووجوب في مسئلتين اشار الى الاولى في لزوم الصدد اى صدر الكلام وذلك ان الضمير في معنى الاستعانة
 نحو من ضمنت او اكثر طعنوا يا ما ندعوا واضيف الى ضمير مفعولها نحو غلام ابيهم ضربت وغلام من ضربت ضربت ابايهم
 يقع غلامه بغير فاع الجواز في جواب ما دل على ان المفعول مقدم عليها نحو فاما ايكتمها فلا تفهم وقد نقل ما نحو وركب
 فكبر بجلان اما اليوم فاضرب زيد انبها الا ان منع الكوفون تقديم المفعول في حوزة غلامه ضربت لا تميزا تحرفي التقديم من
 وجه اهلها بالنظر في غلامه من تمام خبره والتا في النظر الى ضرب لا تراه غلامه والتا في النظر الى مفعول ضربت لا تراه مفعول
 في غير الضمير المفضل بعلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله نعم اذا قيل ابراهيم وربه لان المصنوع من حجة المفعولية فقط حلا
 زيدا ضرب غلامه لا تراه من حجة المفعولية والمفعولية ومعناها اية غلامه او غلام اخيه ضربت يد وما اراد صوبي بل اخذ
 زيدا على وجهه واذا ضمير زيدا لا تراه المفسر فيها هي الفاعل ولا يجوز ان تقدمه قبل المفعول المتقدم على الفعل لان الفاعل لا
 يتقدم على الفعل فكيف نفس ما هو متقدم لفظا وليس بمتقدم نقدر بغير خلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير
 يجوز تقدمه عليه ومنع ما طغما ملك كل لا زيدا لانك حذفت الفاعل هو لا ضل والعاد واغنى بالمفعول الذي هو المفضل
 وذلك بان قد نه على الفعل واجاز ذلك لتصرف في مسائل الجنس قال الرضي وهو الحق اكفاما للتقدم الملقط في الاورد
 لان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر على الفاعل اخرا ما ان الضمير بضمير المفسر فيقول ان تقدمه غلامه صر
 زيد ضرب زيد غلامه فغلامه مضاف في التقديم بعد زيد الواقع بعد غلامه ولا في المستثنى قد سد في الاخير من قبل الفاعل
 ولو قد السامع مما منعوه فظلم لا اولى قوله كعب اخوه فاعاد مستهتبا ولو اياها بالتحليل في سفر ونظيرها ثابته قوله
 رابعا في انما في الحمد وشقي بغيره في نظيرها ثابته قوله شربوه من ماء وانما ركب غير واحد جلا ونظيرها رابعا
 قوله فاشاء ان شاء ربك والذبح هو لم يشاء فاشاء تراه فاشياء ابد ونظيرها ثابته قوله ما المرء يرفع الاربع ضلالم فيما في الغي
 الله اهل وخطير بالعين المهملة وسكون النون ثم ناء مجزئ في البيت الثالث اسم امرأه من طسم سميت فحواها في هودج والظفوا
 بالقول والفعل فقال الله هذا شريحي حين صرحت اكرم للتبا وكشروا صوب على النظر فيه بركبت اى ركبته شربوه من ماء

منصوباً لا غير المفعول المطلق هو مصدرك عاملة والبيان ان المفعول هو خبر زائد

والجواب بكسر الحاء المهملة وسكون الدال المهملة ثم جيم مركب للتثنية كالتثنية فان قلت المفعول في السئلة مفعول به وهذا هو الذي
 فيها مفسر فان قلت المسئلة مفعول من المفعول به لا في التثنية بل في التثنية كما قلنا ان التثنية مفعول به اما داخل منع
 نحو وروث سليمان ذاروا واسم فاعل نحو ان المفعول بالرفع او اسم مفعول نحو زيد عطى غلامه رزها واسم مفعول نحو عليكم انفسكم
 او مصدرك نحو ولا دفع الله الناس ولما اسم مفعول فلا ينصب المفعول به وان كان منعنيا وكذا الصفة المشبهة لا تقبل
 تشقي الا من لازم والاصل كون التثنية منصوباً كذا في هذه الامثلة وقد يضر جواز الدال عليه دليل فالحال في الاصل
 كقوله نعم فالواخير اي انزل رثبا خبر بدليل ما في الاصل انكم والثنائي نحو قولك ان ما هب سمر مكره باضمار اي رثبا ووجوب ذلك
 فيما مضى على لا شغل نحو انزل رثبا خبر بدليل ما في الاصل انكم والثنائي نحو قولك ان ما هب سمر مكره باضمار اي رثبا ووجوب ذلك
 امرى للناس لا يثبت باضمار رثبا خبر بدليل ما في الاصل انكم والثنائي نحو قولك ان ما هب سمر مكره باضمار اي رثبا ووجوب ذلك
 عطف او تكرار نحو راسك والصف اى باقدا واحدا لا استدلالا على الاعراض بشرط احدتها نحو المرقه والحاء وقول الخاك الخ
 ان من لا احاله كساع الى الهيجا وبعثهم سلاح باضمار الضم الزم الثاني قايرو مفعولاً لا غير المفعول المطلق من يند لك الصفة
 المطلق صيغة المفعول عليه لغرض من غير تعيين ومن ثم قدمه الزم تحسري وانما الجواب على المفعول من يند لك الصفة المطلق
 في فيها المفعول به ولد في خبره واما اصطلاحاً فمعنى المفعول به على كل واحد من المفعول وهو ما في فعل الغاية ولم يند
 اليه ذلك الفعل وتعلق به مفعولاً محضاً فان قلت هذا منقطع مفعول مالم يسم فاعله فانه مفعول ولم يسمه المفعول
 قلت اجيب بان المفعول المفعول عليه باضمار ان كان في الاصل مفعول اصطلاحاً قال ابن هشام وهذا المفعول المفعول به
 واما غيرهم فلا يسمي بالمفعول الا المفعول الخاص والمفعول في غير مذهب المفعول وهو مصدرك عاملة التثنية وان
 يكن مشتقاً منه وبذلك له باضماراً منه المفعول خاص والمفعول في غير مذهب المفعول وهو مصدرك عاملة التثنية وان
 او المبتين لتوعد وعده اى نوع عاملة او عده وذلك باضمار المفعول المفعول منه على حد ما نقره ويحتمل كل من هذا النوعين
 مختصاً وموفاً ويدخل في قوله عده الولد لا يند على باجماع وخبر بقوله يوكد عاملة الى آه المصدق في قوله لا يند
 كرهت ضربك لا تنفاه التوكيد وبيان العده ونحو الخبر الثاني في كرهت المفعول المفعول فانه وان كان موكداً لكن لا
 عاملة ولا يند على المفعول به في خبره كراهية لان المراد بكون المصدق يوكد العاملة او مبدئاً لتوعد وعده
 كونه كرهت لا يند على المفعول به في خبره كراهية لان المراد بكون المصدق يوكد العاملة او مبدئاً لتوعد وعده
 في خصوصيات ضربك ضربك ليم فانه يند على المفعول في الاصل والرفع في الثاني لوضعه باليم فهو المفعول به وكذا الحال
 المؤكدة لعمامتها اذا كانت مصدراً فلو كان قال وليس خبر ولا حالاً كما قلنا ابن هشام في الاصل لم يند على ذلك ثبته في خبره على
 هذا الحد نحو خلق الله السموات فان السموات مفعول مطلق على اعتبار وليس بعدد وانتهى وقد منع الورد بلحمان وهما
 الى ما عليه الجمهور من انها مفعول به لا مفعول مطلق وانما المفعول مطلق جازع من الاشارة منهم الشيخ عبد الغفار الحجا
 وفخر الدين الرازي وجواب الله لو تحسره واجوع ليعن الخاجت جبال الذين هتسأ فلو ان المفعول به كان موجوداً قبل الفعل
 الذي عمل فيه ثم وقع الفاعل به فلا يضرب بغيره بل كان موجوداً قبل الضرب وانت فعلت به الضرب المفعول المطلق ما كان
 فعل الفاعل فيه فهو فعل ايجاده كالسموات في خلق السموات فاتها لم تكن موجودة بل عدا محضاً والله واحد لها وحدها من العدم
 فكانت مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به قال ابن هشام وكذا غير اكثر التوحيين في هذه المسئلة انهم يميلون الى كون المفعول المطلق بافعال
 العباد وهم انما تجرى على ايديهم انشاء المفعول الا ان قالوا ان فتوهم ان المفعول المطلق لا يكون الا واحداً ولو مشاوا باضماراً
 الله لم يظهر لهم انها لا تختص بذلك لان الله سمع موحداً لا فعال والدوات شبيهاً قال وكذا التثنية في ادشاث كتابا ومطشخ
 انتهى واجاب الجمهور بان المفعول به بالتثنية في فعل غير ان ينجأ بفضه ان يكون موجوداً ثم اوجد الفاعل فيه شيئاً اخر فان ثبت
 صفه غير الوجود لشيء له في وقت الموصو او لا واما المفعول بالتثنية في لا ينجأ فلا يفضه ان يكون موجوداً ثم اوجد الفاعل فيه
 الوجود بل يفضي الى ان يكون موجوداً او لا في وقت الموصو الخاضع واما ان كان مفعولاً قبل الفعل على كل حال فدهوى لا يند
 عليها نحو ضربت ضرباً شال المفعول المطلق الموكد لعمامته ومثله نحو قدت جلوباً والله انبئكم من الارض بناءاً واهلها
 فيها الفعل المذكور ومقدراً من عناه ولغظه قولان الاول قضية كلام سيق على ما نيل كما في التسهيل وهو قد هب لما زحفه
 المبر والتبراني ورفعه الرضى عليه من الله الرضا ونسبته الى الاكثر لا الى ما كان في مخناه وصل اليه كما هو في قوله
 ولا في الاصل عدم التقدير بالضرورة ملحاة اليه والثاني هو هذا الجواب كما قال ابن عسقلان لان الكثير كون المصدق المطلق
 للفعل وكونه بغير لفظه قليل يحمل القليل على الكثير اضررت ضرباً لا يند على مفعول المطلق المبتين نوعه وهو عطف على خبر
 ضرباً بغيره اضررت ضرباً لا يند على مفعول المطلق المبتين نوعه وهو عطف على خبر

منصوباً لا غير المفعول المطلق

مخوض رتب خبریتین صریحاً الغیب الفرع و اما فی النوعی خلاف کتب یجب غائبا
فی محلی سفینا و دعیا

[illegible]

مؤید

طالع السنين والاعين
عمره ٢٢

عليه

صَوْتُ صَوَّجَارٍ وَلَيْسَ بِكَ الْثَالِثُ الْمَفْعُولُ بِهِ وَهُوَ الْمَضْمُونُ فَعَلْنَا فَعْلًا الْخَصْلَةَ
أَوْ الْحَصُولَ لَمْ يَخُوضْ بِنَاءً وَلَوْ بِنَاءً وَقَدْ عَرِ الْخَبْرُ جِنًّا

للإمام

نشاں اعلیٰ

وَجَنَّتْ نَارُ زَيْدٍ أَلْعَلَّتْ فِي الْأَوَّلِينَ وَفِي الْآخِرِ سَائِغٌ وَفِي خَوْضِ زَيْدٍ عَمْرٌ وَاجِبٌ

عبدالمقصود

وسماعى مخوف في غير ذلك مخوف هب كسائر الساج الخا وهي الصفة المبينة للمبته

ان تكون حبيبته الى ولا دين بها انما لبدنه من عطفها على محل ان تكون افاضلة لان تكون وفدا حجابا ثم عطف على قوم
 دخول الام وقد يعرض بان الحمل على العطف على الحمل على العطف على ثوبه حجابا بات القواعد لا تثبت الحجاب
 انتهى الثالث قال انهم اهل الفتوة نكروا كنهنا مع مخوفين في مخوفيت كذا فكون في ان يكون كصمد زير واللام مقدرة عليها
 والمعنى ان كرمي ولجانها كرميها فاعلم عليه وان مضى ويعد ما لا يحذف معها الا لام العلة لانه لا يدخل عليها جاز غير هذا
 انتهى وقد ثبتها هو في الارض والنجاع وسماعى مخوف في ذلك ان مخوفين ولا يتجاوز به حد النجاع وهو ما شدد ودكوه
 من زنت الذي لم يخوفوا كلامكم على ان حرام اي لا ينادوا على كذا ولا ينادوا على كذا ولا ينادوا على كذا ولا ينادوا على كذا ولا ينادوا على كذا
 واخبر الذي لا ياولا الا سلفنا اي لقصي على وقوله نعم لا فعل بل هو صوابك المستقيم ولا تفر ما عطفه التكميل وان
 لنه رضعوا افلا ذكرا فالرحمن والكرام في شدة ان يفرغ من اللام مخوفين ان يفرغ من اللام مخوفين ان يفرغ من اللام مخوفين
 لا يهلك ولا تؤمن من اهلك ولا تنور عطفك التكميل وترضعوا افلا ذكرا لا يهلك ولا تؤمن من اهلك ولا تنور عطفك التكميل
 فاممن مضى مخوفين نعم في العون عن اموي به لا يؤمن عن اموي به لا يؤمن عن اموي به لا يؤمن عن اموي به لا يؤمن عن اموي به لا يؤمن
 بنزع الحافض فان النظمين كثر ورواياتهم في ذلك ما لا يسلمها انتهى او كسرها لا تسلمها مخوفين انما هي الى التمام لانهم كانوا
 يخفون بها كبريها مخوفين الى الاختيار عندها بهم اليها غالبا في ذوقها الجار تحفيها وذهب سبويه وجاها الى انه مضى على التفسير
 في شيئا لها غير المختص من سماء المكان ودعوى الحق لا تقا على ذلك باطلا لنبهنا ان الاول من السامى المضى الثاني من بار لئلا
 بنقد بر حوت الموقر والمعد غير شامل لمكاننا ونقص ببا بلسنا ركل نسل متعل الى شين احدا نفسه ولا خربا الجار كاختر
 مخوفين نعم واختار موسى قوله سبعين رجلا اي من قومه وامر مخوفين امرنا لغير فاعلم ان امرنا به وقد جمع بينه وبين
 ونهى عن هيت زيد الفتيح اي عن الفتيح واستغفر كقوله استغفر الله ذنبا لست بحصير رب العباد اليه القول والعمل وقال
 ابن الطراوة والتمهيد ان اخيرة استغفر الله ذنبا لست بحصير رب العباد اليه القول والعمل وقال
 هتاه في الحنفية وكفى مخوفين اي يابى على الله سمي كقوله ومهنته بجنى لحي فلم يكن كاد مضاه الله في الناس
 من يد اي بجنى رعا يجبه سمي كقوله دعيها لها ما امر ولم يكرهاها ولم اضغ لها البيان اي طيهاها ومثل الخفيف كقوله
 نعم صدق الله وعدة اخي وعدة نبي كقوله نعم وذوقنا كذا اي بنا وذوقنا هم بخوفين وقد جمع بينه وبين
 الا فقال فقال في حديث من لم يرض بغيره من الله ولا استغفر الله من ذنوبه ولا يرضى الله منه ولا يرضى الله منه ولا يرضى الله منه
 الخبر قد دعا وادعاهم كال ورويت تقول قلت زيدا طامسا ركلت زيدا طامسا ورويت زيدا طامسا ورويت زيدا طامسا ورويت زيدا طامسا
 غير ذلك وفي كلام بعضهم ما يوم ان هذه الافعال كلها تستعمل في ثمانية ثمانية وانها تارة تحرف الجرح فلا يكون في التصو
 بنزع الحافض والتمهيد ان اخيرة استغفر الله ذنبا لست بحصير رب العباد اليه القول والعمل وقال
 المتصو بضميمة شكر في قولنا متحمدين وشكره قول هو منصوب بنزع الحافض وعلى المفعول به على الاصل وهذا الخلاف ينشأ
 على الخلاف في ان هذين الفعلين هل الاصل فيهما التعليل بلحوت وكثير في الاصل والرفع كما في باب اخبارنا من المتعد فان
 يفسه وانه بالحرف ولتس احدا لا استغفر الله ذنبا لست بحصير رب العباد اليه القول والعمل وقال
 الاول من ان الاصل فيهما التقدير بالحوت يكون من المصطفى بنزع الحافض وعلى الثاني يكون مفعولا به على الاصل لان الفعل
 ليس لاننا نذهب الى ان المفعول الثاني ان الاصل في هذا القسم ان يكون متعديا بفسه وحرث الجرح ايد قال لا
 الحرف مع نكرة كقوله من عدل بالعدك والاروم جليصا لك لفا لئلا يقول اذا كان الحرف مع نكرة او لا استغفر الله
 بوجوب تضاد الوصف من التعليل والاروم فلا يكون متعديا بالحوت زيدا بالوحي من كونها نكرة والحرف زيدا بالوحي من كونها نكرة
 يرجح هذا باب دعوى الحديث والى من دعوى الزيادة ومن ههنا يظهر ترجمي قول الجمهور في التثنية الاول الثالث وهما لا يخفى
 الا صرنا ان حديث الجار مع عمران وان فينا سماعا ما فهمنا الجار تقول ببيت العلم التكين اي بالتكين مخدات الجار التكين كذا
 نقل عن ابن مالك في التسهيل والرحمن في شرح الحاشية وغيرهما وقال ابو حنيفة والدي اوده احسانا عن اخي غش لهما هو
 في المتعد لاثني لهما الجرح الجرح جاز ببيت العلم التكين اي بالتكين فباسا على ما سمع من قولهم امرنا بالخبر اي بالخبر انتهى
 فان لم ينعين الحرف لم يجر بخور عندها لا سر وكذا ان لم ينعين موضع الحرف فلا يجر امرنا لغيره لان لا يدرى هل الجرح
 من التوكيد ومن الخوة في ترجم المقرب لا ينعينون ان بالحسن ابن الطراوة دعي في مثل ثالث لساج تاجر يستوي لا غير الجار
 نذكر كونه في قولنا لا ينعينون ان بالحسن ابن الطراوة دعي في مثل ثالث لساج تاجر يستوي لا غير الجار
 جوبه لضم بالمال جاتم وقال ابن هشام في شرح بابت سعاد يحبل الجوهري الحال والحالة بمعنى واحد بل جعلها من باب مشر

الشيخ
 ابن
 النجاشي

ثانیہ و جہانگیر

من

وعد

نحوكم جازيلا ولا تحقروا الصواب الا اني اصح فيما مر معا المضافون تتبع ذلك انهم جازيلا
ان كان المضاف بعضه نحو عجبته و هذا راكبة او عاملة في الحال

عوكف جاء زيد فكيف في موضع الحال من زيد وهل هو ظرف واسم قولان وعلى القولين ليس بينهما من الاحوال فعلى القول بالرفع
يكون معناه في المثال في اي حال جاء زيد وعلى القول بالانتماء على اي حال جاء زيد وعلى القول بالانتماء على اي حال جاء زيد
ان وقع ويجوز انما علق الحال عن العامل في مسائل احد بان يكون العامل نفسا نحو مرت برجل ذاهب فرسه وسكوبه
قاله في ذلك وجهان المتقدم يؤيد في الفصل بين المتكوت ولفظ وليس لحي لا في المبتدع هو التقديم على المسموع لان
المتك لا يتقدم على المسموع في موضوع النجاة كما في ذلك فاما المنعقب لانه ان يكون فعلا كجاء زيد فهو ما النسب
مقبلا لان الجاء لا يتصرف في نفس من لا يتصرف في محوله بالتقديم عليه الشاكثر ان يكون اسم مثل محو زل مسرا لان معول
اسم الفعل لا يتقدم عليه الواو ان يكون مصدرا فقد اجتزأ مصدرا نحو عجبته وكوب القهر مسرا لان معول المصداق
من ان والفعل لا يتقدم الحاء مسرا لان الواو تحرف مسدا كذا في الفعل ضاحكا زيد ويجوز ان يحذف زيد مفعلا لان
صلال والحرف المسد لا يتقدم عليها التاء فتكون مفعلا لا بدلام الا بدلا في غير باب في كلام القسمة نحو لا صبر محسنا
قوت طائعا لان ما في خبر لا في الا بدلا والقسمة لا يتقدم عليها واخرى في غير باب ان من يوافق في المصداق لا يجد رتبة
ان يكون لفظا منتهيا في الفعل دون حرف كحرف التشبيه والفتحة والترجيح والتثنية واسم لا شاذ ولا استفهام العطف نحو
قوب الطير يطير او يا ليت زيدا صاغا عند كره لعل عرا فاما في التار وهذا فيل شحا يا حادنا ما انت جازة فلا يجوز نقلا
الحال في شيء من ذلك لضعف التام لان مترا ان يكون صفة تشبه الفعل الجامد وهو اسم التقصيل نحو هذا افزع الناس
خطيبا محبلا موافقا للجوامد لا خطا اطع عن ربحه اسمي العامل والمفعول والصفة المشبهة بعد جولة غلاته التاكيد والتشبيه
والجمع ويشمل من المعنى معنى الفعل دون حرف ان يكون ظرفا او مجرورا مسبوقا بحرف غير يوصف توصيف الحال بين الخبرين
الخبرين بالماضي من الطرف والمجرور يقول في نحو زيد في الدار جالس في الدار هذا قول لا يفسر وعليه قراءة بعضهم
وقالوا ما في بطون هذه الا نعاما الضمير كوزا فانه هذه الحسن البصر والتموات مطويات يمينه وقول الشاعر بنا غار خوف
وهو باري مله لادكم ولم يكد ولا ولا نصر وهو بالضمير على المنع قال ابن هشام في الاوضع والحسن خالصه مطويات
معولان لصلته ما ولقنضه وان التواتر عطف على ضمير مستتر في مقصده لا تهاججه مقبوضه مستداه وبنيته معولان
لا غاملا قال والمبتدع ضربه انتهى وفصل الزمان في التشبيه فاجاز بقوة ان كان الحال ظرفا او مجرورا وضعفت وكانت
غير ذلك لان الظرف يتبع فيها ما لا يتبع في غيرهما ويشبه من الفعل كالفصل اذا كان عاملا في غايته في المثال لا سمى سمك
المعنى ان يختص به واحد منهما مفضل على الاخرين فانه يجب تقديم الحال لفظا صلتا خوفا للثبوت كمداسير الطيب منه ولها رد
مفرم النفع من عمر معانا فليس الحال من التثنية اظهر رطبها حال من التثنية المجرور من ومفرمها حال من التثنية ومعا حال
من عمر فليس مفرمها حال لا مفضلان والعامل في خبر رطبها الفعل التقصيل وهو اظهر في مفرمها معانا افزع هذا هو المختار
والنحو هذا لما زني بالركبان والفراس في ندر كثره وانبأ حبه وحرفه وشبهه بالماضي في يوبه من حبه لرتجاج والمبرور
الستاد والفراس في طيبانه الى ما مضى من ان على اماركان ما نرسله لا في المستقبل ولا في الماضي ايهما يجوز بعض اللفظ
ان يكون كان فاضمه وتكون خبر رطبها خبر على حالين واستدل بالتعريب نحو زيد الحسن احسن مفرم المعنى يحتاج الى الجمع
تبينه قد يعقل ذلك في فهم التشبيه فيعمل في حالين متقدم عليه من غير مفعول فلهذا الشا غار ربحه صعب البك
انتم ملوكا اي خبرنا اننا افراء ونحن في حال صحتنا شاككم في حال ذلك كما في ذلك في حال افراء المضاف اليه نفعنا ومعنا معانا
لما فيه من معنى التشبيه قال ابن هشام وهذا لا غرابا جورا ما قبل ما ثبت ولا يحق الحال من المضاف اليه في حال من الاحوال الا اذا
صحى جازيلا مرادى في المضاف اليه مقام المضاف عند حذفه نحو قوله نعم ارحبها اليك ان اشبع مله ابراهيم حينئذ قال من
المضاف اليه وهو ابراهيم وجاءت منه لصفه في مقام المضاف وهو الملك فانه لو قيل في غير القرآن اشبع ابراهيم لكان محصيا او
كان المضاف بعضه اي بعض المضاف اليه نحو عجبته و هذا راكبة في حال من المضاف اليه وهو هذا المضاف وهو الوجه
بعض هند ومثل قوله نعم ارحبها لكان ياكل لهم اخيه ميتا فزعنا ما في حذرهم من نخل لغونا ناكل من سينا واخوانا حال
من المضاف اليه وهو الاخ والضمير المضاف الى كل منها بعضه ولا خلاف في ان شرط حذفه في مقام المضاف اليه مقام المضاف
يجز عن الشرط فانه لو قيل عجبته هند راكبة ونحو غير القرآن ياكل اخاه ميتا فزعنا ما فيهم من نخل لغونا لكان محصيا فلو قيل
عليه لكفاه ما كان المضاف عاملا في الحال ولا استنبال واعناه على الخبر حيا في الشرط والحق في الحال من المضاف اليه
احد هذه الشرط على ما قرره من ان العام في الحال يجب ان يكون هو العامل في صلاحها وصلاحها اذا كان مضافا اليه
يكون معولا المضاف لا يعمل في الحال انما يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدا لا يمتنع في التثنية موافقا لان الحال
ومعناها معولا لشيء واحد لان المضاف صلتا في السقوط في مقام المضاف اليه مقام كان المضاف اليه كما معول العامل

كانت كذا في المثال في اي حال جاء زيد وعلى القول بالانتماء على اي حال جاء زيد وعلى القول بالانتماء على اي حال جاء زيد
ان وقع ويجوز انما علق الحال عن العامل في مسائل احد بان يكون العامل نفسا نحو مرت برجل ذاهب فرسه وسكوبه
قاله في ذلك وجهان المتقدم يؤيد في الفصل بين المتكوت ولفظ وليس لحي لا في المبتدع هو التقديم على المسموع لان
المتك لا يتقدم على المسموع في موضوع النجاة كما في ذلك فاما المنعقب لانه ان يكون فعلا كجاء زيد فهو ما النسب
مقبلا لان الجاء لا يتصرف في نفس من لا يتصرف في محوله بالتقديم عليه الشاكثر ان يكون اسم مثل محو زل مسرا لان معول
اسم الفعل لا يتقدم عليه الواو ان يكون مصدرا فقد اجتزأ مصدرا نحو عجبته وكوب القهر مسرا لان معول المصداق
من ان والفعل لا يتقدم الحاء مسرا لان الواو تحرف مسدا كذا في الفعل ضاحكا زيد ويجوز ان يحذف زيد مفعلا لان
صلال والحرف المسد لا يتقدم عليها التاء فتكون مفعلا لا بدلام الا بدلا في غير باب في كلام القسمة نحو لا صبر محسنا
قوت طائعا لان ما في خبر لا في الا بدلا والقسمة لا يتقدم عليها واخرى في غير باب ان من يوافق في المصداق لا يجد رتبة
ان يكون لفظا منتهيا في الفعل دون حرف كحرف التشبيه والفتحة والترجيح والتثنية واسم لا شاذ ولا استفهام العطف نحو
قوب الطير يطير او يا ليت زيدا صاغا عند كره لعل عرا فاما في التار وهذا فيل شحا يا حادنا ما انت جازة فلا يجوز نقلا
الحال في شيء من ذلك لضعف التام لان مترا ان يكون صفة تشبه الفعل الجامد وهو اسم التقصيل نحو هذا افزع الناس
خطيبا محبلا موافقا للجوامد لا خطا اطع عن ربحه اسمي العامل والمفعول والصفة المشبهة بعد جولة غلاته التاكيد والتشبيه
والجمع ويشمل من المعنى معنى الفعل دون حرف ان يكون ظرفا او مجرورا مسبوقا بحرف غير يوصف توصيف الحال بين الخبرين
الخبرين بالماضي من الطرف والمجرور يقول في نحو زيد في الدار جالس في الدار هذا قول لا يفسر وعليه قراءة بعضهم
وقالوا ما في بطون هذه الا نعاما الضمير كوزا فانه هذه الحسن البصر والتموات مطويات يمينه وقول الشاعر بنا غار خوف
وهو باري مله لادكم ولم يكد ولا ولا نصر وهو بالضمير على المنع قال ابن هشام في الاوضع والحسن خالصه مطويات
معولان لصلته ما ولقنضه وان التواتر عطف على ضمير مستتر في مقصده لا تهاججه مقبوضه مستداه وبنيته معولان
لا غاملا قال والمبتدع ضربه انتهى وفصل الزمان في التشبيه فاجاز بقوة ان كان الحال ظرفا او مجرورا وضعفت وكانت
غير ذلك لان الظرف يتبع فيها ما لا يتبع في غيرهما ويشبه من الفعل كالفصل اذا كان عاملا في غايته في المثال لا سمى سمك
المعنى ان يختص به واحد منهما مفضل على الاخرين فانه يجب تقديم الحال لفظا صلتا خوفا للثبوت كمداسير الطيب منه ولها رد
مفرم النفع من عمر معانا فليس الحال من التثنية اظهر رطبها حال من التثنية المجرور من ومفرمها حال من التثنية ومعا حال
من عمر فليس مفرمها حال لا مفضلان والعامل في خبر رطبها الفعل التقصيل وهو اظهر في مفرمها معانا افزع هذا هو المختار
والنحو هذا لما زني بالركبان والفراس في ندر كثره وانبأ حبه وحرفه وشبهه بالماضي في يوبه من حبه لرتجاج والمبرور
الستاد والفراس في طيبانه الى ما مضى من ان على اماركان ما نرسله لا في المستقبل ولا في الماضي ايهما يجوز بعض اللفظ
ان يكون كان فاضمه وتكون خبر رطبها خبر على حالين واستدل بالتعريب نحو زيد الحسن احسن مفرم المعنى يحتاج الى الجمع
تبينه قد يعقل ذلك في فهم التشبيه فيعمل في حالين متقدم عليه من غير مفعول فلهذا الشا غار ربحه صعب البك
انتم ملوكا اي خبرنا اننا افراء ونحن في حال صحتنا شاككم في حال ذلك كما في ذلك في حال افراء المضاف اليه نفعنا ومعنا معانا
لما فيه من معنى التشبيه قال ابن هشام وهذا لا غرابا جورا ما قبل ما ثبت ولا يحق الحال من المضاف اليه في حال من الاحوال الا اذا
صحى جازيلا مرادى في المضاف اليه مقام المضاف عند حذفه نحو قوله نعم ارحبها اليك ان اشبع مله ابراهيم حينئذ قال من
المضاف اليه وهو ابراهيم وجاءت منه لصفه في مقام المضاف وهو الملك فانه لو قيل في غير القرآن اشبع ابراهيم لكان محصيا او
كان المضاف بعضه اي بعض المضاف اليه نحو عجبته و هذا راكبة في حال من المضاف اليه وهو هذا المضاف وهو الوجه
بعض هند ومثل قوله نعم ارحبها لكان ياكل لهم اخيه ميتا فزعنا ما في حذرهم من نخل لغونا ناكل من سينا واخوانا حال
من المضاف اليه وهو الاخ والضمير المضاف الى كل منها بعضه ولا خلاف في ان شرط حذفه في مقام المضاف اليه مقام المضاف
يجز عن الشرط فانه لو قيل عجبته هند راكبة ونحو غير القرآن ياكل اخاه ميتا فزعنا ما فيهم من نخل لغونا لكان محصيا فلو قيل
عليه لكفاه ما كان المضاف عاملا في الحال ولا استنبال واعناه على الخبر حيا في الشرط والحق في الحال من المضاف اليه
احد هذه الشرط على ما قرره من ان العام في الحال يجب ان يكون هو العامل في صلاحها وصلاحها اذا كان مضافا اليه
يكون معولا المضاف لا يعمل في الحال انما يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدا لا يمتنع في التثنية موافقا لان الحال
ومعناها معولا لشيء واحد لان المضاف صلتا في السقوط في مقام المضاف اليه مقام كان المضاف اليه كما معول العامل

وَبَشَّرَ أَصْنَافَ الْمَضْرُوفِ أَسْمَاءَ الْأَشْرَافِ وَأَسْمَاءَ الْأَسْتَفْهَاءِ وَأَسْمَاءَ الشَّرِّ وَالْوَصُولِ سَوَاءً فِي الثَّلَاثَةِ وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ بِجَانِبِهَا أَمَّا إِلَى الْجَمْعِ هُوَ أَوْ فِي حَيْثُ كَانَ الْمَقْرُونُ ظَاهِرًا وَمَعْمُورًا

عليه السلام

قال ولعل هذا أمرًا شديداً ولا يخفى سقوط هذا الاستكمال رأساً إذا كنت في عامل الجرح في المضاف إليه قولاً آخران أحدهما أنه لا مضاف
 الثاني أنه المضاف وهو المفعول ولا ينافي فيه قولنا في تعريفه كإضافة انتها نوجب لنا أن لا اسمين الجرح لأن كونها سبباً للجرح لا يشترط
 كونها عاملاً له وأعلم أن الثالث في الأسماء أن تكون مضافة لا مضافة ولا فرد كغلام وثوب وتنبع أصنافه المضافات خلافاً للخليل
 الأخفش والمأذني ومن وافقهم في حواشي أيا كان حيث ذهبوا إلى أن ما اسم مضموم ما بعده مضاف إليه ومجتهداتهم فيها أو الجاح
 أضافها إلى الظن في قول العرب والبلغ الرجل السنين فإياه وما التواب وإذا أثبت إضافة إلى الظن الذي يظهر فيه لا حرج يجب
 الحكم بإضافة إلى التبع الذي لا يظهر فيه لا غريباً أما كون الصفة بمنزلة ما منع من إضافة هذا النوع لأن الأحكام العامة قد تفضلت
 بعض الصور بدليل عن جرحه وتختلف لولا أن ختم المروع بها وتختلف على اتصال ضمير المروع بها بعد ما فكذلك هذا النوع من
 المضافات في منع الإضافة ولخنا أن هذا لا يصح ما ذهب إليه سيبويه والأخفش في أحد قوليه وهو البصريين وأبو علي من
 المتأخرين من أن الصفة لا تضاف مكملاً ولا يثبت إضافة إياها إذا كان الفعل لشد زده وما اتصل بها إنما هو عرفت يدل على أن الجرح
 اللفظ من التكاثر والخطاب والغلبة وسبباً في كلام ذلك المصنفات مستوفى في المنسب وإضافة رأساً الاستانة وشيأاً لا يجد ذكرها بمته
 وإضافة لك وخوة فالكاف في حرف خطاب باجماع النحاة وإضافة رأساً الاستفهام وهي عشرة وكيفية من وما فيها وأبي وابن
 أيا من معنى راني وشيأاً شويح بعضها في حال بغير المفعول فتم نعم وإضافة رأساً الشكر وبأن ذكرها في حديثه لا فقال وأبو
 ويان ذكرها في البيهقي وإنما استعنا صفة هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف سوى في الثلاثة في أسماء
 الاستفهام والشكر والوصول فأنها لا تضاف أصنافاً الضعف الشبه بما كان مضموناً في أفننا رها إلى مفرق مضاف إليه وسبباً
 شريفاً مستوفى في حال بغير المفعول فتم نعم وبعض الأسماء يجب إضافة إلى أفعال الضمير مضافاً على بعض مع كونها لا كإضافة
 من المضافات لغيرها ببيان ذلك في هذا الباب عن طريق ذلك ثم إضافة إلى الجمل وهو نوعان مضاف إلى الجمل مع اسمته كاش
 أو صليته ويخص بالجميل الفعلية فالأول من أسماء الزمان بخوفه نعم وأذكر وأدركوا إذا نتم قليل وأذكر إذا نتم قليل لا شرط لانتته
 أن لا يكون خبراً لمن دأب فيها فضلاً عما ضاع في دأبهم نعم عليه سيبويه ولا كثر من على فجهوه وإن أذا كانا فاستلصقه وكما
 الفعل المصغرة مناسباتها في الزمان فكانا في جملة واحدة أحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضافاً نحو ما زيد يقوم في
 حسن ونقص يجوز أن زيد يقوم واجابة بالخارجية ثم محاكاة الثاني والتميز بالقوى مجازية وشرط الفعلية أن يكون فعلها ما مضافاً
 بومعنى كما قرر معنى لا لفظاً نحو ما زيد يقوم برفع برهيم القواعد وقد يجد خبر هذه الجملة فيطلق من لا خبر قوله إنها أضيفت إلى المفعول
 كقوله هل نرجع لينا لعد مضمين لنا والعيش منقلب إذا لم يفظا والتقدير يراد ذلك كذلك وقد خذف الجملة بأسرها
 ويعتبر عنها النوقين قال أبو حنيفة والذي يظهر في من قواعد العرب أن هذا الحذف جائز لا واجب فكسرنا لما جئنا من ألفاظ النحاة
 على الأصل كقوله نعم رانتم حينئذ سطر في أي حين إذا بلغت الوقح الخلف موزع الأخفش أن ذخير حينئذ معربة والكسر جرحاً
 بأن إضافة إلى الأفعال على ذلك أنه جعل بناءً لها فاشياء أصنافاً إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة وهو مؤيداً به
 سبق ما ذكره البناء والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابه وبأن العرب قد نبذت نظرات المضاف لا ذولا على لبنائه إلا كونه مضافاً
 إليه فلو كانت الكسرة إعراباً لم يجر بنا الظن وبأنهم قالوا بوجه ما يقع الدال منوها ولو كان معرباً لم يجر فخصه لا مضاف إليه وذلك
 على أنه متبوع على الكسرة لثبات الساكنين وهو الغالب ومنه على اللفظ طلباً للتحقيق وسبباً في تمام الكلام على أن في حال بغيره
 المقربات التي تقع حيث يحولت بحيث جلت يد جالس شرطاً لا سبباً لا يكون المفعول فيها مضافاً عليه سيبويه وما مضافاً إليه
 الفعلية كقولنا قال في الخاس ليس في ظروف المكان مضافاً إلى الجملة غير حيث لما اجتمع لوقوعها على كل جهة لاختلاف في قولنا
 إضافة الجملة كذا وإذا في الزمان انتهى بها أضيفت إلى المفعول كقوله حيث لي العام ولا بقاس عليه خلافاً للكسائي ولا يشترط إضافة
 إلى الجمل طرفيتها وزعم المهدي وشايع الدد بقران حيث في قوله حيث في الملبين إلى حيث يجي لما زمان ومنى لما أنها خرجت عن الظاهر
 بدخول إلى عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل ومضافاً إلى الجملة بعد ما صنفها وتكلف لها تعديراً بطريقه قال الزمخشري وليس شيء
 أنما دخلت عليها لما لكافة تضمنت معنى الشكر كقوله حيث شئتم يقدركم ثم جاحاً في غابر الأمان قال الزمخشري وهذا ثبت
 عندك دليل على مجيها الزمان والنوع الثاني وهو المختص بالجميل الفعلية إذا عند غير الكوفيين وينفع شرطها وجوهاً ما
 ضيق نحو ما إذا انصاع على كذا أن اعرض مضافين نحو ما إذا انصاع عليهم عزت ومختلفين نحن وإذا سمعوا ما أنزل إلى أن تقول
 الآية فأنشأ عليهم إنا أن الرحمن عز واستجاب وأيضاً ما من نحو ما إذا انصاع عليهم عزت ومختلفين نحن وإذا سمعوا ما أنزل إلى أن تقول
 المقدمات أو إلى مفردها لم يجر بها يقال الجملة وهو يقيم بوعان ما يجوز فظن أن إضافة مضمون نحو كل إذا لم يقع فيها ولا يوجب
 وبعض ما كقوله نعم وكل في ذلك يجوز فظن أن إضافة مضمون نحو كل إذا لم يقع فيها ولا يوجب
 ما مضاف للمفعول حال كونه ظاهراً موصلاً إليه وهو كذا وكذا كقوله كل من خلق وكل من خلقنا المرئيين وكلناهما ولا يضافنا

وهو كلاً وكلنا وعند كذا وسوا وظاهر حفظ وهو كذا ونحو

الاول السشكل لشذو شرط احدها التعريف فلا يجوز كلاً او اثنين وكلاً كلاً امرين كلاً خلافاً للكوفتين وفي ذلك وصفاً كلياً
ولا يوكداً التأكيد للمعنى الا المعاناة التثنية كلاً على اثنين اما في التعريف كلاً لها وكلاً لها بالاشتراك نحو قوله كلاً ما فقه عن
اجنه حيوانه ونحو اذا مضى اشد غلبنا فان كلاً ما مشترك بين الاثنين والمباغاة والمباغاة في قولك للحجر في الشرع كلاً وكلاً ذلك
وجبه وقيل لا في اشتباه في المعنى مثلها في قوله هم لا فاقض ولا بكر عوان بين ذلك اي وكلاً ما ذكرنا ان كان يكون الضاد
التي كلاً واحد وقد يفرق باللفظ بالاول في التعريف كلاً لا زيد وعمر قال كلاً اي وخليل واحمد عضداً وساعداً عند المام المتما
قال بعضهم ولا يكون كلاً وان ذكرت في غير اضافة لا يتم ليس كلاً وتثنية ما علبت عليه في كلاً من كلاً كلاً ضافة وعند وهو
ظرف مكان ليس كلاً في الحظي والفرق سوا كلاً فاحصين في قوله اراه مستقر اعنده عند سدة الكثرة عند لها جملتها في
او معنويين نحو قال الذي عنده علم من الكتاب ما اتيك واتهم عند ثلث المعطوفين الا حياً قال المراد في شرح الشهاب
اذا كان مظهر ومضاهي كانت للزمان نحو انما الصبر عند الصدمة الاولى وفيما فقهت عنها ارضت ولا يقع الا في او محروقة بين
وبين وبها يفهم ان يحمل ما في الخبر على خبر حيث قال وما من صواب على الظرف لا يخففه سحره واما قول العامة ردها ردها عند
فلحن واما قول بعض المولدين كل عندك عندك لا فينا زب نصف عند فقال الحري في لحن قال انبهاشام وليس كذلك بل كل
كله ذكرت واريد بها لفظها فشا نبع ان مضرت بضمها لا سماً وان لم يرب ويحكي اصلها انه في قوله لا خريف يولون هذا
عندنا ليس ثانياً ومن اتهم حتى يكون كلاً عند كلاً هو كلاً في كتاب علي بن ابي طالب وهو في عند كلاً عند كلاً من
من وجهين احدهما انها ان يكون ظرفاً للغياب كالماني نحو عندك مال فهذا القول عندك جميع في شئ الثاني هي كذا ذكرنا
الثاني في ما لا يرب ويحكي في حواشيها واذا في اقل تقول عندك مال وان كانت غائباً ولا تقول لذي مال الا اذا كان حاضر
قاله الجوزي وابو هلال التكري في باب الشجر قال انبهاشام وزعم المعري انه لا فرق بين كلاً وعند قول غيره اولى انتهى وما مل الفها
معاملة الف الى وعلى فسلم مع الظم وتقلب لا مع الضمة غلبا وفريق كلاً وسوى نحو سوى زيد وسواك وشي الكلام
عليها في بحث المثنى انتم تلبس استعمل بعضهم في مقطوع عن كلاً ضافة ومن استعملها كلاً في المثنى في منقول من لحن في قوله
تولفت من جريتين فربما لا سوى عند الحقين لها فينا يلازم كلاً ضافة فيضف من عند تدبر او حال كونها ظاهراً فيقطعا في حجب وهو
اولو بمعنى اخذنا سم نبع كلاً واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو وقال فيمن اراد قوة واولو باس شديد وهذا الذي
صحيحة لا نوا الموصولة نحن وذات النون فربما نحو واولا لا جمال وان كن اكلات حمل واستشهدوا وذو هذا واسلموا اذا
بينكم وانا افنان ذوات كل خطا ولا يمتنا فان الا الى ط اسم الجنس ونحو بهما يقابل الضمة فلا يرب جامع رجال او كوا
غافل ولا رجل غافل وذلك لان ذوا واولو في حواشيها في الحقيقة انما صنعت فصلة الى جعل اسمها الاشارة صفة وذلك لانهم
لما ارادوا ان يصفوا شخصاً بالانتماء الى طائفة من الناس ان يقولوا جامع في رجله هب فجاءوا بذكر صفة التميز فها هو ذا هب
اما جاز كون نالها صفة لم يكن للخصم فانه قيل وهذه هي الحكمة التي افضحت اشراط الظم لان الضمة موضع لا يدل على صفة
معينة ليعضدا الوصف بخلاف ان كان المراد بعينها باحسباً من جملتها لئلا يربحها باحسباً لفظه واما قول الشاعر انما يعرف الفضل
من الناس ووه نشأ وقيل لحن قال الرجاء في شرح ادب الكاتب في ثلثه ابو بكر بن زيد قال في ثلثه باحسباً لئلا يربحها
عن عمه قال في ثلثه اعرابي من بني غنم ثم من بني خنظلة لنفسه من يصحك لا خيبه بالغة فهو اخوة تلعن المشرقي انما لوق افعا بنوه
لواي الناس يبا سائلاً ما وصلوه وهو الواطعوا في ذك كلاً كلاً لا تراه اخرج لذي هرسا لافوا ان من لسان سوى لحن
بكره حاروه والذين بال بارذاق اورا طراسلوه ورا الناس محمد الله فاعنوا واحداً فلهذا اواب عن فاسموا وثق وعنه انت
ما استغيت عن صا حلك الدهر اخوة فاذا الخبيث اليه ساقه خطفه الهنا المبروت مالم نبتدل بين الوجوه انما يصطليح المرء
في الناس ووه وشذو اي قطعها عن كلاً ضافة وادخال اليها في قول لا خرف لا اعني بذلك سفلينكم ولكن ايديكم الدنيا
او حال كونهم مقفراً فقط وهو نوعان ما يضاف لكل ضمير متكلم او مخاطباً او غائب مفردا كان ومثنى مجموعاً مذكراً ومؤنثاً وهو
وحد نحو فادع الله وحده وقوله ركننا اكننت الهي وحدك وحوله والذاب اخشاة ان مررت بحداب واخشي التماج والمطارد
ملازم للثنية كبر ولا فله والضمير في قوله بيننا احوال احدها ما ذهب يويرا انه موضع موضع المصدر الموضوع في موضع الحال في
في موضع اتخاذ واخذ في موضع موصوف موصوف وهو الحال قال ابن ابي شاذ في شرح الجمل وكان بعض اخفا بنا في يد على لك فيقول وحداب
مناب مجاد واخلو ناب سباب موصوف موصوف مناب منفرد وانفرد ناب مناب منفرد ومنه في قوله في التحقيق حال انتهى وهو مطلق
ساقه من غير شرط الثاني امر مصدر واحد وهو مصدر التوايد وهو في شرح الشهاب انما في ثلثه امر مصدر لا يلفظ بفعل وعلى تقدير
القولين فهو مصدر في موضع الحال الرابع منه يرب يربون انه مضى على النظر في قول العرب يد يد هذه التثنية يد يد موصوف الثقب
واجاب هشام فيها وجبين احدها ما قاله يربون ذلك ان يكون مصداً لفعل مقدور وهو النبر كما قالوا زيداً لا اي قبل الغبلا

صَفَرٌ إِلَى مَغْوٍ لَهَا فَاقْطِبْ

بالتصديق

صفحة
المصنفات
سجود

ولا ضد الخفيفا ولا فمخوفين ونفيهما مع المعرفة ونحوها

وقد قسم الى اثنا عشر محضة لانها في تقديرها لا تفصل من غير حيث ان المعنى لا يتبع الا بتكلف خرج من العلم وانما ذلك جعلها راسخة
 لان لها اعتبارا واحدا فانها من جهة لا تفصل المذكور في الثاني من جهة لا تفصل من حيث ان لا يميز ما نسل بين المضاف والمضاف اليه
 كما كان في نحو صار رب بيت قال بوحيا ولا اعلم السلفا في ذلك فنفيد الاضافة المعنوية بغير هذا الصانع المضاف اليه المفعول
 زيد وعبد هذا وصار رب بيتا من زيد افضل الناس نفيد تخصيصا للمضاف مع المضاف اليه المذكور فمخوفان وحل والاداء بالخصيص
 الذي لم يلبس فيه التعريف فان غلام رجل اخضر من غلام وكثير لم يميز به غير كذا فنفيد في ذلك الابدان التي هي في شجرة غير نظر
 فان مضمناؤه انما لو اطلق المخصص لم يميز به غير كذا فنفيد في ذلك الابدان التي هي في شجرة غير نظر
 المذكور محو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص انتهى وعبد ايدع كلاما في بيان حيث
 قال في قسم العزبين الاضافة الى المخصص التعريف ليس صحيحا لا يتخلل القسم بينهما لان التعريف تخصيص فهو قسم من ذلك فنفيد
 والاضافة انما ينفذ المخصص لكن قوى مراتب التعريف فان ضيف الى معرفة اكتسب المخصص لتمام انتهى فنفيد ان لا يستفاد
 كلام المصنف هنا شيئا من احد هما ان الاضافة المعنوية لا يجامع التعريف بل شرطها عجز المضاف منه غالبا لان الاضافة للمعرفة
 معرفة المضاف وهو حاصل المعرفة فيكون تخصيصا للمضاف بل معنى او يضاف الى المعرفة فان كان بال حذف منه روبا لم يميز بكون
 محو رجل من الجمل فلا يقى الغلام زيد ولا زيد كذا لا حدثت ل من الاول وقد راى شيئا في الثاني ولذلك اشاعت ايضا المضافات للمعرفة
 لتعدد تقدير نكيرها الثاني ان المقصود لتمامه هو ايضا الفصحة في قولك جاء غلام زيد الظرف لانه لا بدليل لان اتمنا
 اليه انما جري بغير تعريف او تخصيص لم يثبت بمرئياته وقد يكون الامر بالعكس محو كل حتى انتهى فاننا في الفصحة في ذلك المضاف اليه لان
 المضاف انما جري بغير قصد للتعريف لا الحكم عليه ولذلك صنعت قوله وكلان مقارن اخوه لغير انك لا الفرقان وكوفي الخ في الثاني شئنا
 من افاده الاضافة للتعريف المضاف مع المعرفة مضافا فانما بينهما تخصيصا ولا يفرق بينهما احداهما مالا يقبل التعريف كمن فعل وحل اريد
 بها مطلقا للمباين والمماثلة والكفاية كبرت رجل عجزا فنفيد ذلك وخسب من رجل ولذلك سمع ونعت لكثرة بها واختلف في سبب ذلك
 لعدم قبول التعريف فعمل لشدة الايهام وهو راي نزل التراج والسبب في ذلك هو السبب في ذهب سبب وبه والبر الى ان السبب
 ذلك ان الاضافة مضافة تخفيف فتكون المضافة لا اضافة بغيره كما في ستم لفاعل لانهم الذين اتموا التحقير في ذلك ولم يميز موهبة
 اسم الفاعل انما اذا اريد المماثلة والمباين في شيء مخصوص كما اذا اتم شخص بها ثلث في شيء من الاشياء كالعام والخاص وهو فيها
 فقيل جاء مثلث كان معرفته اذا قصد الذي يحتمل في الشيء لقاله وكذا عجزك قال انما في شيء التسهيل وقد عجز بغير مثل
 مباين وحاشيتنا ثلث خاصته يحكم شعربها واكثر ما يكون ذلك في عجزا وانفقت بين الصديقين نحو فلينك الملوحة بغير افعال في السلو
 عجز السائل اجاز بعض العلماء منهم السبب في ان يحمل على هذا غير المصنوع عليهم لوقوع عجزه بين مضافين وليس ذلك بل انهم
 لقوله نعم فعل صالحا عجزا ان كذا فعل ففت بدلت كره مع وقوعه بين مضافين اشبه واحبال لوقوعه هذا بانه على البدل لا الكثرة
 وكبير مثل وحسب كل ما كان في مضمنا من شبيهك ونظير لسواك ونحوك وعزبك وتربك بترك وحسبك انما هيك وشعرك
 جملك وفذلك قال الاكثنا وما خلفها السماع الثاني انما كان واقعا في معرفة لا يقبل التعريف بخوب رجل واسيه وكذا فنفيد تخصيصها
 وفعل ذلك عجزه وظانته ونحوه لان ربه كذا بجزات الممارات والمحال لا تكون معرفة ولا لا فعل في المعرفة فنفيد في نحو لا
 ثلثه من مضافا ان ايا مضافا الى ما عجز اللام والمعرفة عجزت واللام زائدة بين المضافين تحسينا للفظ ورفعا لوقوع اسم لا مفر
 في انهم والدليل على ما فيها انها قد جاءت في قوله بالبر الذي لا بداني ملافا لا ابا انما هو في مضمنا وهو مذهب سبب وبه والبر
 الثاني ان اللام عجزا بوجه وانها ما عجزها صفة لما قبلها فتعاقب كون محذوف وعلمهم من نحو الموصوف من لفظ الطول بصفته سبب
 المضافات في اصل معناها معنى بولعوا بلك واحد وهذا مذهب سبب وبه والبر الذي لا بداني انما هيك ان الاسم مفر وجا
 على لغة القصر كقولهم مكره اننا لا بطل واللام عجزا للمبرم هو مذهب سبب وبه والبر الذي لا بداني انما هيك وهو المحسوس
 لسلافة في قولين افر من نابل زواذه وحل ذلك خلاص الاصل قال انهم في كلامهم على لا قولهم لا باالي ولا يجوز ان نمر
 الاسماء الستة بالاختصاص اذا كانت مضافة فلياء وعلى الثاني ان الاسماء الستة لا يفرق بالجزء اذا كانت مضافة وانهم يقولون
 علام لم يجد ثوب الموت ويجار فيها بان شبيه الشيء جار مجازا وعلى القولين فيحتاج الى ضد بغير قول وبما الثاني ان احد هما
 ان الذي يقول جايء اباك بعض العرب الذي يقول لا ابا الزيد جميعا والثاني قولهم لا علام لم يجد ثوب الموت ثلثا هل اضافة
 الجمل للتعريف لا في نابل المضاف الى فاعله او تخصيص لان الجمل ذكرنا اخلا لان لصانبه البسيط وسيل في بيان الثاني
 استظهر ان الاول والمضافات لغيرها في الاضافة المعنوية ان كان مضافا الى مضافا عليه وعلى غير شرط ان يكون له مضاف
 مضافا على غير المضاف اليه فيكون بينهما هو ونحوه في وجهه قال معناه الفاضل الهند في حواشي الحاشية في لا مضافه
 المعنوية بمعنى سر التبيين كما تم فنفيد ان المضافات لا يكون قد يكون فنفيد وقد لا يكون او كان المضافات ليد

لغنيمة

جاز
 عجز
 مضاف

أنازة العقل بفتح المعنى **و** **من** **شبه** **فلا** **نحو** **هذه** **التي** **أول** **البحر** **بما** **جاء** **وهو** **التي** **ب** **بسطه** **حرف** **ج** **م** **لفظ** **و** **الشم** **و** **ج** **ن** **ف** **ز** **ب** **ع** **ش** **س** **ب** **ش**

ان ذلك
 وان
 فكل

و
 في
 في
 في
 في

ان يكون منه قوله ان ربح الله فربنا من المحبين بعد اقل انما فربنا كوفيت لا انما ولكن ذكر الملاماتهم الزموا
 اللذان كبر في فربنا المومر فربنا لنت بعد الفهم والشمى واشترطوا ان لا يستغنا عن الصناديق المصنوعة التي لا تروى
 لم يكتب المصنوع الحكم المذكور في العشرين ومن ثم المنع قامت علامته وجاءت زيدا لا في قامت فهد ولنت فربنا فلا ولا
 زيد وانت فربنا منه ورواها في ذلك في التسهيل ثم لا يذكره المومر كون المصنوع من المصنوع في كمال المومر كمنه فربنا
 افضل البنا من قال البنا في ذلك في شروحه فان ذلك ما لا يجازي شرفه من هذا الفيد بعد اعطيا الفيد الا في وهو فربنا
 بالمصنوع البنا عن المصنوع فان هذا ملزم لكون المصنوع بعضا او بعض فربنا لا شتم هذا الملازمة الا في فربنا فربنا فربنا
 يوم عروبه وان تمح الاستغنا عن كون المصنوع ليس بعضا المصنوع البنا ولا بعضه لان اليوم فربنا عروبه فقد علمت فربنا فربنا
 الا في ان بقا الفيد انتهى عروبه باللام يوم الفيد ورواها الفيد في شروحه فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 كل قول عروبه جازت عليه كل عروبه فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 التسهيل ولا يفتي هذا القسم الثاني بخلاف ما شتم في وشارحه وبقا الفيد البنا الى الجاز في فربنا فربنا فربنا فربنا
 اللذان كبر في الصورة الاولى والثانية في الصورة الثانية وقد بدلت المصنوع من المصنوع في ذلك فربنا فربنا فربنا فربنا
 اذا اضيف المصنوع الى ربح المبدأ في نحو غلام من عندك والمفرد في نحو فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 انت افضل وجب لرفع في نحو غلام اربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 هذا اشار الشيخ امين الدين الى الحق في قوله طلبك بارباب المصنوع من غلاما فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 فاقص فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 قول امر الفيد كان انا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 المحفوظ الثاني المصنوع فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 بالاسم فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 في ثلثة ابواب احدها ان يكون المصنوع في شروحه ورواها فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 مثل ما انكم تظفون فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 انتم فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 مثلاً وناقلا في ما بينت فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 غير فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 وقوله لا يفتي فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 فان كان المصنوع فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 الصادقين صدقهم بالفتح بناء وقراءة غير فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 بطلع الفيد وقال اخر المومر فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 روبا بالفتح قال البنا الذي يفتي في شرح التسهيل قال في فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 ولم يرد على ذلك فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 الى الجملة في قوله على فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 الى الجملة ولا يفتي ان هذا البنا المصنوع فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 الفيد فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 المصنوع فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 ان الفيد فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 الا اسما كما صح به في فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 الى زيد ما لا يربى فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 عبارة على ان المصنوع يكون فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا
 المومر من حرف ج م لفظ و الشم و ج ن ف ز ب ع ش س ب ش

سبعة خرق الظم والضم وهو ف

[illegible]

لا تملزم
رسد استوره
عرفت و بلور خیار
المفتره

توبك بفریب
مدر

والبناء

الى المفعول اي حامدا له اي تزهده غالا بليق به وابتث لم يابلق برينل ولا شتعا والحمد مضافا الى الفاعل اي يسبح بها حمد غيره
 ان ليس كل تزيير محمود الا ترى انك تشيع المعزلة افضه تعطيل كثير من الصفات انتهى قال شيخ شيوخنا الخ فترسمه في المثال الكلي
 بعيد بقله ذلك لا يحسن عليك ان المعزلة ومن وافهم لم ينفوا الصفا راسا حتى بانهم التعطيل بل ينفوا زيادتها فافوا سمع
 ما قد رتبته في ذلك البواني وهذا لا يستلزم ذلك بل هو اول على التزبيات القول بالزيادة يوقد في المحل ورات
 فبعضه عكسنا اذ لو ان التزبيد كما هو المعزلة في علم الكلام فليراجع ثم انتهى السادس الظرفية نحو قل قد نصر كما الله بيد خيئام
 بغير التامع البذل وهي التي يحسن في مكانها يد كقول الحمايم فليتبهم فوما اذا ركبوا شتوا الاغارة من سانا وركبنا
 اي يد لهم وانتعت الا غارة على المفعول لاجله الثاني المتعاطلة وهي الدخلة على الاعواض والا ثمان نحو كافات الاكثا بضعف
 واشترت القوس بالفتا ساع الحمازة فقبل بضعف الاستعمال في الصبح وظلالا ابي حيان ان الكوفتين كلام عليه نحو فاستل به
 خبير بدليل دينا لون غائبنا فكم رينل لا يختص به بدليل ويوم تشقق النباء لغام ومقبل التوحش في هذا البناء بمنزلة
 في شفقت السنام بالثقة على ان النام جعل كالا لانه تشقق هذا العاشر الا مشعلا نحو من ان فامنه بغيره بدليل هل انكم
 عليه الا كما امتكم على اخيه الحادي عشر التبعيض اثبت ذلك لا صحت والفا ربي الفيد وانما لك قبل والكوفتين وجعلوا من حينا
 دير بفا عا الله اي منها قال بعضهم ويمكن ان يكون البناء سبقت ايات العين في اللطافة بحيث تدعو الشاظر بها ان يسم
 منها انتهى الثاني عشر الغنم وهي اصل حروفه ولذلك خضعت بخواتم الفاعل معها نحو اضم بالله لغفتان ودخولها على الغنم
 هو بك لا صحت واستعمالها في الغنم الاستعاطي وهو الكوكب جلة طلته نحو بالله فل فام زندي استلك مستحلفا بالله و
 الثالث عشر الخايع وهو قد لخص في اي الموقبل ضمن احسن معنى عطية التراجع عشر التوكيد وهي الزيادة وزيادتها في شئ موضع
 على ما في المعنى احد هذا الفاعل زيا ونها منه واجبه وفاعله وضرة فالتاويح نحو احسن زيد على قول الجمهور والمعالفة فاعل
 كفي نحو كفي بالله شهيد بالجرم زيا ونها هو لا صحت كافي الا زيات وقال الزجاج دخلت ليلته فبين كفي معنى اكف اي في المعية
 قال ابي شام في المعية وهو من التحسين كاد ويصغر قولهم انقضى الله امره فدا خبر يثبت عليه اي يتق ولا يجعل بدليل جزم يثبت وجوبه
 قولهم كفي بغيره بترك الشاء فان جميع بالفاصل فهو محذور ولا موجب بدليل وانما حفظ من زيا ونها في جزم من عشرة فان عوز
 بقولك حسن بغيره فالتاويح لا تلحق بضعف الا مران كان معناها الخبر انتهى ويشكل عليه استنا الفعل لما فيه ضمير الخطاب
 هو عن جابر الوارثين بجي كفي فده محذر داعي البناء قول الشاعر كفي الحسد فاعين الجرم محذر ولا تزداد لاني فاعل كفي لانه
 بغيره انرا عوز ولا اله معنى وفي ذلك لواء كقولهم بدليل ضلكت كفي وليكن فلينا لا يوق لها قليل والثانية متعذر
 لا شيت كقولهم نعم وكفي الله المؤمنين الفئال والقرينة كقولهم مالم ياتي لليلة مالم ياتي اودي بخله وسر بالية الثاني ما مراد
 منه البناء المفعول نحو ولا تلغوا بايديكم الى التهلكة وهتري ليلك بغيره الخلة قال زهير في هذا كفي في مفعول غرت
 ونحوه وقلت في مفعول لا يهلك لاثنين كقولهم تملك فواك في السام حريدة شفي الخبيج ببارد شام وقد زيدت في مفعول
 كفي المتعذر لانه لو احد ومنه الحديث كفي بالمرء كذا بان صحت بكل ما سمع قال المراد في الجنبه وزيادته البناء في المفعول غير مقبولة
 كقولهم لكن جزم الرضى بانها تزداد في مفعول غرت وقلت وجلت وسمعت ونبقت واخبرت الثالث المبني او ذلك قولك
 بحسبك درهم وعزحت فاذا بزهد وكيف بلك اذا كان كذا ومن الغريب بها زيدت اما في اصل المفعول وهو اسم ليس بشرط ان يتاخر الى
 الخبر كقولهم بعضهم ليس البرهان فقولوا بنصب البر وقوله ليس عجيبا بان الفاعل يصح ان ياتي في بداهه الرابع الخبر قال زهير في
 فان كثر زيادته لاني في الخبر على ثلثة اشياء كبر قليل وقل قال كثير في ثلثة مواضع وذلك ليس وما نحو الله بكان عبده وانا
 رتبك بفاعل فما يملون ومعدا لم يراحو ولم يراوان الله الذي خلق السموات والارض ولم يبع بخلهم بعباد ذلك لا في معنى
 وانما الله بعباد وهو راجع الى المسند الا ترى في المعنى والفايل في ثلثة مواضع بعد كان واخوانها متفقه كقولهم وان مثل الكلد
 الى الزاد ان باعجابهم اذا جمع القوم على عمل واحد بعد طر واخوانها متفقه كقولهم دعا في الخي والخيل يني ويبيد فلما دعا في له
 محبته بعباده وعبادة الغاملة على ليس كقولهم فكن في شفيعا يوم لا ترو شفاعته بمن في شاعر سواد في باب والا فل في ثلثة مواضع
 بعد ان يركن وصل فالاول كقولهم فان شتا زعت حفته لا تلالها فامك فاما احث الحرب والثاني كقولهم وكن اجرا وقلت
 لبيت والثلث كقولهم الا هل اوعيت ليدن مدا امي في حال في المعنى زيا ونها في الخبر ضربان غير موجب في قياس وقد مر مثاله في
 موجب فيوقف على السماع وهو قول لا يفتش ومن تابعه وجعلوا منه وجرا في شين مثلها والا فلي يعلني مثلها باستفهام في محذ
 هو الخبر انتهى الخامس الحال المضاف عليها كقولهم كما من دعيت الى باسا واهز فانا بعتت بزدولا وكل ذكره برفا لك السادس
 التوكيد بالنفس والعين نحو جاء في زيد بنفسه او بعينه والارم وهي كونه مع غير المضمرة مفتوحة مع في غير لغز اخر نحو
 ولنا ونكر في لغتهم مع وهذا في غير ما به المتكلم فاما نكر مفعولها ونكر مفعولها فاما نفع مفعولها والله بليد

معلق

فالمشتبه بالان لم يكن يدكر مع المشتبه منه أعرب

المتبين مما لا يثبت عن ذلك علوا كبيرا واعتلوا في التخصيص عند هذا الاشكال فقال بعضهم نحن ان المشتبه غير داخل في المشتبه منه والقوم
 يقولون جاء القوم عام مخصوص ان المتكلم اراد بالقوم جماعا وليس فهم زيد وقوله لان زيد فربما قد دل الشايع على عدم المتكلم وانما اراد
 بالقوم غير زيد انتهى وكان التصريح بهذا الجواب حيث قال في الحد هو الذي لا يكون بعدا ولا خوافا للملكة له على عدم اتصال الجانب
 الواسع بقدر يمكن قال الرقعي ان لا يثبت شي لا جماع اهل اللغة على ان لا يشتبه بغيره ولا يخرج الا مع التحويل وليتم بغيره عدم التحويل
 لكان مرهبا بلفظ اكثر من غير وهو قبح وقال ابو بكر الباقلا في عهد المجيب المشتبه والمشتبه منه واداة الاشتنا بمنزلة الاسم واسم الماشي
 فقولك له عشره لا يوجب له على اشتبه لا فرق بينهما من وجه فلا دخول ههنا ولا خارج ورد عليها بان لا يثبت في انهم اسم مركب من اكثر
 من لفظين وقيل وليس كذلك بل يثبت بالجملة وان طالت ثم يترجم عليه انه لا يفصل بين اجزاء الكلمة بكلمة اخرى ولا بالاء عن الجملة في القوم
 يوم الجمعة ما دام لا يخرج من ساحة البناء لا زيد انتهى قال السزوني واشتبه في التحويل المشتبه داخل في المشتبه منه وانما اشتبه به لا زيد
 لان انما يلزم لو كانت التسمية في مجرى المشتبه وليس كذلك بل التسمية في المشتبه مع المشتبه معا وانما الجري لا عراب على المشتبه منه وان كان
 المنسوب اليه لجميع لان العادة تجزأ الاعراب على ولا اجزاء للتوالي في غير القوم ولا عراب على الجزاء الاخير يكون مضافا الى البناء بعبارة من اجزاء
 او شبه المفعول كالسنة فالمشتبه يخرج قبل الاشتنا الى المشتبه منه قال الرقعي ههنا الجواب وانما يثبت في المشتبه عند الاشكال ان كان
 انتهى قال بعض المتأخرين ومبررات المشتبه لم يخرج عن كونه قد دل المشتبه من غير ما كان ولا على التسمية لا انه لا يشبه فكيف يفهم
 اخرج وحش نقول فثبت المشتبه الى المشتبه منه فخرج من التسمية المشتبه ثم حكم او طلب فلا نشأ فثبت انتهى وقد سبق في
 هذا صاميا غاية التحقيق قال من داخل من حيث الاقوال واللفظ فخرج عند في التركيب الحكم انتهى وانما مشتبه ههنا انما الاشتنا
 مع الفصل مشتبا لا انه داخل في دلالة مطلق المشتبه منه والمقطع منقطع الدخول في دلالة مفعول ومركلة لا المنطوق انتهى فثبت
 الخرج منها مشتبا بخلاف دلالة المفعول فانها ضعيفة لارجح لا يشترط في المنقطع ان يكون من غير المشتبه المشتبه من اجل ان لا يكون داخل
 في المتكلم والاقول قبل الاشتنا سواء كان من جنس المتكلم فقولك خارجي القوم لان يالمعنى بالقوم الى جماعه خالفه عن زيد اذ لم يكن
 نحو جاء في القوم الا حارافين ان الفصل ليس هو المشتبه من الجنس كما ظن بعضهم الخاف من ترك بعض المتأخرين ههنا فقال لا
 كان الاشتنا مستقلا ولكن فانه يكون الخرج منه عند كونه وان يكون مقدر فيكون الاصل منضموا بينهما احد الاحارافا ههنا احد
 كلاهما يتبع الاحارافا بعدد يميل الى بل والفرق في الغنم وغير ذلك فاشتبه الجار منه وقد على هذا عند من اشتنا المتكلم كاد على تبيان
 احد في الاشتنا المخرج نحو ما جاء في الان زيد الخرج زيد وعلى تقدير على حال من الاحوال فيما جاء في زيد لا وليا ولكن القول في
 البواني ويكون القوم بين هذا التمكن من قطع الاشتنا المخرج اشتنا الغامل بطولونه نحو ما جاء في احد الاحارافا رعد
 اشتنا له فيما جاء في ان زيد وجاب هذا التباين بان ذلك انما سلم المخرج عن الاقتران في الظن وان كان مشتبا باشتنا التعداد
 فانما صح له الا بيان بالاعتناء في المتعلقين فلا يارس بعضه على احدهما الفصل القوم بينين في نوع آخر فيما لفت في طويته وهو الفصل
 لفظا انتهى فالمشتبه بالان لم يدكر مع المشتبه منه لفظا بل قوى وفيما الكلام ما فضا اعرب بمقتضى القومال من وضع نصب
 رجز لفظا معام المشتبه منه ان لا اصاله ان القومال في التحقيق عاملة في ذلك المتكلم ولكن لما حدثت وقام المشتبه مقارنا على
 لا بطر الاصله لاصح ما قام الا عند قيل بطر في الاصله والصفة للفصل الا وفي نظر الفصل انما يكون مسوقا لترك انشاء
 في الجملة لا مقتضا لتركها لتركها وجوبا واختيارا وقام الا عند يبين تركه التاء عند قوم ويختار عند اخرين وهو الحق يد بل
 قوله ما ريت من ريب وزم الانبات في حريتنا في المشتبه مفرعا في مشتبه مفرعا لانه الاسم المفعول وحده وانما اسم بذلك فثبت
 له باسم عاملة لا فهو المخرج في الحقيقة اذ لم يشغل بمتبني منه جعل منه لفظا مفرعا عن التعلل في المشتبه فلا حاجة الى ما قاله بعضه ما كان
 المراد بالمخرج المخرج على الحدف ولا ايضا كما ايرد بالاشتراك فيبلا تدفع له الغامل عن المشتبه منه على ان ذلك ان نفس المخرج بالفرق
 عن اهل الاعراب المشتبه منه ذلك ان يجعلها معهم كان لوقوع المخرج منه ثبوتها ان اول المخرج لا يكون في المصدر الموكدا لعدم التما
 ويحوز نظرا انما المحمول على انه مصدر فعلى ان لا طنا صيغة او يكون فيما عدا ذلك من جميع المعولات كالمخرجون ههنا لا اسماء فيهم
 والفاعل نحو لا يعلمهم الا الله تعالى على الفاعل نحو هل فيك لا القوم القائلون والمفعول به نحو لا تكلف نفسك الا وسعها والمفعول
 فيه نحو لم يلبثوا الا عشرين او نحوها والمفعول به نحو ما ينفقون الا ابتغاء وجهه لا يكون في المفعول معه فلا يبق الا ان لا يثبت
 قال الرقعي لعل ذلك ان ما بعد الا كما انه منفصل جسي لفظا عما قبله لاحتفاء لفظا واياها والواو اية مؤنثة من الانفصال كما شجر
 على الفعل مع حرفين مؤنثين واما وقوع وال حال بعد نحو ما جاء في زيد لا وقلا من اكب خلعك ظهور على الفعل لفظا فيما بعد
 الواو انتهى يكون في المشتبه بالمفعول كالحال نحو ما جاء في زيد لا وليا ولا ينفقون نفقة الا وهم كارهون وللمتبع نحو ما انما
 الاناء الاماء واما انواع ما يقع المخرج منها في ليدل نحو ما سلب زيد الا قوبه واما عطف النسب فلا يكون في هذا المقام وعطف
 ايتا وانما كيد ينافيها الترخيع ضرره ان لا يكون الا في متعدي مماثل ياتي عطفا لبيتا لا انه ما علم ان يختص مثل هذا مما كان يقدر

في هذا الكلام
 في قوله على
 في قوله على
 في قوله على
 في قوله على

في قوله على
 في قوله على

في قوله على
 في قوله على

في قوله على
 في قوله على

وَبَعْدُ سَوْجُودًا لِأَصَافَةِ وَتَعَرُّبِ بَاغِ الْمُسْتَنَةِ بِالْأَوْسَاكِغَيْرِ عُنْدَ قُورِ

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنٍ
فَاطِمَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ

[illegible]

الاشتغال عند تعامس ر س س ر س
مقدّمه في اشتغال الفاعل بالاشياء الاصل كذا في التخصيص نحو هذا زيد اكرمته في رضة بالابتداء اذا

فلا ما تشاؤك الا
اسم كذا في اشتغال
نحو من جاز في
بغير فعل بغير

نائب في منصوب
عن اشتغال
في اشتغال

يندر العود بالانسان لا سيما عطفه وقاءه من اعظم القربى هل هذا البناء الاول وهو العين او الثاني وهو اللام مخالفت
ان حجة الثاني واولها الاول والثاني لا سواء ما مقام الاشياء الثاني تأخير منصوبا وغير منصوبا اشتغال عند الفاعل وهو س
عامل منصوب فاصب ضمير او متعلق بواحدة واسطة وغيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك الجول وسلط على الاسم
اذا انقضى هذا الفعل اذا اشتغل عامل فلا كان او ما يعمل عمله قال انما انما ولا بد من هذا الباب لا اسم الفاعل المتعدي
دون الصفة المشبهة والاصد واسم الفعل لا بد من فعل في ثباته قبله عن نصب اسم متقدم عليه بنصب ضمير اي ضمير
ذلك الاسم بمعنى ان العامل في نصب اسم الفعل عليه بنصب ضمير او متعلق اي متعلق الاسم او متعلق ضميرا فلا ذلك العامل
فيهم مثل ذلك ليس هناك مانع لفظي او معنوي بل هو بحيث لو سلط عليه لم يشتغل بما ذكره لنصب مع تعدي الفعل الى اصل الموضوع
فظهر انه لا حاجة الى زاده انما الحجة الكافية من قوله بحيث لو سلط عليه هو انما سبب لنصبه التعلق يكون بوجوده كثير
لكون الاسم مثلا اليه نحو زيد ضربت غلامه ومنه نحو زيد ضربت غلامه لان الفعل اشتغال بالصفات لكن بواسطة العطف
او موصوفا للعامل ذلك لضمير او موصولا له نحو زيد ضربت رجلا يحبته وزيدا ضربت لثدي حبه او موصوفا عليه موصوف
عامل الضمير او موصولا له نحو زيد ضربت رجلا يضربه وزيدا ضربت رجلا والذين يضربون وغير ذلك من المتعلقات وضما
التعاقب ان يكون ضمير منصوب بالفتحة في الرفع كان ذلك الاسم المشتغل عند العامل ضمن جالان وجوب نصبه وجوب نحو
رجلان يضرب على رقبته ولشاهي لا من رجحان رغبته على نصبه في نصبه بفاعل مقدّم رجوبا بغيره العامل المشتغل عند نصب
ضمير او متعلقه ولذلك وجب قبله لان المفتحة في آخر موضعها ولا يجمع بين العوض والعوض ويجب ان يكون مفعلا على
الاسم لا لا يلزم مخالفة الاصل من وجهين: جاع السبق في غير محله الا ان يمنع مانع فيفقد ومخالفاتهم را بهر ولا يلزم في
الاستفهام ما قبله ويكون المفتحة المذكور دلالة على المفعول ركان الاصل ان يكون المفعول من لفظ المفتحة ومعنا كزيدا ضربته
اي ضربت زيدا انا والحصل مانع ضاع في كافي زيد امرت به او زيد جالس عليه او معنوي كافي زيد ضربت غلامه فيقدر
ما يناسبه بالتركيب او بالزوم ان يقدّر المانع فيكون في الاولين تعدد الفاعل بنفسه في الثاني خلاف الواقع اذا الضمير لم يرفع
فوجب ان يقدّر في الاول جازيت لان مررت قبله عند تيمم البناء فيجوز جازيت وفي الثاني لا يستلزم ان جلس الضمير في سائر مواضع
ليس عليه في الثالث اهنت فان ضربت لعلام ليشام انا نرسيد بحسب العادة قال انهم امان مع كل معناه بالمرث
ولا كل سبب انما لا مانع في نحو زيد شكرت له لان شكرت سببا بالجار وفسره ونحو يوم الجمعة صفت في لان العامل لا يتعدى الى
ضمير الظرف بنفسه فكذلك لا مانع في زيد اهنت احاه لان اهنت لعلام في الضمير انتهى نفيه ما فيها لغيره في ان لنا سببا ل
مقدّمه وهو متعدي بضميرين والجمهور في زيد هو العامل المذكور وهو قد ذهب الكسائي وذهب الفراء ثم اختلف فقال الكسائي
هو عامل في الظم والضمير ملحق وقال الفراء عامل فيهما لانهما في اللفظ كقبي واحد ويتر علىهما ازيد مررت به وانما يجب نصبه
اذا انما لا يشاؤه الا فعل كذا في التخصيص نحو هذا زيد اكرمته في رضة بالابتداء وهي شهرها والذ
مثل هذا فقال هذا زيد اكرمته ولا يشد باللام ايضاً ولو لا واما قال كذا في التخصيص بعد التخصيص ما يشاؤه الا فعل
فيها اذ مشاها اذ كانت لا مشاها غير الضمير نحو زيد اكرمته في رضة بالابتداء اكرمته في رضة بالابتداء اكرمته في رضة بالابتداء
الذين عني اذ كانت الاستفهام والشرط لا يقع الاستعمال بعد هذا الا في الشرط ما في ان لا يشرط لا بد منها الا في الشرط فلا
يجوز في الفعل من غير لفظه وحسب ما خالده القيد اكره الا اذا كانت اذ الشرط اذ امك لون والفعل باض فيقع في غير الكلام
ان زيد اكرمته فاكومد يجوز في الشرط في الاوضاع بنيتها الا في قول قيل عبارة المحدث اولى من عبارة ابن الحاجب الخافه قال وجب
النصب بجر الشرط وجر التخصيص وجهين الاول لثبوتها لظرف الزمان المستقبل نحو انيك يوم الجمعة زيد اكرمته والثاني
لخرجه انا عنها وهي من حروفها الشرط لا يجب التصديق بها الثاني انما استأخرت من ادول الاستفهام لانها فاعل الفعل
لما شيا واما من ادوات الشرط لان شرطها فعل لازم زائد في الحديث غير مفسر شي فلا يكون من هذا الباب وتقدير اما يمكن شي
قاله الرضي الثالث قد ينضم مطاوع الظم يرفع الاسم كقول لا يجوز عيان نفس اهلكته فاذا اهلكته فقد ذلك فاجزى التقيد
اهلك منفسر اهلكته لان هلك مطاوع اهلكته يوق اهلكته فذلك ويران منفسر اهلكته بالنصب على تقدير اهلكته منفسر
اهلكته الرابع هلكه كوفون الى جواز دخول اذ في الجملة الفعلية والاسمية انا كان الخبر فلا كذا في اللفظ والكسائي في كل
مواضعها رتباً رتباً ان ايضاً بالشرط المذكور في كذا في ردتان ان يسمو بخبر ان يرفع الاسم بالاستدعاء بعد اذ الشرطية وادوات الشرط
اذا كان الخبر فلا في شرح الكافية للرضي ان الخلاف المذكور بطريق كل حرف لا يميز الا الفعل كقولنا لو ان سوار طين في
هنا نحو هذا زيد فام فعل هذا يجوز في الرفع في المسائل المذكورة كلها ويجب عدم الاستدعاء اذ انما لا يشاؤه الا في التخصيص
على الاصح نحو خرب فاذ زيد يضرب عمر هذا ما ذكره ابن مالك والروقي وصحح ابن هشام بناء على ان اد الالبية الا الجملة الاسمية

مع نصبه في الظم
بنفسه

وفصل في بيان التشكيل في الاعداد وخوارج نصوصه في الفعل نحو زيد ضربه

وهو صرح المصنف في حقيقته المفردات ويقابل الاصح فولا واحد ما جاز ان تصب عليه فيل وهو كلام سيوي وعليه مشي الخ الجاهل كاشيه
قال الخ الجاهل هشام ومن الخ الجاهل انا ذلك فيهما مع قوله فيهما في تحت الطرفين وقد تكون للمفاجأة فيلر والمبتدأ بعد ما انتهى
الثاني التفصيل وهو جواز التصيب افترق الفعل بقدر مغزاة لم يقتر بها وهو قد لا خفس في شعاعه في حضوره
ان لا خفس نقل عن العرب ان الفعل اذا كان مفعول ما يقدر جاز ان يقع بعد ان الخ الجاهل لان العرب جرت العرف بقدر في الجملة
الا ستمت في دخول وال حال عليه وجهه في الخفة بان التزام الاسم مع اذا فانه اذا كان للمعنى بينهما وبين ان الشرطية الخفية
بالهتكية فاذا افترق بقدر حصل الفرق بين ذلك ولا فترقا في الشبهة بها وبفعل لا خفس المن كور خطا ابوحنا انما في خطه
سيوي في نحو في الاشغال في نحو جرت فاذا زيد ضربه قال بل جعل كلامه على هذه الصورة الخاصة وهي انما في الفعل
بعد ما يقدر قال بعضهم وعلى ذلك جعل كلام الخ الجاهل في نحو جرت الاشغال بعد وعلى هذا فيكون المراد في قوله باب الطرقت
فلا يلزم المبتدأ بعد ما اذا لم يكن بعدها قد ورد ذلك فيندع فحجب هشام وتغلب بعض شراح الكفاية من الخ الجاهل كما
يندفع على تقدير حمل اللزوم من عطفه الملتب كما وقع لبعض الشراح وعلى تقدير علمه على غير صورة الاشغال كما وقع لبعض اخر
ولقد مثلت على لسان الخ الجاهل عند دعوى على تغلب هذا العجبي بقول الشاعر فلو اني بليت بها شئ خولتيه بنوعيد
الذي في الخ الجاهل على ما في الف ولكن لما لو فانظر يا من انبلا في وانما قال المصنف كذا العبد لخصا مالا يتلوه الا اسم فيها قال الخ الجاهل
في الجاهل الضمير يجب ان يقع في نحو لما زيد اضربه لا مضع الفعل قال شارحه وذلك بناء على ان لبت اذا دخلت عليها
ما الحرفية لا يربطها عن الاخصا من الجاهل لا ستمت في قوله زيد بفعل مضمر على الاشغال لكت قد ان لبتا عن الاخصا من
ولو مضمر على انما لهما وجعلت جملة اضربه خيرا جازا واخرا انما في التبع انضما على الاشغال كما في انما زيد اضربه على حال
الاخصا من في المعنى والصواب انضما بلنت لا ثم لم ينع لبتا كما زيد كما سمع انما قام زيد انما في افضل بغيره في الاسم وبين الجاهل
المشغل عند ما لا الصدك اي صدك الكلام لا ترمع ان يعمل ما بعد فيما قبله انما فان ذلك الصدا في ذلك كالا فيهما
الشرط والعرض والتخصيص وان واخواتها سواء المنفوخة فلا صدك ولكن لا يعمل ما بعد فيما قبلها كونه خيرا مضد وما وكالا
للثمة وكلام الا ببناء وكما وان الثاني في نحو زيد هل رايته وزيدان ضربت ضربك وزيدان يضرب يضربه وزيدان
ضربه وزيدان هل اضربه وزيدان يضربه وزيدان لم يضربه وزيدان لم يضربه وزيدان فاضربه وان
ضربه قال الخ الجاهل انما في الخ الجاهل في نحو زيد يضربه في منع ما بعد ما قبلها فيما قبلها ما هو
المحققين من العارفين بكتاب سيوي وقد عكس هوام الامر في نحو في وسط التخصيص في نحو في رتبة رجب بها نصيب اسم انما
ومن رتبة في هذا ابو موسى الجولي وهو ضد مدعي سيوي في ثبوتها ان لا يجب في الاسم في مسائل اخر احد بها ان يكون
العامل صلا ومثما بها فالاول نحو زيد الذي ضربته لان الصلة لا فعل فيما قبل الموصول والثاني نحو وكل من ضلوه في
الترتيب وزيد يوم تراه فيجوز فان العامل في الاول صفة وفي الثاني فعل في كل منهما شيئا بالصلة في ثمة ما قبلها فالصفة
لا تفعل في موصوفها ولا فيما انضمت اليه والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر بما لا الثاني ان يكون
العامل مسند الى ضمير الاسم المتقدم المضل نحو زيد طس فاجبا بموجب ظن نفسه فلا يجوز نصبك سم بمقدرو يفسر العامل
المشغل لعدم صفة عمله في الا بوضع فعل فاعل مضمر متصل على مفسر الظم لا ثم يلزم منه تفسير المفعول الفاعل وهو منيع
في جميع الا بواب لما لور في فاعله كسب جميعا في ليس في الا ايقاع فعل الفاعل المضل على ضمير المضل وذلك جاز في باب في
الثالث ان يكون العامل ما لا يستند نحو ما زيد الا يضربه عمر وقال الرقي وذلك ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة
مسند فذكر صير الجملات ضد الاخصا فافترض على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح في قوله
فكيف يصح ان يعمل ما بعد ما قبلها فيما قبلها ومثلها في العمل فيما هو جملة واحدة خلاص الاصل لان الصلة في العامل ان يتقدم على
معوله انتهى الراعي ان يكون العامل جامدا نحو زيد ما احسنه لان الجامد لا يعمل فيما قبله الثاني قال الخ الجاهل وغيره في
مسائل الباب ما يجب فيه لحد صدق المشغل غير لا ثم يعبر فيه كما في ان يكون الاسم المتقدم بحيث اوقع العامل
من الصبر وسلط عليه نصبة ما يجب فيه ليس بهذه التحسين وانما ذكره لتمام الفسحة لا بق في شكل ح عدل المشغل عنه
العامل فيما يرم مضويا وغير مضوي لا تافول جواز رتبة في بعض الصور في في احواله هذا النوع ويرجع نصبه بعامل قد
يعبر العامل المشغل على رتبة بالانباء ان لا يظان الفعل جميع مظنة كبر لقا وهي موضع ظن الشيء ومعدنه مفعله من الظن
وكان القياس فتح النفا وانما كسرت لاجل النفا في النهاية والمراد موقع الفعل التي لها من الاخصا من وذلك بعد
الاسم فيما مضى نحو زيد اضربه فخرج نصيب يدا بفعل محذوف بغيره المذكور لان الخ الجاهل في المعنى ان تدخل على الا
وانما لم يجب خولها على ما كان في اخواتها لانها ام الباب هم يتوشعوني امهات لا بواب لا يتوشعوني غير ما انما بعد ما انما

على

وهذا كذا

العاملة

اولا ان

[illegible]

[illegible]

مكتبة جامعة القاهرة
مكتبة

فناوری

محبوب ومحبب ما بين العشرة والمائة منضوق مفرق ومتميز المائة والآلاف وشئها ومحبب مفرق
ورفضوا جمع المائة

انجیل

الطاهر

جاء

السلطان بن نور الدين

مما يكون
غلاما وسائبا وتبينه
شاعر افطام نحو من عاله
وبيا وسايبا لفظا مشاعرا
رشته بخود ذاك الشارح
وتمسكوا عنه بل الطير
الفضل هو اعادوا قوس
للتقوى والعتبة على حفظ
الكلمة طيبة في حفظ
الفضل منها

أيامه جواباً لما قال من أضراباً ولو كانت القيمة جمل يدلاً من القبط الفعل فلا يجوز إظهاره وذلك لظن في باب التخيير وهو ينسب إلى
على مكرهه يجب أن يرضه خوفاً لا مكرهه سداً في نفسه ولكل سداً لا يجوز أن يكون نابعاً مما توكد أن خواصه أنت ذو فضل الجنة
أريد أن تقول بعد ذكر أخيك أنت زيداً أياه أو صلت خلقك أياه في زيد وأنت العاشر من مبيع مبدأاً نحو جوابي أنا أنت أريد
السادس أن يبيع بعد وأيا الصالحين كقولك فالتك لا أهلك أحد ومضيداً تكون وأياها بها مثلاً لك المشايخ أن تقع صدق اللام
الفارقه بين أن الثانية والمخففة من التثنية كقولك أن جعلت القديس مضافاً إليك مرفق فلن زال مطيعاً التام أن يكون سداً على
أيالك أنا أنت العاشر أن يكون ثاني مفعولي علمت وأعطيت ونورث مضافاً الضمير لها سداً بالمفعول الأول كما إذا أنشئت والمفعول
الثاني في علمت زيداً أيك وأعطيت زيداً عراً فقلت الذي علمت زيداً أيك وأعطيت زيداً أيك عمره فلا يجوز أن تقول
الذي علمت زيداً الذي أعطيت زيداً لا تلبس المفعول الثاني بالأول العاشر أن يكون عاملاً مع جوابي أنا ذاتاً أي
أن يرفع مضافاً إلى المصنوع كقولك يصنعون نحن فلان يرفعوا غري العكس بكم استئلامكم فضلاً والثاني عشر أن يصيب بدراً منات

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

شاہ ابوالفتح محمد بن ابوالحسن

وَالْوَيْتُ دُرَّةٌ وَحَبٌّ وَثِقَةٌ نَانَانُ رُفْعًا وَنِزْعًا وَجَمْعُهَا أَوْلَاءٌ مَدًّا وَفَصْلٌ وَيُذْخِلُهَا هَاءٌ ^{بِ}رُفْعِهَا كَالْوُحْطَابِ

[illegible]

وقد استقام الامر
قال وما علمت يا اخي
قال لان المنهج فيها
هذا وهو ينبغي

منسباً اليه كل شئ في باعنا بقدر خمسة

بيان لفظ
باب في مدلول
سبب في جملتها

لان المصداق المصدا اليه كل شئ باعنا صفة لا تلتزم بالثبات في ثباتها او بالعدم في ثباتها لان ما كان سبباً في التركيب لا يخلو
ولما في ما له مفرق من الصنف ومنه مفرق من صنفه ومنه مفرق من صنفه ومنه مفرق من صنفه ومنه مفرق من صنفه ومنه مفرق من صنفه
التي كان سبباً في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
الاضافه اما ضعفه فلان التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
من حيث اللفظ ولو كانت الاضافه حقيقة لا انصبها بعد كبر في التصديق فذلك من غير ان يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
والجواب عن القوة ولا يخلو من ذلك على قضية كلام الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
بكر وهو سبباً في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
واسكنت الياء مفرق من سببها في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
اول من سببها في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
فيها الاضعف من سببها في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
متدا من سببها في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
مثل سببها في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
منه الاضعف من سببها في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
البناء على ان التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
كثير اضعافاً كالمثال كان في قولهم اعط القوس ياربها لكان حرفاً على الصواب لا انهم لما راوا اسكان الالف وهو في موضع نصب
دار سببها في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
الاول حتى صنف المصدا اليه سبباً في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
في الدلالة على مدلوله من غير نظر الى انفسه بل لفظه في نفسه يجعله في الاول كما في قوله تعالى انهم لم يسمعون له من كونه غير له
جعلك هو ما قاله الراسخون وجعله سبباً في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
مثله ولو كان الامر على ما قال الراسخون لوجب ان يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
سبباً في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
معنا ولا يخلو من سببها في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
كثير وقد ثبت ضعفه في جملتها في الباب لهذا المعنى في قوله تعالى انهم لم يسمعون له من كونه غير له
عليه ولا يخلو من سببها في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
سابقاً لدفع قوله كل مع ديميل المحذور وهو ما هو في قوله تعالى انهم لم يسمعون له من كونه غير له
على ادخال كل في المحذور من المصدا اليه سبباً في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
بما كفاية كل ان بلغ سبباً في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
الضوئين بسببها في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
احسن احسن وقوله لا اباوج يجب ان يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
او تحليل حقيقة ومكانه لا يخلو من سببها في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
ان وزيد وعمر وزيد قائمان الثالث لا يخلو من سببها في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
وزيد الرابع ان لا يكون المعطوف محذوف فلا يجوز في قوله تعالى انهم لم يسمعون له من كونه غير له
عمر وزيد معاً في قوله تعالى انهم لم يسمعون له من كونه غير له في قوله تعالى انهم لم يسمعون له من كونه غير له
فرض عليك نعم الله السلام الرابع مع مثل قدرهم من ذلك في قوله تعالى انهم لم يسمعون له من كونه غير له
لا يخلو من سببها في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
المذكورة في قوله تعالى انهم لم يسمعون له من كونه غير له في قوله تعالى انهم لم يسمعون له من كونه غير له
وبذلك انتهى وهذا مما يتبادر الى بالى الكوفيين وهي اى النواحي خمسة بالاسطره ويمكن ان يخلو من سببها في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
ان لم يخلو من سببها في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
مفطع بيان ثبوت اختلافه في عامل التابع فاما اللفظ والتوكيد والبيان فقال الجمهور ان العامل في التابع هو المفعول في التابع وليس سبباً في التركيب لا يخلو بالتركيب الصنف كما انما في اسكان ياء معك كرب وهو ضعيف مفرق على وجهه ضعيف
الخليل والاختلاف بينهما في مفعولها فاما في قوله تعالى انهم لم يسمعون له من كونه غير له في قوله تعالى انهم لم يسمعون له من كونه غير له

انواع خمسة

بازيد القائل
ولا جعل طرفاً في
انهم قوله شيئاً وجوب
تقديمه لم يخلو على
التابع وجوز الكوفيين
لفظهم مفعول في
تقديم احداهما ان
يكون بالواو
فقد

هو في عامل
التابع

تو چار خط است
چهارم و غالبه
عال دار و لغیت
از من حسن عهدا
و قانما ان قانمه
في الدجارجها

الوصف بالجود

انحال واحد
الاجماع والجمال تنطقه
الجمال فانهما من جنس
موصوفين بقولنا ان
بيننا وبينهم
عوضت بطلوع
فالمستقبل فاما
فانها تنطق
بالحرف

[illegible]

ولا يحس العطف إلى المرفوع المنصّل نازرا ومشترا إلا مع الفصل بالمنفصل أو فاصلا ما أو بقا
بين العاطف والمعطوف

المقرر

وَالثَّلَاثُ التَّكْبِيدَ وَهُوَ بَابٌ يَقْدُ نَفْسُهُ بِمُؤَدَّاتِهِ

31/12/1971
انقلاب

الذي المرفوع المنفصل يارزا أو مستترا بالنفس أو بالعين ويحدد نوكه المنفصل مخوفوا
انتم انفسكم الرابع البدل هو لفظ اصالة الجائز في مشيوع وهو بدل الكل من الكل

[illegible]

و قال بعض الحنفية لا يبيد الظهر مثل ولا يظا و امثل به لذلك مضوعا الى العرب و قمت انت و حديث
 زيدا اياه فاكيد لفظ الخامس عطف الباء و هو تابع لشبه الضيف في توضيح سبق نحو جاز انك
 و يتبعه في أربع من عشره

[illegible]

الثاني والثالث اسمان معا وليس المفعول فاسم الفاعل

عالم

المصدر المسمى وإنما
سميوا أحيانا اسم
مصدر

حكاية حال السملعون الى علي حيد ومفعول في الغل وشبهه كخبره اربع لصيفة المشبهه وال
على مغيبه البنو ونفوق غريم الفاعل بصوفه الزم والمعد كوف في بعد جواز كونها صله
حذف فاعله

[illegible]

الخامس من الفضائل وهو ما دل على موضوع بناديه

[illegible]

خوبی من احسن انوار و از نیر الاضواء احسن الناس فیهم بر نبضه و رفع شجر
الضمیر المستخرجاً ولا ینصب المفعول به ارجاء و رد للظم فلیل خورایت رجلاً احسن ابوه

[illegible]

وَكثيرٌ ذلِكَ عَوفُ ما رَأَيْتَ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِ الْكَلَمِ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ لَأَنْتَ تَجْعَلُ الْفُعْلَ خَائِماً وَمَوْفِيقَ مَرٍ
الْأَسْمَرِ لِيَجْعَلَ فِي جَنْحِ وَثَائِيكَ وَمَعْرِفَةِ وَجْهِ وَثَائِيكَ وَعَدْلِكَ مَعْرِفَةِ وَثَائِيكَ أَضْلاً لِمَنْ يَكُنِي كَذَلِكَ وَثَائِيكَ
الْفُعْلُ
الْأَصْفُ

[illegible]

البرهان على صحة ما ذكرناه

المحقق في
فنا الفتن
والإيقاظ
من التمسك
ورثنا فعلا
الزوايد

فإنه يمنع من العلم العجلى العلمية بشرط ذيار تدعى الدلائل كما هو مبرهن ولا اشتراط الاوط
عند الاماكثر

اظهر وقال انهم موافق لاسم تسع فيها كلها منظم ان كنت في العلم ترعب من العدد والثاني الوصف عجزه وانما غلبت كنج
 وثامنا التجريب والوزن ناسخ زاد سوادا ما حث يطلب قال الاخر سوانج اضر من تسع كلما اجتمعت ثلثان منها فاللصير تصويب عدل
 ووصف تانيث ومعرفة وعجز ثم جمع ثم تركيب الفون لاية من قبها الف ف وزن فعلا وهذا القول اثيرت جميعها وبعضهم في بكت
 واحد فقا لاجمع وزن عدلا انت معرفة ركب ودعجة فالوحت قدما واشدا الشيخ بهاء الدين الخامس في ذلك لنفسه وزن المركبة
 تقريبها عدل ووصف الجمع وقايدشا وقال الاخر جمع وزن وعدل وصف معرفة تركيب عجمة تانيث زيادتها وقايدشا زيادة وزن
 وصف تانيث عجز وعدل وتعريف وجمع وتركيب قال الاخر موافق للصير تانيث وتركيب عجمة ثم عدل في تعريف ووزن فعل وموت
 قبلها الف من زيدتين وعدل في توصيف تنبيه ما صرح به من انفسا التوانع في انفسه هو انفس الذي عليه الجواب وقيل المانع من التصير
 اثنا الحكاية والتركيب بالحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف في علم واجمل ومع العلمة مؤيد وديكر فان امتناع الضرف منها بطريق الحكاية
 الفعلية بعد كما لا يدخل عليها الكسرة التثوين قبل نقلها من الفعلية الى الامة كان لا يدخل عليها بعد النقل واما التركيب ففي البواني كتركيب
 التانيث بالهاء الظاهرة والمقدرة او بالالف هو ان التركيب التانيث مع العلمة او تركيب حرف التانيث مع الاسم وتركيب العدل
 ووجهه من غير علمه تقديره لان الواضع مقصدا لتسمية بعام فعدل عن خوف اللبس في اللفظة الى عجز في نحو تلك فانه بمنزلة
 ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة اجمعين وتركيب الاسم في نحو بعلبك وتركيب الالف والفون اما مع العلمة مع الوصفية و
 تركيب العجمة وهي ما تكرر في العرصة والجمع في تركيبها مع العلمة وقال بعضهم انها عشرة والزيد شبه الالف التانيث كما رطى اذا سمى
 به وقال بعضهم انها احد عشر والزيد من اغات الاصل في نحو امر اذا نكر بعد العلمة وقال بعضهم انها ثلثة عشر والزيد لزوم التانيث
 لزوم الجمع وربما القول بانها اثنا بان ما ذكره من الحكاية لا يتناقض في نحو امر وانك لا نهما ليسا بمنفوقين من الفعل وما ذكره من معنى
 التركيب ليس بتركيب لان التركيب المعتبر في منع الضرف في تركيب لكل من وما ذكره ليس كذلك نعم هو صحيح في بعلبك لكن جعله عجز
 التركيب سببا لمتنع الضرف وهو يقتضيه منع صرف في حال التكرار في الوجود السبب هو باطل ودعيا في الاقوال ان شبه الشيء في نحو فانيه
 وداخل في عدده ومزااة الاصل في نحو امر صديج في الاصل الوصف ولزوم التانيث داخل في التانيث لان لزوم التانيث صفة له وصفه
 الشيء المحقق باصلها وكذا لزوم الجمع داخل في الجمع فانها تسعة كما ذكره المصنف فالحجة والمراه بها غير العربية فارسية كانتا وعجزا في
 صرفنا العلم العجمي العلمة باضافة العجمي وذلك بان يكون قبل اسمها العرب له عددا في لغة العجم بخلاف ما نقل عن لسانهم بكرة فلا اثر للجمعة
 فيها لانها عجمة جنسية فالحق بالامثلة العربية وذلك كلام وديناج ونحوها من اسماء الجنس وكذا ما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في اول
 احواله كما اذا سمى بالجمام المحدث علمة فان كان منه مع العلمة سبيل اخر غير العجمة منع الضرف كصحة علم الموثث وما ذكره من استراط
 العلمة في العجمة فهو مذهب في الحسن بزجاج ونقل عن سيبويه قال ابو حنبلان في نحو على خلافة انتهى ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون في صرف
 على الاول لانهم لم يستعملوه علما واما استعمالوه صفة بمعنى جيد ومنع الضرف على الثاني لانهم لم يكن في كلام العرب قبل ان يصف به
 تنبيه قال ثمة العربية تعرف عجمة الاسم بوجه احدها التقليل بان يغفل ذلك بعض ائمة اللغة الثاني خرج به عن اوزان الاسماء نحو ابراهيم
 مثل هذا الوزن معنوق وفي ائمة الاسماء في السنة العشرة الثاني ان يكون اوله فون ثم راء نحو جرس فان ذلك لا يكون كلمة عربية الرابع
 ان يكون في اخره ذاء نحو حمد فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الخامس ان يجمع فيه الصاد والهم نحو الصولجان والمحصول الساس ان يكون فيه
 الجيم والقاف نحو المصنوق السابع ان يكون خاسا او راءا عاغا با من حرف لا فة وهي الياء والراء والفاء واللام والميم والفون فانه متى كان
 عربيا فلا بد ان يكون فيه شيء ونحوها نحو سفر جبل وقدر جبل وقطرب فحشر هذا ما جعه ابو حنبلان في شرح التسهيل قال في المهر وما تمتع العجمة
 صرف العلم العجمي صرف العلم العجمي العلمة في هذا ما بدنه على الثلثة كابرهم واسم جبل واسحق ويعقوب لانه اذا كان ثلثا ضعف فيه فغيره
 اللفظ الجسمية على علم ما يبنى عليه لاحاد العربية تنبيه قبل صاحب جميع الجوامع الزيادة بان يكون بناء التصغير في شرحه لو كان راءا عاغا
 حروفه لا تصغر منه في الضرف الخا قاله بما قبل التصغير ولا اثر له في الاوسط من الثلاثة في كسرة بعض الشين المتجدة وفي انشاء من فواسم حصن
 بدنا بركه من صرف عندا لا كثر قال الرض وهو في ذلك ان يتحرك في الاوسط في الموثث نحو سقر اما الرضيا مقام السادسة علامه التانيث
 واما العجمة فلا علامتها حتى لا يد شئ مسددا بل لا عجمي فيكون ثلثا ساكن وسطا ويحرك في ثلثا ساكن العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم
 لان كسرة كلامهم على الطول لا يرفعوا الاوزان الحظيرة بخلاف كلام العرب الذي ذهب قوم منهم بن الحاجب الى ان الساطن الثلاثة في فحتم مع ربه
 بخلاف ساكنة فينتقم ربه قال المراءى في فحتم عيسى عيسى وعجبة في فحتم الجوان الساطن في الساكن الاوسط فكل وبه قال في فحتم ايضا
 ويحصل في الثلاثة في احوالها عجم الصير من ساطن الثاني في فحتم المنع في محرك الاوسط كل اسم في فحتم ونظم الصير ساكنة الثلاثة في فحتم من محرك الاوسط
 والو حنبلان ساكنة تنبيه الاول قالوا ان جميع ما لا يبداء الا بالضم لا يحذف الا الحاء وسبعا وهو لا عربيها ويؤيد بقدره وعلى اسمعيل وان
 لا عرب قبل هذا ومنه ان يشاء وعز بن اسطرنا نايك قاله بعض الحقيين في العجم للركشي قد عجز بن عباس ان اول من تكلم بالعربية المصنف اسمعيل
 والذير عجمية قرأ في التل براتين ولما عجمية فخطان وحين فكانت قبل اسمعيل في التل في الكشاف من لم يكون عجمية جعله غير فضل العلم

والجمع منع صر الوزن فقالوا بالثبوت في حق من خشي الضيع صلا لا يشبه لأنه ثبت أن كان بالفتح جله وهو غائب عن عليين

والجهر من صر في جله عربيا وفي لغة مؤمن من منصف تحفة وذكر بعضهم ان اسما الملاكة منع من الضرب الاربعه مكر ومكر
ورضوان الشاخي لا عبره بانفاق اللفظ ولا بانفاق الاوزان اما الاول فاقضى ويقطوب وموسى من اسما ما لا ينباء غير منع
واضح من صلا حتى الضيع اذا ذهب لبنه وجعقوب لأن كراجل وموسى لما جلا به مفرق من قال غا فقه يعقوب لا يخرج من جلا به
أخذ بعض عيس جهر فهو من موافقة اللفظ وليس يشق لأن الاستغناء من العز بوجه الضرب وكذا بلير لا يصرف للجهة والعز
منهم زعم انه مشق من ابلس فقد غلط لأن الاستغناء من العز بوجه الضرب وانما هو من افتاق اللفظ واما الثاني فان جالون و
جالون وقارون غير منصرفين واما من طار من رافه مصر فله كونهما نكران لا عبره بانفاق اللفظ فالجهر والجمع منع صوت
رؤن مناعل ومناعل فيكون اوزنهما مفعولاً والله الف وهذا اللفظ فان رافها مكسوراً مخفياً كما شيا اولفديركا دابة وتلتير
ارسطها ساكن والتساكن الساكن دون الضمير في المعنى ومقابلته الاصل بالخط طرايد لا يرايد ليشمل ضال وضايل ومعايل ونوايل
وافاضل الى غير ذلك ولوارب الضمير في حرف جميع مؤزونات فله الموانيز في قوله بعضهم ان العز عندكم الوزن العز في
العز ليس بشي لان في ريشه الختام ظاهره فيما ذكرناه ولعلنا حصر المقتررة في التمثيل الوزني في تلك كثير اربع بقوله كذا ثم وزنا بوزن
كون المراد بالوزن العز في المعنى لا غير موضع هذا الجمع الضمير بالثبوت عن عليين على الاشياء لكونه لا يظهر له في الاصل العز فيه كما شيا وطول كونه
فما يجمع التكميل اي جمع الجمع الى ان يثبت في هذا الوزن في ريشه فترى كونه من صيغة منتهى الجموع من راجع فان قال العز في المعنى الجمع وعنده
النتيجة ويحل لما لم يكن له فليكن في الاحاد اشبه الا حتى في هذه الجموع وشبه العز ويقال لهذا الجمع الجمع المتناهي والجمع الكافى لما عرفت والجمع
الذي لا يظهر له في الاحاد اي لا مفرق عرياً على وزنا ما نحو ثمانى وزناى للذ الفربا عتبه وهو السق الذب من الساب والثنى
فان اذا ما نحو الثمانى والثمانى في فالاصل فيه ختم ما قبل الاخر لكونه كسر لاجل الياء واما نحو هوزان لفتيلة من فليس وسر فصل
علم نقصه فنقول ان عر الجمع واما نحو ثمانى وشامى في التثنية الى الهى اشياء فالالف منها عوض من احد ياء التثنية والالف الاخر
بدل من الاخرى واما التثنية فارضه لا عند ثمانى في اوزن قال سبوح منهم من يقول ثمانى وشامى بلشاً بدياً و هو قليل والمخبر
اي بهذا الجمع في منع الضمير من الضمير وهو الكافى كعليه اما لا لا سند وحيثه ان كرضها الاصل اي لكونه في الاصل جمعاً المخبر
كلمة ثم نقل من على العلمية فلم يفلح في ذلك ان المعنى منع الجمع المذكور ان يكون موضوعاً في الاصل للجمع كما ان المعنى في الوصف كونه
كان في الاصل فلا يغيره والجمع بالعلمية لا مفعولاً لا ضار عليه الا سقية في الوصف الا ضل لمرئها اذا الاصل لا يصدق الفاعل منها
العلمية ما انشد في البيت راض خيل بعارض قد بدا يا حسن من عارض الضمير فظن قوم ان فلي لا ولا اصل لا يثبت بالاعراض
ثبته قال في الجمع ولو سميت هذا الجمع كساحدا فلا خلاف في منع صر فقه منع الضمير من الضمير وهو جمع شق به الرجل انتهى في
دعوى عدم الخلاف نظر فقد قال الرضى وهو الجهر فيما ينقل وكان سعيلا لا خفى بصرف عوز ساعد على الرواى السج هو الجمع وهو
خلاد المستعمل انتهى لعلم لم يثبت هذا الخلاف صدره كالعزم والحق به سر بل على الاشياء مع انه مفرق للتثنية عند سبوح وادى على الاثر
اسم اعجمى عرب لكنه اشبه من كلامه بالاضمير فطحا كصار بل لعل عليه ما يناسب فسخ الضمير قال الشاعر في فارس في سرابيل راح فطحا
هذا ليس من الاشياء شي لان العز شرط العلمية لا يثبت الا في المشو مشوط بها ايها واما صيغة الجمع فليست سبباً لشي شرط العلمية
المنع فجزء مؤان غير الضمير فخطره ومشكل فذهب الى ان مفعولاً عن جمع سرولة سمي به العز المحض قال الشاعر في راح فطحا
سرولة فقال بولاليا انها صنوعة وانشد عليه من القوم سرولة فقال بولاليا انها صنوعة وانشد عليه من القوم سرولة فقال بولاليا انها صنوعة
وفيلم شيع والبيت مصنوع فلا يخفى فيه الا تصحيفاً قاله ابو القاسم فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سرولة وقال ابو حامد من العرب
من يقول سرولة فيقول سرابيل جمع سرولة لا كجاءه الحربى في الغمامات نقل الخليل عن ابن من العرب من يصرفه
واكرامك انك ذلك عليه قلت ونقل ذلك في الخليل ابو الحسن لا خفى في راح فطحا انك بان من ينقل جرة على من ينقل
النايت ان كان بالفتح جله واما المندرة واما اضافتها الى جلى جواه ولا خفى مع الفاء انه لا شفتا عن البيت لهما
على انه لا شك في القول بان النايت في مثل جواه بالفتح مندرة بان علامه النايت الحزم لانها منقلبة عن البيت النايت وليست بحيز
مندرة والالف المندرة فلهذا زائدة وليست النايت وليبيان المراد بالالف المندرة هو الحزم سميت بذلك لانها المندرة
فيغير خلاف وايضا لا نزاع في صحة اطلاق الالف على الحزم لان الالف تامة للاعز او للمعنى فقط ولسم انك لا فلا حاجة في ذلك
الالف على المندرة الى القول بانها في الاصل التثنية قال بعض النحاة في ذلك ان تقول سميت الحزم في ذلك المندرة لعلنا في
الحال زائدة عن عليين للزوم الفيد الكلية وبناء الكلية عليها بخلافه بالفاء فقول لروى ما من لانه نايت ثمان نبينا الاول قوله بعضهم
من قوله الفاعل وجره وان المانع الضمير والنايت وهو موطأ صرح بل المانع الثاني انما فقط كما صرح به لسم سواء كان معطوفاً
نكرة كن كرى ومضاه ام مفرق كضوى ونكرة ام مفرق كما تقدم اسمها كجر ماء واصل قادم اسما كما مراد صفه كجلى وجره لا خلاف
في نبي من ذلك ثمانى فخل الالف المندرة على الف النايت المندرة فيمنع ثمانى العلمية لشيها بها من جهة انها لا

والجهر من صر في جله عربيا وفي لغة مؤمن من منصف تحفة وذكر بعضهم ان اسما الملاكة منع من الضرب الاربعه مكر ومكر
ورضوان الشاخي لا عبره بانفاق اللفظ ولا بانفاق الاوزان اما الاول فاقضى ويقطوب وموسى من اسما ما لا ينباء غير منع
واضح من صلا حتى الضيع اذا ذهب لبنه وجعقوب لأن كراجل وموسى لما جلا به مفرق من قال غا فقه يعقوب لا يخرج من جلا به
أخذ بعض عيس جهر فهو من موافقة اللفظ وليس يشق لأن الاستغناء من العز بوجه الضرب وكذا بلير لا يصرف للجهة والعز
منهم زعم انه مشق من ابلس فقد غلط لأن الاستغناء من العز بوجه الضرب وانما هو من افتاق اللفظ واما الثاني فان جالون و
جالون وقارون غير منصرفين واما من طار من رافه مصر فله كونهما نكران لا عبره بانفاق اللفظ فالجهر والجمع منع صوت
رؤن مناعل ومناعل فيكون اوزنهما مفعولاً والله الف وهذا اللفظ فان رافها مكسوراً مخفياً كما شيا اولفديركا دابة وتلتير
ارسطها ساكن والتساكن الساكن دون الضمير في المعنى ومقابلته الاصل بالخط طرايد لا يرايد ليشمل ضال وضايل ومعايل ونوايل
وافاضل الى غير ذلك ولوارب الضمير في حرف جميع مؤزونات فله الموانيز في قوله بعضهم ان العز عندكم الوزن العز في
العز ليس بشي لان في ريشه الختام ظاهره فيما ذكرناه ولعلنا حصر المقتررة في التمثيل الوزني في تلك كثير اربع بقوله كذا ثم وزنا بوزن
كون المراد بالوزن العز في المعنى لا غير موضع هذا الجمع الضمير بالثبوت عن عليين على الاشياء لكونه لا يظهر له في الاصل العز فيه كما شيا وطول كونه
فما يجمع التكميل اي جمع الجمع الى ان يثبت في هذا الوزن في ريشه فترى كونه من صيغة منتهى الجموع من راجع فان قال العز في المعنى الجمع وعنده
النتيجة ويحل لما لم يكن له فليكن في الاحاد اشبه الا حتى في هذه الجموع وشبه العز ويقال لهذا الجمع الجمع المتناهي والجمع الكافى لما عرفت والجمع
الذي لا يظهر له في الاحاد اي لا مفرق عرياً على وزنا ما نحو ثمانى وزناى للذ الفربا عتبه وهو السق الذب من الساب والثنى
فان اذا ما نحو الثمانى والثمانى في فالاصل فيه ختم ما قبل الاخر لكونه كسر لاجل الياء واما نحو هوزان لفتيلة من فليس وسر فصل
علم نقصه فنقول ان عر الجمع واما نحو ثمانى وشامى في التثنية الى الهى اشياء فالالف منها عوض من احد ياء التثنية والالف الاخر
بدل من الاخرى واما التثنية فارضه لا عند ثمانى في اوزن قال سبوح منهم من يقول ثمانى وشامى بلشاً بدياً و هو قليل والمخبر
اي بهذا الجمع في منع الضمير من الضمير وهو الكافى كعليه اما لا لا سند وحيثه ان كرضها الاصل اي لكونه في الاصل جمعاً المخبر
كلمة ثم نقل من على العلمية فلم يفلح في ذلك ان المعنى منع الجمع المذكور ان يكون موضوعاً في الاصل للجمع كما ان المعنى في الوصف كونه
كان في الاصل فلا يغيره والجمع بالعلمية لا مفعولاً لا ضار عليه الا سقية في الوصف الا ضل لمرئها اذا الاصل لا يصدق الفاعل منها
العلمية ما انشد في البيت راض خيل بعارض قد بدا يا حسن من عارض الضمير فظن قوم ان فلي لا ولا اصل لا يثبت بالاعراض
ثبته قال في الجمع ولو سميت هذا الجمع كساحدا فلا خلاف في منع صر فقه منع الضمير من الضمير وهو جمع شق به الرجل انتهى في
دعوى عدم الخلاف نظر فقد قال الرضى وهو الجهر فيما ينقل وكان سعيلا لا خفى بصرف عوز ساعد على الرواى السج هو الجمع وهو
خلاد المستعمل انتهى لعلم لم يثبت هذا الخلاف صدره كالعزم والحق به سر بل على الاشياء مع انه مفرق للتثنية عند سبوح وادى على الاثر
اسم اعجمى عرب لكنه اشبه من كلامه بالاضمير فطحا كصار بل لعل عليه ما يناسب فسخ الضمير قال الشاعر في فارس في سرابيل راح فطحا
هذا ليس من الاشياء شي لان العز شرط العلمية لا يثبت الا في المشو مشوط بها ايها واما صيغة الجمع فليست سبباً لشي شرط العلمية
المنع فجزء مؤان غير الضمير فخطره ومشكل فذهب الى ان مفعولاً عن جمع سرولة سمي به العز المحض قال الشاعر في راح فطحا
سرولة فقال بولاليا انها صنوعة وانشد عليه من القوم سرولة فقال بولاليا انها صنوعة وانشد عليه من القوم سرولة فقال بولاليا انها صنوعة
وفيلم شيع والبيت مصنوع فلا يخفى فيه الا تصحيفاً قاله ابو القاسم فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سرولة وقال ابو حامد من العرب
من يقول سرولة فيقول سرابيل جمع سرولة لا كجاءه الحربى في الغمامات نقل الخليل عن ابن من العرب من يصرفه
واكرامك انك ذلك عليه قلت ونقل ذلك في الخليل ابو الحسن لا خفى في راح فطحا انك بان من ينقل جرة على من ينقل
النايت ان كان بالفتح جله واما المندرة واما اضافتها الى جلى جواه ولا خفى مع الفاء انه لا شفتا عن البيت لهما
على انه لا شك في القول بان النايت في مثل جواه بالفتح مندرة بان علامه النايت الحزم لانها منقلبة عن البيت النايت وليست بحيز
مندرة والالف المندرة فلهذا زائدة وليست النايت وليبيان المراد بالالف المندرة هو الحزم سميت بذلك لانها المندرة
فيغير خلاف وايضا لا نزاع في صحة اطلاق الالف على الحزم لان الالف تامة للاعز او للمعنى فقط ولسم انك لا فلا حاجة في ذلك
الالف على المندرة الى القول بانها في الاصل التثنية قال بعض النحاة في ذلك ان تقول سميت الحزم في ذلك المندرة لعلنا في
الحال زائدة عن عليين للزوم الفيد الكلية وبناء الكلية عليها بخلافه بالفاء فقول لروى ما من لانه نايت ثمان نبينا الاول قوله بعضهم
من قوله الفاعل وجره وان المانع الضمير والنايت وهو موطأ صرح بل المانع الثاني انما فقط كما صرح به لسم سواء كان معطوفاً
نكرة كن كرى ومضاه ام مفرق كضوى ونكرة ام مفرق كما تقدم اسمها كجر ماء واصل قادم اسما كما مراد صفه كجلى وجره لا خلاف
في نبي من ذلك ثمانى فخل الالف المندرة على الف النايت المندرة فيمنع ثمانى العلمية لشيها بها من جهة انها لا

منصرفا لوجهين النابك مع اللا والاضا والضرة والخذ الشرفا يتعلو بالاغنا
بخصر الضارع بالاعراب فيرفع بالجر عن التناوب

[illegible]

وَالصَّابِرُ وَالْجَازِلُ يُنْصَبُ ثَابِتًا وَثَوْبًا وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْمَقْبَلِ وَثَوْبٌ

نقد مولد

وَاللَّهُ أَكْبَرُ

شالنامہ

وَمَعْنَاهَا السَّيِّئَةُ لَأَنَّهَا كَانَتْ أَزْوَاجًا لَكُلِّ سَيِّئَةٍ وَكَانَتْ مَعْرُوفَةً لِعِبَادِهِ لِيُنْذِرَ الْفَاسِقِينَ

دار في المجمع

وَأَوْفَى الْإِلَٰهَ أَوْ الْإِنْحِيَ الْإِزْمِيلُ أَنْ تُعْطِيَهُ خَفَىٰ وَفَا السَّبِيحُ وَفَا الْمَعْبُودُ
مَسْبُوقٌ يُنْفِضُ مَحْضًا وَطَلَبُ

[illegible]

مسئله:

سئل عن مجرم بعد ان اُتيت مع قصده في خور ذرا كوما ولا تكفر ندخل الجنة وعش
٢ منفع لا تكفر ندخل النار ولا يجزم له في الجنة

[illegible]

ضَلَّ فَاغْتَا الدُّوَالِدَا وَصُوْنَا مَدَامُ فَمَوْسَا فَمَا فَمَوْسَا

[illegible]

ہینک

ارغوانی

غم السيرة

بسم الله الرحمن الرحيم

وزيد قائم على الاستسقاء او التعلق بالامر وجب بطلان عملها لفظا فقط ولتنتهي هذا التعليق نحو تعلق بالامر الخربين لخطه نحو علمت لزبد قائم

فيظهر غيازه المصنفان كلامه قد يؤم وجوب لا غل عند التقديم على المفعولين مضمون على الفعل شيء كشيء ما من غير الانشاء ولا الغرض
وللمهور على خلاف ذلك لان الارجح الاعمال منزهة على كونها غير متناهية وذكره اللزوم والحكم مضمون على الكافية وفي التسهيل بدو من حكما متناهيا
استثنى هذا راجح بقوله اذا توسطت او اخرت ما اذا تعلق به نحو طفت زيدا فانما فلا يلفظ خلافا للكوفتين والاختصاص وان الظاهرة
الاتفاق الحسن عندنا وانما دخلت فعال الفلوي نحو الفعلين المذكورين في قوله علمت الاستسقاء او التعلق بما اوان على الملام او الام المبتدا
او القسم لفظا ونقد راجح بطلان عملها لفظا فقط دون العمل الجارية مرهلا لتجوز الامناع من العمل لفظا وهو غير ضرر ما العصبه الكلام
ويستقيم هذا الحكم التعليل اخذ من قولهم امره معلقا ومفقودا لا تروج كالتن المعلق لا يصح الزوج لفعل انه قد لا يفرج للجنون فها روي
فلا يقدح على الترتيب ما الفعل المعلق عن العمل ممنوع من العمل لفظا غائل محال فالرخص شاذ لفظا جاد اهل هذه الصنف في هذا التعليل
المتن ولا يفرق في الاستسقاء ان يكون بالكون نحو وان ادركا فربما تبين ما توعد راجح الا اسم سواء كان الاسم علة مبتداء فهو تعلم اني
الخربين احسن فاتي اسم استسقاء مبتدا موصلة خبره وهو فعل ماض وفيه اسم تفصيل محذوف الزايد وجملته المبتدا والخبر معلقون بها
فلم اضرب نحو علمت حتى السقر او مضافا اليه المبتدا موصلة اوتى زيدا والخبر نحو علمت فمجهول يجرهم سفره او مفضل نحو وصيعة علمت
فلما اتى منقلب يفتعلون على المصنوع ما بعد اتي يفتعلون اتي انقلب لا يصح ان يكون مضمونا بما قبله لان الاستسقاء لا تصدق على فعل ماض
فبذلك ثبت انهم انهم استشكل تعليل الفعل بالاستسقاء في نحو علمت بل عندك ام عرو من العلم بالتعلق بنا فبذلك يثبت الاستسقاء
من العمل به واجله عندنا انهم في المتن باثر على تقدير مضافا اتي جوابا زيدا عندك ام عرو والتحقق ما قال بعضهم ان متعلق العلم هو
والعلم بالتسبب جامع الجمل بطرفا ضرره فلا حاجة الى تقديره بل التحقيق ان متعلق العلم هو التمسك بالاحكام منها ومتعلق العمل
التسبب لغيره معينا وقرينة بينهما انتهى التعليل بما هو علمت ما زيد قائم وبلا نحو علمت لا زيد في الدار كما في
واما ما وان فلزوم وتوحيها في هذا الجمل وصنعنا واما الاثر الثانيه كدخوله على الجملة الاستثنائية فانها لا بد التمسك بالاحكام لان لا يكون
اللازم دخولها على الجمل فالله تعالى في صداره لان الثانيين مع وعينه المتعارفة وان ذلك لم يدركوها في المتعلقا
ومصل بعضهم فقال ان ونعت في جواب القسم الملقوط او الملقب نحو علمت الله لا زيد في الدار كما عرو علمت والله ان زيد قائم و
علمت لا زيد قائم في الدار كما عرو علمت ان زيد قائم كان لها الصلح نحو علمت الله لا زيد في الدار ولا عرو علمت في المتن والجميع
والشك وروا الفطر وشرحها ولام الابداء نحو علمت زيد قائم وقوله نعم ولقد علموا ان اشترى بها المتى الاخره من خلفي واتمرو
علمت ان زيد قائم فقال انهم في شرح الشك وروا عن المصنفين من المتعلقات ان التعلق خبرها اللام والفتان المعلق
اللام الان ان الخبر ان حكى بعض كنيته يجوز علمت ان زيد قائم بالكره مع عدم اللام وان ذلك قد عيب به مضمون على هذا التعليق ان
انتهى القسم الملقوط نحو علمت والله لمعقود من زيد ولقد نحو قوله ولقد علمت الثانيين مظهر ان المنايا لا تطلق سواء ما اتي الله
لثانيين ذلك ان نقل ما ان قولنا ان جواب لقوله علمت بناء على ان افعال الفلوي لا فادها الحقيقي بخلاف ما يجب العلم كما جزم
به ابن هشام في المعنى وغيره وفي تصور التعليل ههنا نظر لان الشايع انما يدل على ما كان في الاصل مبتداء وخبره موصفا مستقذ ذهب
نفسهم الى ان القسم مقدور بعد هذه الافعال من جميع المتعلقات المذكورة ولتة هو المعلق لا هي قال في الجمع نبيها ان لا زل عد اربابك
من المتعلقات لو كونه وقد علم الاقوام لو ان حانما اراد ان المالك كان لا زل من جواب العلم الفارسي على ان التعلق بالجميع ونخص به نحو
بديان لعله يترك ويقتصر على ذلك بوجه الا انهم امثل الاستسقاء في انها غير خبر وان ما بعد ما مستقطع عما قبلها ولا تعليل فيه بعضهم
كم الخبر غير ونقص عليه ابن هشام في شرح الشك وقال رحمه الله عليه قوله نعم الامير اهلكتا قبلهم من الفريقت انهم الذين لا يربحون وقد كره
خبره مضمون ما اهلكنا او اهلكنا ساذة ساذة مضمون في انهم بقدر ما هم كانه قبل اهلكنا هم بالاشيياء وهذا الاعراب الخبيثا انكر
لا تبين خبره كونه يجوز ان تكون استسقاء وبؤيه قوامه ابر مضمون من اهلكنا انتهى الثاني قد تبين من كلام المصنف ان كل من لا فاعلا
والتعليل بافعال الفلوي هو كل في لا دل وكذا في الثاني على ما قاله بعضه وقال لا يعلق فعل غير علم على حق من معنى فاد ارجح
عندهم خلافا لانه في انهم في المعنى لا يخضع للتعليل بل يعلق بل هو جار في كل فعل يعلق قال في الجامع بشارت افعال الفلوي في التعليل
بالاستسقاء فقط نظرنا به ونفكر في رسائل وشبهه من وفي الجمع الحق بالانفعال المذكورة في التعليل ولكن مع الاستسقاء فخاصة نصير فنحصر
وبصيرت بائكم الفتون ونفكر كقولهم نفكره اياه بعنون ام فوذا رسال عوديا لورا يان يوم الدين وذا انا نحن وقت نظر بانقله عن عوف
وانما لك نحو فلا يظنون الى لا بل كيف خلقت قال في تفسيره ولم يدع حبل الى تعليلها سكا المذكورين وادان قال في كونه من
نعم نادينا من منهم نازعوا جونا بان ما في البقيت بحمل الموصولة وحقنا العايد نحو من هم انهم وادان قال فيهم فادان المذكور
من الافعال التي فيها خلق الفعل نحو ما ترى الى برف فها على ان راي بصريه وبه يفتون في حق هو لان استسقاء عجزه استسقاء
فهو طلب العلم ليلوا كراتكم احسن عملا وادعوا جونا بان ما في الدل على علمه ولكم في الاخير اننا يشترطه في صدور صلته
فبذلك وهي بدل من خبرها الخاطب بل لبعض الجاني يوضح يعلق كل فعل غير ما ذكر وخرج عليهم لم يفرق من كل شعبه تيم اشتر

ما في نصو :
هو التمسك
ومتعلق به

الأشتمك على المبدأ وعلى شامل الأشتمك على المبدأ

١١ المبدأ على نسا كالم اضحى فالاول ان كل اوصاف لازم وقوعه وقوعه وهو متبع لا ينفك عنها اذا اضيفت الى مضمون المبدأ او ان كان
 قوى مما في قوله ثم ان الامر كله لله ولا يجوز ان يكون مؤكدا في البينين لان المؤكد بها نكرة قال ابن مالك وكذا ما اشتمل على
 ولا فنقد هو انهم ثبته اعطى وجعل دعوى الخبر الجارية على وجهه لا على وجهه الا ان شرط ان حزن الفعلين وموصولين وضعها وانما
 مشبه بالشرط يحتاج الى جملة تكون صفة للتيتم بها معناه كما يتم بالشرط معناه الشرط وكما يتم بالصلة الموصول فلا يوجب الا اعلم ان
 في ذلك وصفتان كان المبدأ من ذلك كقراءة الشئ الحكم الجاهلية يعنون بالوضع اي يعنونه وقوله وقال بعد سادتنا بالحق لا يجد
 بالناظر برفع خالد وسادتنا اي يحيد سادتنا والامر بالموضع قد صرح غير واحد من من خالك وابو حنيفة والرواية عن حنيفة لا تعدد في
 حذ في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشتمل ارتباطا بالموصول من المبدأ واجاز بعضهم حذفه مبتدأ كما في قوله ان هذان لشاخران
 لسائر عندهن فذان هذان لها سائران ونقل في المغني عن ابن حنيفة لاجازة حذفه في يجوز يد هو القائم قال مع قوله هو وعينه ان لا يحد
 العايد في نحو ما هو في الدلالة لا دليل على الحد في ثبته قال ابن حنيفة قد وجد الضمير في اللفظ لا يحصل الربط في ذلك في ثبته
 مسائل احدها ان يكون معطوفا بغير الواو يجوز يد قام عمرا هو القائم هو القائم يكون مذكورا في حسن الجارية اعني هو فهو يدل اشتمال
 من الضمير المشرع العائد على الجارية وهو في التقدير كما نرى من جملة اخرى وفيما س قول من جعل العامل في المبدأ هو العامل في المبدأ منه
 ان يصح المسئلة انتهى الا ان اشتملت الجملة الجارية خبر على المبدأ والفظا ومعنى او معنى فقط فلا يحتاج الى ضمير بل هذا الاشتمال كان
 ربط الجملة بما هي خبر عنه فالاول بحواله الحافظة للحافظة الاولى مبتدأ وما اسم استفهام مبتدأ ثان والحافة الاعيرة خبر ما والجملة
 خبر مبتدأ الاول والاولى والاولى اسمها على لفظا ومعنى والاولى من ذلك ليس ضيقا كما قال سيبويه ولا خاضا بالشرط كما قال الاعلم ولا
 بمقام الموصول والفتحة وان كان اكثر مما يقع في ذلك نحو انما قد عرفت ما عرفت والذين يمتنعون بالكتاب قالوا ان
 ابو عبد الله اكبر الاجازة الا حقيق في غير ذلك من غير سيبويه والهمز في المبدأ والذين يمتنعون بالكتاب قالوا ان
 انما لا يصح خبر المصليين فالذين مبتدأ ومجمل يمتنعون بالكتاب صلة الذين ومجمل واذا ما موصولة على الصلة ومجمل واذا ما موصولة
 اجر المصليين خبر مبتدأ والاولى اسمها على لفظا ومعنى فان المصليين هم الذين يمتنعون بالكتاب رديع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور
 باللفظ على الذين يمتنعون ولين سلم فالاولى المصليين اسم من المصليين والذين المصليين المصليين والذين المصليين المصليين
 والتقدير ما يجوزون قاله الله او اشتملت على شامل المبدأ في قوله الا شتم الا شتم الا شتم الا شتم الا شتم الا شتم الا شتم
 نعم الرجل خبره والاولى اسمها على لفظا ومعنى الذي يمتنعون بالكتاب وهو الرجل الذي يمتنعون بالكتاب وهو الرجل الذي يمتنعون بالكتاب
 عليه جواز زيد ما شتم الناس من كل الناس وكون لان الجملة مشتملة على شامل المبدأ ولا قابل به موصول الربط اشتمال الجملة على المبدأ
 مفع بناء على قول الاخفش في حقه تلك المسئلة وعلى القول بان ان لا نعم وبش للمبدأ والذين يمتنعون بالكتاب قالوا ان
 الاشياء مقام الضمير في الربط نحو قوله نعم والذين يمتنعون بالكتاب قالوا ان الاشياء مقام الضمير في الربط نحو قوله نعم
 اذا قد رتد ذلك مبتدأ لا فاعل الناس بعض الناس في المسئلة يكون المبدأ موصولة او موصولة او موصولة او موصولة او موصولة او موصولة
 الما بينين في ذلك فام ذلك المانع والخبر قوله نعم التمتع والنور والوقاد كل اولئك كان عنه مشكوكا في المغني وعبدان الاوليات في نقل
 عن ابن الحاج اكثر ما روي في ذلك ما كان المبدأ موصولة او موصولة او موصولة او موصولة او موصولة او موصولة او موصولة او موصولة
 ويكون له موضع ليس لا يمتنعون بالكتاب قالوا ان الاشياء مقام الضمير في الربط نحو قوله نعم والذين يمتنعون بالكتاب قالوا ان
 وكانت الجملة نفس المبدأ في المغني ولا يحتاج الى الضمير في المبدأ بل لا يمتنعون بالكتاب قالوا ان الاشياء مقام الضمير في الربط
 على اظهر الوجهين من ان هو ضمير الناس وهي ضمير ضمير وكما في قوله نعم والذين يمتنعون بالكتاب قالوا ان الاشياء مقام الضمير في الربط
 ارادة اللفظ كما في قوله لا يجوز الا بالله كثر من كثر في قوله نعم والذين يمتنعون بالكتاب قالوا ان الاشياء مقام الضمير في الربط
 العطف بفاء التبيين لجملة ذات ضمير جملة ذات ضمير جملة ذات ضمير جملة ذات ضمير جملة ذات ضمير جملة ذات ضمير جملة ذات ضمير
 قال وانشا عين بحسب الماء نازة في يد ووزارتهم فيعرف كذا قالوا قال ابن حنيفة وهو محتمل ان يكون صله بحسب الماء وانه اني ينكس عنه
 قال لا ما يصح لكن ما قالوا انهم لان الحذف لا يصلح الاصل ولا ضرورة ندعو اليه في الثاني كقولهم نعم والذين يمتنعون بالكتاب قالوا ان
 محضه فناء التبيين لجملة اولئك ولما اكفينا منها بضمير لجملة خبر عنها كما في جملة الشرط والجزاء والواو بين خبرين في قوله نعم
 عن والحال لذلك المجرور فالربط في الوضعية في الحقيقة هو الضمير في زيد بطبر الذي باب فيغضب بدماء بطبر الذي باب فيغضب بدماء بطبر الذي باب فيغضب بدماء
 قال وهو مبدع وسبقه الى ذلك في التبع وفي الارشاد عن ابن الحاج وحين في الاستدلال في سئل عنها اني لا انا انفي الزمان قال يجوز
 زيد بطبر الذي باب فيغضب بدماء بطبر الذي باب فيغضب بدماء بطبر الذي باب فيغضب بدماء بطبر الذي باب فيغضب بدماء بطبر الذي باب فيغضب بدماء
 الحشام وحده يجوز يد فانت هذا البناء على ان الواو في الجملة كالمبتدأ في الفاء وانما الواو في الجملة كالمبتدأ في الفاء وانما الواو في الجملة كالمبتدأ في الفاء
 هذا فام بعد ذلك هذا ان يقوم ويقتد فالذي في المغني انك الشرط المشتمل على خبر هو الربط في الحقيقة مذكور على جوامع الضمير كزيد

ففي قوله
 الاشياء ان يمتنع
 العامل يجوز يد
 قام عن علم

الخامسة الخالصة عشر من علمها ان تكون خيرة غير مصدقة بحرف الاضيقا

مضمون العاقل
بوقت حصول تلك
المغشور والاما ان
يخوفت فاشرب
ونزعت فممنون
بملاقي وقت يحصل
فيه مطلقا بل المقم
فيا مجزى الايقاع
هو

ولا بد من رابط فالاستمارة بالواو والضمير او بالحاء والفتحة ان كانت مبدوءة بمضارع مثبت بدوذا الضمير
وحده نحو جاء زيد يسرع او معهما مع الواو نحو لم يؤذوني وقد فعلوا والافكا الاستمارة ولا بد من رابطا مثبت
من يوقد كذا

مخولة نعم الزم الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف لا نفروا النساء وانهم سكاوا ويحذروا الى الواو فقط نحو قوله ان كل الذي يمتنع
وجاء زيد والتمس طائفة وانما اجعلت الواو في هذا الباب رابطا لا تعلق على الجمع والفرق انما الجملة الحالية مع عامل صاحبها فائدة
المتفرع وزعم الشيخ انه لا بد من تقدير الضمير فاذا قلت جازا من يد والتمس طائفة فالتقدير وقت مجيء ثم حذرت الضمير من الواو عليه وبقية
فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسورة وزعم الشيخ انه زاد ووضح لغير الخلق الكافي في تضعيفه قال رابطك راد على ان
وهي من المسائل التي حرفة على الواو وعجزت ناصرية عن الجواب وقد تبين لك ان قيل قوله ثم انفسكم انفسه عن ربي موضع صعب
الحال وكذا في لا تعف لكم قال رابطك راد على ان الضمير عندك اقتضى ان الحال شبهه بالضمير والعت وليس شيئا منها يرتبط بالواو انتهى قد
حكى عن الفراء مثل ما ذهب اليه الشيخ في حكمي ابو حنيفة انما الضمير رجع غرضه ولا شك في ان الواو فقط اكثر عن ارتباط الضمير فقط
صحيح به رابطك في شيخ الكافي فيمكنه قال انضمام في الخفة قلت يوما ترى الجملة الاسمية الحالية بغير رابط فيضج الكلام فالتقدير
كقوله ثم يوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسورة فقال بعض من حضر هذا الواو في اولها انتهى وقوله نحو الجمل من الواو
والضمير بها فيقدار الضمير نحو ردت بالترقيع يد بها الواو كقوله يصف غاصا الطلاب للقول انصف النهار وهو غاص في سائر الجمل
ما حاد يصفه في الامام فامر رديقه بالبعث يدك راد على ان الواو مع ان كان تقدير الضمير على كسيرة في هذا البناء كترتبه بمنع الواو
في الجملة الاسمية الواو بعد فاعطى نحو قوله ثم فجاءها باسنا بيانا اوم فاموت فليكن اوم فاموت كراهية اجتماع حرف عطف مسورة في
الجملة الاسمية المؤكدة فيضمون جملة نحو الزم لك انك لا تكذب فمما لا يدخل الواو في التوكيد في نحو زيد جاء نفسه لا تدخل لان المؤكدة
في الخفة ولو دخلت الواو وكان في صورة مفعول في الخفة في الاصح وشبهه وهو راد على قضية كلام الفراء والجملة الفعلية ان كانا مبدوءة
بمضارع مثبت بدو قد يرتبط بالضمير وحده نحو جاء زيد يسرع وقد يترتب ولا يمتنع ان لا يخطا اكثر ان كان هذا ما تعطينه كثيرا في منع
الواو ان تترتب من اسم الفاعل في التعلق بجار على الحركات والستكون فافترى في منع الواو لما ما جاء مع الواو من محذوف واحد
وحده وفولجحت وارضهم ما كما قيل على حد من المسند فاذا دخل على امية اي انا اصل طنا ارضهم وقال الشيخ عبد الفاهر الواو فيها
للعطف لا الهال والاصل قلت وصككت بدفتك تؤذوني وقد فعلون ان رسول الله اليكم جملة فعلية حال من الواو في يؤذون والا تكن
الجملة الفعلية مبدوءة بمضارع مثبت بل كانت مبدوءة بمضارع مفعول في اس مبدوءة فكل الاستمارة في انها ترتبط بالواو والضمير معا وبذلك
مما لا يفسد حوار الاوجه الثلاثة في ذلك كله ولتنبه على الخلق فلا بد من بيان ما الميك والمضارع المنفرد فان كان الثاني لا ينفردا لثبوت
في لزوم الضمير في الواو في ان لا تؤذي بالله فان رددوا بالواو وقد رددت على الاصح كراهية ان يكون فاسيما ولا تمنع من حقيقة التوكيد
نقل على ذلك في التسهيل وفضل بعضهم ثلث الواو اكثر واكثر في التسهيل وان كان الثاني غير جاريا ردت لا وجه للشك والسموع من بل
لم ولما عا راد في نفسه الحاذق ان لما ان نحننا سببا لا مدخل له هنا وقال لا ندلي المضارع المنفرد بل لا بد من الواو ان مع التسهيل
قال الرضوي لمع ذلك لان نحو ان يضرب يضرب الى الواو التي هي علامة الحالية لا مفعول قد لا تدقيق الحصول ولم يلقه انتهى وذكر في التسهيل ان
المضارع المنفرد لا ينفرد في الواو والضمير في كلام عمر التسهيل بجاء زيد والمضارع المنفرد في المدة ما انما غدا مثبت فان كان ناليا لا لاخي
ما باتيهم من رسول الا كانوا به شيهزون او ملوا باوكولوا كن تخاليل بضمير اجارا وعكلا ولا تسع طلبة خاد وخلا اوصلا الشرح نحو لا تزيه
ان اطلع وان عني لزم الضمير بالخطو من ليلتك كانت لكان مؤكدة نحو زيد اخوك قد علمت تركت الواو ليعبر ان كان غير ذلك جازت الا وجه لتلك
وهذا التسهيل خلاصة كثير من الكتب ما حفظه ولا بد في المصنف المصنف من ثبوت قد يكون في اي لو كان يونا مفدا واما المذكورة فكقوله
افطعوا ان يوسوا لكم وقد كان من فيهم وهو كثير واما المقد زعموا نعم فله بضمنا ردت البنا رجا وكه حصر صد ورم هذا مذهب
الفراء والبر والهارون بن حجاز من حقيقة المناخر بل قبل جميع الصريين الا احسن من ذلك كقوتون والاحسن لاسر لا حارة في تباير في حيث تعبد
لفظا لكثرة وضع الما متو به لا بد فلا اصل له التقدير بلا سيما في اكثر استلما واختاره ابو حنيفة وحده بعضهم يقول ان قد انما اشترطت
الما في من الحال ينص ان ذلك لوقوعه حال لا ويثبت شيئا في حد يتل المصنفات انتم انتم بضمير كلامه في لزوم قد ليس في الحاشية بل في تبيين
وذلك انما الما في كان ناليا او ملوا با وكان ردت اكثر من يونا نحو ما الفضة الا كرهية واصرف فام او قد وقيل بل الما في راد
كان مع ضمير كان ثبوتها اكثر وضاع الواو وادخل اكثر من انفس احد بها وانفرد قد اكثر من ان الواو وهو جازم زيد وقد خرج ابو بكر في ذلك
ابو ثم خرج ابو فان على الضمير ردت الواو وقد كثر الخيف وقد نصت لزوم بيانها كذا السرا لاسر المفضل ولا يوق حاشية زيد فخرج من
ولا صح عن راد وقال الرضوي لا جازا لا يلقى على متعته خول قد في الما في الخفة ما نحو ما من يونا وليس بوجه بعد الشك والبيان
ايها يكون قد لفتق وقع الفعل راد في نفسه الجملة الثانية من اجل ان لها محل من الاعراب الواقعة مفعولا وبها من الاعراب انصبت له نصب
من الفاعل كاشيا ونفع مفعولا في ذلك نحو رادها ان يكون محكية بالقول ومعنى حكاه في الجملة القول ان ضكي معها القول لان الجملة اذا
حكى بها القول فقد حكيت هي نفسها مع مضى القول فالذي يربطها بالضمير في الجملة انما هي في محل نصب على الضمير

نقد ان الثالثة
مفعولا ونفع
محكية بالقول
نحو قال في عباد

بالواو

في قوله

على من لفظ الما في
لفظ المضارع في الجملة
الما في من في الما في
انما كان من في الما في
وضع في الما في
لفظ المضارع في الجملة
مع واو في ضمير في الجملة
في قوله

محكية بقاد

ومفعول ثانٍ البابَ بفتح واو ثالثة والباءُ بالهمزة الموحدة والمفعول مفعولاً

وَأَسْلَمَ دِفْعِلُ
الْمَسْمُومِ

وخبره وبين الوصول وصلته الثالثة العشرة وهي الفضلة الكاشفة لما نلججوا من مثل عيسى عند كمثل اتم حلفه من ادب

فلا يحتاج الى رابط وانما اذا قيل ان الخبر من وصى وهو واد وان لست لا يظن ان هذا اللفظ ليكن شرفا لا غير من حيث الشعر وهو ان علق عنه
 بالاسمهم ومن خبره صلته ما بين الوصول وصلته كقولك ذلك الذي وانك يعرف ما لك والحق يدفع ترهات الباطل وغولها اذا لا يذهب
 في المقدما ما يخطب انما بالفتح ام حشره تنبيل وانهم كلام انما لك في شرح التسهيل ان العشرة ليست من الاعراضه وليس كل بل هي
 نوع منها وفي الاصل ان علقها في الاعراض لا يجوز الفصل بالاعراضية بين الوصول والموصول وانما جاز بين المبدأ والمفعول
 بالاعراضية بينهما العشرة بالموقوف عليه من كلامهم في خبر الصلة بخلاف ذلك والكورين مبدل وبين القسم وجوابه كقوله نعم فالحق والحق قوله
 لا ملش صحتهم الاصل انتم بالحق لا ملش بالحق قول اعراضه بالموصول وصفته كقوله فلا انتم بمواقع الجود وانتم لستم لو فعلون عظيم انتم
 لعمران كرم فيها اعراضه بالموصول وهو قسم وصفته وهو عظيم بمواقع الجود وبين القسم بمواقع الجود وجوابه انتم لستم لو فعلون عظيم انتم
 فعلون عظيم انتم وقع بين الشرط وجوابه كقوله نعم لان لم تفعلوا اول ففعلوا فانما قول الثاني وبين الخبر وجوابه اسما كان نحو هذا علم الله
 زيدا وحرفا نحو اشترت زينة بوالله الف درهم وبين الخبر ومدح قوله لست فعل بغير شيئا لست شيئا ما يقع فاشترت وقوله كان وفلان حول
 جديدا انما فيها جملتان محول وقوله وما ادرك من وادرك ادرك اقوال الحزن ام تشا وقوله خال قد وادرك اطان عشوة وقوله فلا والي فيها
 فالتجربة فوضعت في الاصل بين الخبر وتوكيده في الثاني بين الخبر والتأخير ومجمله في الثالث بين خبر والتقدير والفعل وفي الرابع بين
 الفصل في الخامس بين الخبر وعينه كل ذلك بطلان قولنا من الخبر ومدح قوله شيئا لست لا يجوز ان اعراضه اكثر من جملة حلافا للفتاوى
 كقوله نعم رب اني رضى الله الله علم ما مضى وما يصت لم يزل ان كذا لفظه واني شئها لم يزل العشرة وهي بالله اعلم ما مضى وما مضى
 باسكان التاء والقلة وهي ليس كذلك كذا لفظه معنى هتان بين الجملتين الفصل بين ياتي الثاني كثيرا لما تشبه العشرة بالحقبة
 منها امورا حدها انما يجوز انما بالفتاوى العلم كقوله واعلم فاعلم المراد بغيره من سوت ياتي كل هذا الثاني انما يجوز كونها جلية كقوله ان التما
 وبلغها فدا حوت سمى الى عيان التا كذا يجوز تصديدها بديل استنباط كل ذلك وان فعلوا وخوف التفتيح وسوف احوال ام الرابع
 انما يجوز انما بالفتاوى العلم كقوله واعلم فاعلم المراد بغيره من سوت ياتي كل هذا الثاني انما يجوز كونها جلية كقوله ان التما
 اقل من نظره اندرها قوله فعلها على احوال ذلك وقوله اقل من نظره والفتاوى العلم كقوله واعلم فاعلم المراد بغيره من سوت ياتي كل هذا الثاني انما يجوز كونها جلية كقوله ان التما
 والاحتشاش فيجعل بعضها كقوله ونحو له مسلوون يجوز ان يكون خلاص فاعل فعله او من مفعولها لاشتمالها على ضميرها وان يكون محلا
 على ضميرها ان يكون اعراضه مؤكدا اي من حالنا انما له مخلصا التوحيد فير عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كاي جيا فوجها من
 لا اعراضه الا ما يقوله الضمير هو لا اعراضه من شئتين متطابقتين فالتا لفظ الجملتين الثاني من الجملتين لا محل لها من الاعراب الجملتين العشرة
 ولشئ العشرة وهي كما قال ابن هشام في اللفظة الفضلة الكاشفة لتحقيق ما نلججنا في الخبر من الفضلة من الجملتين العشرة بغير لسان فاما
 كاشفة لتحقيق المعنى المراهب ولها موضع بالاجماع لا بها خبر الحال وفي الاصل وعلم الجملتين العشرة في باب الاشتغال فذلك انما يكون
 بان محل كما شيا وهذا الفتاوى العلم كقوله واعلم فاعلم المراد بغيره من سوت ياتي كل هذا الثاني انما يجوز كونها جلية كقوله ان التما
 الى خبره الضمير وهي ما جازم الاحتمال الا انما كاشفة لتحقيق ما نلججنا في الخبر من الفضلة من الجملتين العشرة بغير لسان فاما
 ثم الجملتين العشرة في باب الاشتغال لا يخرج بغير الفضلة في مثل قولنا قام زيد عمر لا يضرب لا فاعل مفعولها هو فضلة واجاب لستم
 بان المراد بالفضل الجملتين العشرة لا محل لها من الاعراب في نظر فيكون قولك كاشفة لتحقيق ما نلججنا في الخبر من الفضلة من الجملتين العشرة بغير لسان فاما
 الى الا موضع لها فان قلت هذبة الوصول كاشفة وهو موقوف للوصول قلت نعم لكنها لا موضع تحقيق بل في بابها من احواله وهذا اظهر ان
 ترك المعنى لفظ التحقيق من الحد ليس بجيد بل كان لا ذكره كما فعل زهرا وعينه هو حق نعم ان مثل عيسى عند الله كمثل اتم حلفه من
 تراب ثم قال له كن فتكون قال في الكشاف قوله حلفه من تراب جملته مفسرة لما شبه عليه يادم اي خلوا من تراب لم يكن ثم اية لا ام فكذلك
 حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد لعنراب ووجد لعنراب ام قلت هو مشدق في احد الطرفين فلا يمنع اختصاصه بالطرف الاخر
 من تشبيهه به لان المماثلة مشارة في بعض الافضال ولا تشبه في امر واحد وجودا واداءا جاعا المماثلة المتميزة وبما في ذلك نظيران وكان
 الوجود من غير تراب ام عربيا حرفي للمماثلة من الوجود من غير تراب في تشبه الغريب بالاعراب فيكون اقطع الخصم واحسب المماثلة تشبهه وانظر فيها هو غير
 كما استقر به وعن بعض العلماء انه اسرار قوم فقال لهم لم تشبهت علي قالوا لا انه لا اب له قال خادم اولي لا انه لا يجوز له قالوا كان هو الموصوف
 قال فخر بن عبد الله ان عليا حيا ارفع فخره عن علي حيا فخره فقالوا لا انه لا اب له قال خادم اولي لا انه لا يجوز له قالوا كان هو الموصوف
 ساء ما انتهى كلام الكشاف وما وقع لا في هاتين في الحق من ان خلفه وما بعد تفسيره لادم لا اعطيا ما يعطيه لفظ الجملتين من كونه قدس
 من لم يكن بل باذن الله اي ان شان عيسى كسان ادم في الخلق عن مشتمل العادة وهو التولد من الابوين ليس كما ينبغي بل خلفه وما بعد
 تفسيره لادم قطعنا باعضا ما يعطيه لفظ الجملتين لا باعضا المعنى الذي كرهه لفظه انه ارا ونقل كلام الترمذي فلم يوفق ما لخصه كما ترى فان
 الترخيضا انما حصل الجملتين مفسرة لوجه التشابه المشبه به فيحتاج الى ان يقال وجه التشابه المستقرا من هذه الجملتين ليس هو ما يعطيه لفظها
 من تقدير ادم حيدا من حين ثم تكونه فان هذا ليس بشرا بين ادم وعليه انما اوجه التشابه ما يعطيه لفظ الجملتين من الخرج عن مشتمل العادة من

الخامسة: الجاهل بالضم

۱۲۸

کائنات

1

ان يكون قاض في الزمان
ان يخطى في زمان
و من سبيل شرف و عظم
و ان يخطى في زمان
عصفور و زينة
عقل و علم

مکمل انت فاله عن هذا
المثال الزنورى فقال
سيمويده

بالأهمية والخلاف فيها كلحتمها

وَمِنْهَا

والنكاح

الْمُرُفُّ لِلْعُطْفِ مُنْقَطِعٌ وَمُنْقَطَعٌ فَالْمُنْقَطِعُ الْمُرْتَبِطُ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلُهَا وَتَقَعُ بَعْدَ شَرْطِ الْمُرُفِّ
وَالْأَسْتَفْهَامِ

[illegible]

اما بالغ والنيل حرف فضيل غالبا وفيها معنى الشتر الزود الفاو وموضع بينهما ع لمعلمنا جو
تأني حيرتها وقبح احوال

[illegible]

ففي تفسيره ما يكون مشي
فوقه اذهب هذا التفسير
مدل بقائهم بيان كونه
توكيد الا انه في معنى التفسير

لا تشك عني يا بني يا الفخ والمشد في اسمي شطر نحو يا مائد نحو يا الاسما الحسن واسم
منها والذ على الكمال نحو من رجل الى رجل و صلواتي اذ في الامم نحو يا ايها الرجل
وموصولة ولا يبين من الموصولات

[illegible]

سواءها نحو أيا أكرمك بل ثم عطف بعد شيئا صرحت بالحركة عن العطف عليه المعطوف بعد
أو انتهى بمرحوم حكيم الأول و شيئا ضده الثاني أو نقل حكمه اليه عند بعض طائفة فلا يستثنوا قولنا أو أفلا
جامدا أو فاعلها مستر وعائد إلى مصدره فتأمل

[illegible]

بِالْقِيَمَةِ أَوْ جَمُوعًا وَالْأَسْفَافُ أَنْصِبُهَا نَصْبُهَا كَقَوْلِهِمْ قَدْ أَفْطَرْنَا لَكَ خُبْرًا خُبْرًا خَوْكَيْفَ زَيْدٌ وَكَيْفَ كُنْتُ وَمَفْعُولًا فِي خَوْكَيْفَ ظَنَنْتُ

المجازم

عظماء ما مل الجونا
وان جوناها عند
لدا لدا

زید اوحا فی خوکیف جازید لوی شریحہ فقضہ امشاع شریحا و مثلزم الحوابنا و محضنا
ولو مؤلا و مکتوف لیث

من مَقَاتِلِہَا

انها الاميد
اسم من الرضاغ

اولاً حروری ربطاً متشیع جوابیہ لوجہ و شریح و مختصر بالاسمیتہ

ولپس جواب نام

فَمِنْ خَيْرٍ أَنْ كَانَ كَوْنًا مَعَكُمْ وَلِلْوَجْهِ وَتَخَصُّصِ الْمَاخِذِ الْخَفِيصِ وَالْعَرَبِ
مِنْ غَايِبٍ مَعَ فَاحِذِ الْخَيْرِ أَنْ كَانَ كَوْنًا مَعَكُمْ وَلِلْوَجْهِ وَتَخَصُّصِ الْمَاخِذِ الْخَفِيصِ وَالْعَرَبِ

فمما دل عليه من فروع ما لا يتصوره فافا تسببوا بالجهوز فيجب عليها ان لا تصح الخبر ان كان كونا مكم هلكا وضع في غير فسخ هذا المتن
 الصواب ويصحها اول خلاف في وجوب خلافه معها في هذه التصورة والقرينة بالكون لوجوده لا الاطلاق التقيد بما رايك على الوجوه وانما
 لذلك بقا ان كان امتناع الجواب محجور وجودا لمبدأ من الخبر كونه مطلقا بخلافه لا زيد لا كونه مكم فلا كونا ممتنع لوجوده زيد غير مبتدا
 خبره محذوف وجوبا وهو كونه مطلقا اي لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب يعني زيد على وجوده لا كونه ممتنع لكونه مقيد كما اذا
 بل هل زيد بحسن اليك فتقول لولا زيد هلكك تريد لولا ان كان زيد هلكك فالحال انك ممتنع لا حثان زيد بالخبر كونه مقيدا بالانها
 انما احد الخبر مع لولا اذا كان كونا مكم لا مفعولا بنفسها اذ هو ما دل على امتناع الوجود والمذكول على امتناعه هو الجواب المذكول
 على وجوده هو المبدأ ما اذا قيل لولا زيد لا كونه مكم لا يثبت ان وجوده زيد منع من الاكوام دفع الحذف لغيب الخبر والحق وانما اصله
 الجواب مستد فمما دل على كونه مقيدا بمعنى رايك على الوجود حيث ذكر ان لم يعلم بخلافه لا زيد سالما ما سلم فمما دل على كونه
 ولا قولك حديثه عهد بكفر لا نسبنا اليك على قواعد اربعهم ويجوز الا ان لم يعلم بخلافه لا زيد سالما ما سلم فمما دل على كونه مقيدا
 هو الخبر وحذفه عنهم معناه من الكلام ومنه قول العرب يديها برقع غيرة كل غضب فلو ان الغد يسكن الا فلو قيل لولا الغد لسكن الا لفتح
 وهذا التقيد على ما رايك في الخبر وانما اصله لا يكون الخبر الا كونا مكم محذوف فاذا ان زيد اكون العبد
 وجب عليه مبتدا فتقول في لولا زيد سالما ما سلمنا لولا سالما زيد يانا اي وجوده وكذا في لولا ان كان زيد محذوف ولوا ما مرد محذوف
 وقالوا لولا ان كان بالحق والخبر قال ابن هشام ولين التحين نجيد لا محال فمما دل على ان لا اصل ان يمتنع ثم حذف
 ان وارفع الفعل او يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع حال من الصلة يستكن في الخبر فلو ان الكبر محذوف في حاله
 يمتنع وروى بقول الا فمما دل على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع حال من الصلة يستكن في الخبر فلو ان الكبر محذوف في حاله
 هو خبر المبدأ ويرى له لا رابط بين ما بينهما ان الاول اذا ولى محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع
 لولا في لولا لا لولا محذوفه لغيره قال القاري في التفسير على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع
 في جازة للخبر لا ختمت بجوابه كما ان لولا محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع
 وصلها بتو انوات مع ما علمتكم كالياء المتصلة بالحرف كانه كان حقا ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع
 بما انصرف بالفعل من اولات الشرط الرابط جملته جملته فادوا والنتية على موجب العمل فمما دل على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع
 في الابتداء والخبر محذوفه وقال لا خسر لا كونه مبتدا مفعولا محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع
 قالوا ما انما كانت ولا انت كانا ورويانا فانه غير متغير في خبرنا وقت الصلة المتصلة لشبهها في اشتغالها بالاسماء الظاهرة واداءه طف
 عليه لم يمتنع محذوفه ولا ويرد خبره في خبرنا فانه غير متغير في خبرنا وقت الصلة المتصلة لشبهها في اشتغالها بالاسماء الظاهرة واداءه طف
 ذلك لولا ان من الله علينا المحققين ولولا ان يكون الشا من خبره فمما دل على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع
 له اذ فاعلا يثبت محذوفه على المبدأ ان الشا في خبرنا فانه غير متغير في خبرنا وقت الصلة المتصلة لشبهها في اشتغالها بالاسماء الظاهرة واداءه طف
 بما روي لولا فضل الله عليكم ورحمته فمما دل على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع
 فيما انتمم بخلاف كلامه فمما دل على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع
 في الدرس عتبتكم ببعض ما فيكم اذ غلبا على هذا ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع
 من هذا الخبر جوابه وخبرنا فانه غير متغير في خبرنا وقت الصلة المتصلة لشبهها في اشتغالها بالاسماء الظاهرة واداءه طف
 ثمانين اوزا كانه ما في لولا وخبرنا فانه غير متغير في خبرنا وقت الصلة المتصلة لشبهها في اشتغالها بالاسماء الظاهرة واداءه طف
 رجيم اي لو اريد كونه في الدرس ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع
 كما انما امر على غير امر ما اناسه فمما دل على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع
 خفت حفي وقد تصح في شعر الجاهل القريع هذا الحد في قول فضل ومون وحيد غلبا اي ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع
 الدرس انما يمتنع لولا في هذا البيت للخصيص من جنس خطب مشوا والشافان تكون التوخي والندم على التوخي فمما دل على ان يمتنع
 على الجملة الفعلية المبدأ وما اعلمه يقول لولا ان كنت زيد على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع
 قوله لولا جازا عليه ما بعد هذه فلو ان خبره الذي اخذ واخذ فمما دل على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع
 لولا قلم اذ سمعته وقد يكون الفعل مضرا مفعولا عليه ما بعد هو لولا زيد او قد اربنا مفعولا عليه وقد يكون خبره الذي اخذ واخذ فمما دل على ان يمتنع
 صورتي لولا انما المقصود اي لولا عدمه قال ابن هشام وقول القاريين لولا فمما دل على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع
 على ان يمتنع في الماضي وانما قال فعل وعلى كناية الحال كان مراد القاريين مثل ذلك فمما دل على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع
 نفع العين واسكان الواو المثلين والغرض بينهما ان الغرض ليس بجهد انما هو الغرض طلب بلين وادب فمما دل على ان يمتنع محذوفه وجوبه بعضهم على ان يمتنع

وَمِنْ أَشْأَانِهِ أَنْ يَكُلَ نَفْسٌ عَلَيْهَا حَافِظٌ

[illegible]

والحق في غير مشبهة بل في مصدرية زمانية وصله

الذي في المثل ان كان الخارجا محوفاً الى معنى فقال ذلك ولا السوف قد طال صكهم ففناحتنا انما الحول وبما شئت الفتح لا لئلا
 هو محقق الشكر كقولنا انا الاستحالة خلفت لموطارات وفكر واحتلف على حد الالف فقال ان عطفيل وغيره الخفف لكثرة الاستعمال
 وقال جماعة علمه ان في الاستحالة والخبر فلهذا خذت في محوفاً انت من بكونها فناظره في جميع الرسائل ان يقولون فالاقتفون
 وبشت فيما لم تكن فيما انصت فيه غداً بغيرهم بوقوعها انما انزل ذلك ما لم يكن ان تحتل ما خلفت سكت وانما لم يكن لان ما التوصلوا اكثر
 فاجري كما عرفت على الاصل من الالف انما انزل ذلك ما لم يكن ان تحتل ما خلفت سكت وانما لم يكن لان ما التوصلوا اكثر
 حتى يصير الجوز ككلمة موضوعه لا يستفهم فلا يقطع الاستفهام عن تنبيه القصد فجعل حذف الالف دليل التركيب لم يجد اخر من
 الاستفهام يبين مجرى مصدر كونه عطفياً ولا احرى له من مجرى الصيغة في محل الحركة انتهى شؤن الالف هذه الخالة قليل شأن كثر ان يعلم
 وعلى غايبه لكونها ما قول حسن على ما قام ثبته فيهم كغيره من في زمان مصر فزده والذما كالمزمنة ومعنى ولا يجوز حمل المفعول
 المتأخره على ذلك تصغه ولهذا رد التخصيص على من دعاه فلهذا نفي اعوانه استفهاماً لئلا يكتفى بقصد جوده كونه في غير
 رجب استفهاماً في انما المحذوف الالف في قولنا اذا فعلت كذا الالف هنا صار من حوفاً انما في ما شئت الموصوف والحق في غير زمني على اوجه
 احدها ان تكون نافية مشبهة بل في فعلها في لغة الخازن وقد نصت في صحتها التواضع والثاني ان يكون مصدره موصولاً لغيره
 وهي نوعان زمنية ونفية ظرفية وقدر لبنائها عن طرف زمان بحوفاً من حيث اني قد رايت جدياً في حذف الطرف وبما شئت من موصولاتها
 كما جاء في المصدر الصريح بحوفاً من قوله الغصن واليك قدوم الحاج والبرق مفعول كونه ما يندرج تحت الطرف وبما شئت من موصولاتها
 كان لكانت اسماً ولم تكن مصدرية وقد عرفت ذلك بالتركيب وتغير الزمان في قوله من الذي هو ما ان طر ساربه العادوت وما المردوب
 فقال معالجين طر ساربه قال ان في شام وهذا ان يبدلها لشبهها في اللفظ انما اشاء فيه كقوله وبع الفة للبحر فان زانته ولا فة في قوله
 في البيت فافتر لان زياده ان ح مباسية ولا من سلافة من الاخبار الزمان عن الحشر وفي انما شئت معنى واستعمال ما لم يثبت اوها كونهما
 للزمان مجرزة وكونهما مضافاً الى نفيها الاول غير المتص به الزمان لئلا يفسد من غير غير بالظرفية لئلا يفسد كونهما مضافاً الى الزمان
 المقدر هنا محفوض لا يسمي ظرفاً مستقلاً في اللفظ الثاني لا يشارك ما في انما شئت من الزمان ان خلافاً لا حجة وحمل عليه قوله والله ان
 شولاً من واحد ما كبدى ان يهان صغيرها اي وقفاً فيهان صغيرها وشعبه على ذلك الزمان وخرج عليه ان اينه الله الملك لان يصعد
 اي وقتن اينه الله في حين وحين ان يصعدوا ومفعول التحليل في البيت والايات يمكن وهو مفعول عليه فلا يفتل عنه وغيره بانيته بحوفاً
 عليه ما عنت اي عثكم وضافت عليكم الارض لما رغب اي خرجها وتوصل الاولى في الخالب لعل ما ضر اللفظ من حيث كاتر ومضارع
 صفة لم كقوله ولم يثبت الجبال ان يهتضوا انما العالم ما لم يهتضوا فيقول وند قوله يطوف ما يطوف ثم ياروي في الاموال من اعدايم
 ولا يجوز كونها منه غير زمانية لانه لم يزل عليه ان يكون هي وما بعد هنا مفعولاً مكم ولم يثبت لك وتوصل الثانية بفعل متعذر عن الزمان
 الاكثر كونه ما صير ارشد قوله ما السما اهل الخيانة والاعداء وصلها مفعولاً اسماً وفاعل السيرة والاعلم وان حروف ولز ما لا كقوله
 واصل خيلك ما التوصل يمكن فلا يثبت او موعر في غير محل وقوله كما دعا وكثر شئ من الكلب فجعل الجهور في هذا كما قال في بابك
 والحكم عليها بالمصدرية او لا انها مستترة كانت مصدرية كانت هي وصلها في موضع جزم بصيرتي عما موله ثابت بخلاف الحكم بان ما كان
 وزعم السهيلات صلة ما ابتدأ ان يكون فعلاً غير خاص بل فيها محتمل الشوب نحو ما صنعت ولا نقول ما جلست ولا ما جلست لان الجوس
 خاص ليس فيها مكانت فليست بحجة الخلو من الذي جعلت فتكون اخر الكلام فمضراً بالذلة فافضل اللفظ فلامضح هنا ورد بقوله في انما
 كما ان الناس وضافت عليهم الارض ما رغب وقول الشاعر سيرة ما ذهب لانيما وكان دهاقن لوزها بانيته بقوله مجرزة ما هو ما ان
 السيرة مجرزة وادعى ان حروف الانفا وعشر وليس كذلك بل ذهب الى حش ولز التراج الى انها اسم موصول يصغر لغيرها بل عليها اسما
 من الموصولات فاذالت عجب ما صنعت والتقدير الصنع الذي صنعت به وعلما بقوله ما السما اهل الخيانة والقدر لانه لا يثبت فيه تقدير
 ضمير يعود عليها والثالث ان تكون صلة اي يابده قال الشاعر من اتقاء من حذر الزيادة اذا جازت صلة لانها قد وصل بها ما ملها من الكلام
 ومنهم من يقول زابده ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد ولوي بعضهم ولجوا هذا ولم يجز فيها الا ان يوق صلة ولا تقول لا يظن انها
 وحلت لا المعنى لغيره والحق انما شئت من الفصل جزم الزيادة سميت حرف صلة لانها يتوصل لا يترابها التي من اوارها لم يكن عند حدتها
 وقال لا ند لول كثر ما نفع الصلة في الفاظ الكوفيين فصحاء انما يصير كلام وليس يركن في الجملة ولا في الاستقلال المعنى كذا في الاشياء
 النظار وقال صاحب العنايه حروف الزيادة الصلة لانها يتوصل بها الى زيادة الفضاضة واستفادته وزن شرا ومنه يحجب اثره في
 اعين ذلك من الفوائد للصيغة وما الزايدة نونان موصوع وغير عوض فاعوض في موضعين احد في في قولنا انا انت منطفاً اطلقت
 محوفاً اصل هذا الا انما فيها عوض عن كان عند حذر لوزها كما مر وغيره عوض نفع عند الترفع كقولك شئت ما بين ريد وغيره وقول
 مهمل لويابا بن خايطها مل ما الف خاطب يدم وبعد الناصب الترفع نحو لينا زيد فقام على الاعمال وبعد الجازم نحو واما غير غلب
 ما ندعو ايما نكونوا وقول لا عني في مناجي عند ما سألنا في اثم من رجب ملحق من هو اصله ثم وبعد الخاص حرفا كان نحو فيا رحمة عاقلين

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳

